معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٣٠٢)

سياحة التراث الثقافى المستدامة
مع التطبيق على القاهرة التاريخية

يونيو ٢٠١٩

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

سلسلة قضايا التخطيط
والتنمية رقم (302)
(سلسلة علمية محكمه)

سياحة التراث الثقافي المستدامة
مع التطبيق علي القاهرة التاريخية

يونيو ٢٠١٩

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد.

"الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

تقديم

موجـــــز

تتناول هذه الدراسة أحد المحاور المهمة للتنمية السياحية التى لم تحظ بالاهتمام المناسب والضرورى سواء على الجانب النظرى أو العملى وهى "سياحة التراث الثقافى المستدامة " وذلك نظراً لأهميتها فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية السياحية وزيادة الدخل القومى وخلق فرص عمل وزيادة موارد الدولة من العملة الأجنبية هذا بالإضافة إلى زيادة الإندماج الاجتماعى والتنوع الثقافى والتنمية البشرية التى تتفاعل مع التكنولوجية والملكية الفكرية والأهداف السياحية.

وترجع **أهمية هذه الدراسة** إلى أن مناطق التراث الثقافى تعتبر من أهم روافد التنمية السياحية وذلك يرجع إلى أهمية العلاقة بين السياحة ومواقع التراث الثقافى فى إظهار ثقافة الحضارات المختلفة واستنباط المعلومات من خلال زيارة السائحين لهذه المناطق.

وترتبط **صناعة السياحة** ارتباطاً مباشراً بتاريخ وحضارة المجتمعات المختلفة، كما أنها تهتم بقيمة التراث الحضارى وتعمل على إبراز معالمه والمحافظة عليه والإرتقاء به من خلال تطبيق مفهوم الاستدامة والبحث عن التنوع فى القيم التى تتميز بها المجتمعات والدول المختلفة فيما بينها وإيجاد السبل الكفيلة لحمايتها. وحيث أن **مصر** تزخر بإمكانات هائلة من عناصر التراث الثقافى المادى وغير المادى الذى يعبر عن تاريخ وحضارة هذا البلد وثقافة شعبه والذى تعود جذوره إلى أكثر من سبعة آلاف سنة فإنه ينبغى الاهتمام بسياحة التراث الثقافى المستدامة كأحد المقومات السياحية الهامة التى تعود بالنفع على القطاع السياحى ومن ثم على الدولة.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية استدامة سياحة التراث الثقافى(الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ودعم وصون التراث الثقافى بالمناطق التراثية (وخاصة منطقة القاهرة التاريخية) وزيادة العائد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى من سياحة التراث الثقافى على المجتمعات المحلية والحفاظ على تراثها والحرص على تقاليدها ومعتقداتها. هذا بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الثقافية والشعبية فى هذه المناطق، وكذلك دراسة التحديات المختلفة التى تواجه سياحة التراث الثقافى فى المناطق التراثية المختلفة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى أهمية وجود إدارة فعالة فى مناطق التراث الثقافى المختلفة للإرتقاء بالنطاقات التراثية والحفاظ على محتواها العمرانى والتاريخى.

الكلمات الدالة:

سياحة التراث الثقافي– **التراث الثقافي – تقييم الأثر الاقتصادى – الاستدامة السياحية – الادارة الفعالة**

Abstract

This research concerned with "Sustainable Cultural Heritage Tourism" that has been disregarded for many years both on the theoretical or practical dimension. The studies focus on this practical type of tourism due to its importance to preserve cultural diversity and to overcome the impacts of the global challenges while achieving the Egyptian Tourism Development Strategy's objectives, increasing national income and creating job opportunities.

The importance of this research lies in emphasizing the relationship between culture heritage preservation and tourism development and the appropriate method to achieve sustainability through many perspectives (urban design – economic- management). The key issue presented in this research is the integration between the tourism development and the culture heritage through the application of the sustainability concept and criteria.

Since Egypt has enormous potential of tangible and intangible cultural heritage which reflect the Egyptians history, civilization and culture as well as an important section of the humankind history that go further than seven thousand years

The study aims at shedding light on the importance of the sustainability of cultural heritage tourism (economic, social and environmental), supporting and preserving the cultural heritage in the heritage areas (especially the historical Cairo area), increasing the economic, social and environmental revenues from cultural heritage tourism to local communities while preserving their heritage and traditions. Moreover, the research focus on the local cultural activities and Folklore promotion and preservation, as well as facing the contemporary challenges. Finally the study emphasis on the importance of effective management context that promote sustainable culture heritage tourism

Keyword

Tourism Cultural Heritage - Cultural Heritage - Economic Impact Assessment - Tourism Sustainability - Effective Management.

فريق العمل البحثى

أ.د. سلوى محمد مرسى الباحث الرئيسى ومشارك

أ.د. إجلال راتب العقيلى

د.م. زينب محمد نبيل الصادى

الهيئة العلمية من خارج المعهد

أ.د. سهير سعد الشريف خبير اقتصادي

أ.د. سعاد يوسف بشندى أستاذ التصميم العمراني والعمارة كلية التخطيط الإقليمي والعمراني.

اعضاء الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد

أ.م. محمد فتحى عفيفى

أ. إسراء هيكل عبد العزيز

فهرس المحتويات

مقدمـــــــة ١

الفصل الأول الوضع الراهن للقطاع السياحي في مصر وسياحة التراث الثقافي المستدامة..... ٥

تمهيد ٥

١-١ الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحى.....٦

١-٢ تطور النشاط السياحى فى الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٨ .....٩

١-٣ مساهمة القطاع السياحى فى الاقتصاد القومى خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٧ ..... ١٢

١-٣-١ مساهمة القطاع السياحى فى الميزان التجارى.....١٢

١-٣-٢ مساهمة القطاع السياحى فى ميزان الخدمات والمتحصلات الخدمية.....١٣

١-٣-٣ مساهمة القطاع السياحى فى إجمالى الصادرات ١٤

١-٤ مصر ومؤشرات السياحة الدولية..... ١٦

١-٥ مفهوم سياحة التراث الثقافى..... ٢٣

١-٦ عناصر التراث الثقافى..... ٢٤

١-٦-١ التراث الثقافى المادى.....٢٥

١-٦-٢ التراث الثقافى غير المادى.....٢٥

١-٧ أهمية سياحة التراث الثقافى ٢٥

١-٨ سياحة التراث الثقافى المستدامة ٢٦

الفصل الثانى مناطق التراث الثقافى كمورد سياحى وآليات الاستخدام الأمثل لهذا المورد مع التطبيق على القاهرة التاريخية..... ٢٩

تمهيد ٢٩

٢-١ نبذة تاريخية عن مدينة القاهرة التاريخية وحدودها ٣٠

٢-٢ تميز التراث الثقافي فى القاهرة التاريخية ٣٢

٢-٢-١ المباني الاثرية ٣٢
٢-٢-٢ المباني ذات القيمة ٣٣
٢-٢-٣ الانشطة والحرف التراثية..... ٣٤
٢-٢-٤ الأنشطة الثقافية..... ٣٥
٢-٢-٥ المتاحف..... ٣٨
٢-٣ التكامل بين الاستثمار السياحي والحفاظ علي التراث الثقافي لاستدامة التنمية ٣٨
٢-٤ التحديات التي تتعرض لها مناطق التراث الثقافي ٤٠
٢-٤-١ التحضر السريع..... ٤٠
٢-٤-٢ العولمة وفقد الهوية..... ٤١
٢-٤-٣ السياحة..... ٤١
٢-٤-٤ هجرة المجتمع المحلي ٤١
٢-٤-5 العوامل الطبيعية ٤١
٢-٤-6 التخطيط العمراني الغير ملائم ٤٢
٢-٥ كيفية تحقيق استدامة النشاط السياحي بمناطق التراث الثقافي..... ٤٣
٢-٦ المداخل الحديثة للتعامل مع التراث الثقافي في اطار استدامة سياحة التراث الثقافي.... ٥٠
٢-٦-١ الاقتصاد الإبداعى ومدن الابداع..... ٥٢
٢-٦-٢ مدن التميز City Branding ٥٨
٢-٦-٣ التكنولوجيا الحديثة ٦١

الفصل الثالث تقييم الأثر الاقتصادى لبرامج ومشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية، مع التطبيق على مدينة القاهرة التاريخية ٦٤

تمهيد ٦٤
٣-١ الأبعاد الاقتصادية فى تقارير مشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية..... ٦٧
٣-١-١ مشروع الحفاظ على مدينة القاهرة القديمة – اليونسكو (١٩٨٠)..... ٦٨

٣-١-٢ مشروع إعادة تأهيل حارة الدرب الأصفر (١٩٩٤-٢٠٠١)..... ٦٨
٣-١-٣ مشروع إعادة تأهيل القاهرة التاريخية، - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP(١٩٩٧)..... ٦٨
٣-١-٤ مشروع إعادة تأهيل القاهرة التاريخية HCRP – وزارة الثقافة ٦٩
٣-١-٥ مشروع إعادة تأهيل القاهرة القديمة – مجمع الأديان – وزارة السياحة ومحافظة القاهرة(١٩٩٩ – ٢٠٠٠) ٦٩
٣-١-٦ مشروع الإحياء العمرانى لمنطقة الدرب الأحمر– مؤسسة أغا خان للثقافة، بمشاركة عدد من هيئات التمويل (٢٠٠٠)..... ٧٠
٣-١-٧ مشروع إحياء منطقة السيدة زينب – وزارة السياحة ومحافظة القاهرة وبلدية باريس (١٩٩٨-٢٠٠٢) ٧٠
٣-١-٨ مشروع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية (يونسكو، ٢٠١٠-٢٠١٤) ٧٠
٣-١-٩ تقييم المحتوى الاقتصادى لتقارير مشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالقاهرة التاريخية ٧٢
٣-٢ مناهج تقييم الأثر الاقتصادى لمشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية ٧٤
٣-٢-١ منهج تحليل التنمية الاقتصادية المحلية كمنظور متكامل لأنشطة التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية – والتجارب العالمية المطبقة له..... ٧٤
٣-٢-٢ مناهج التقييم الاقتصادى لمشروعات الحفاظ على أصول التراث الثقافى ذات القيم التراثية الاستثنائية (مساجد – كنائس – متاحف – بيوت ومعالم أثرية –.....) – والتجارب العالمية المطبقة لها ٧٧
٣-٣ مناهج تحليل الأثر الاقتصادى لنشاط السياحة الثقافية بالمدن التاريخية، والتجارب العالمية المطبقة لها ٨٣
٣-٤ دراسة الأثر الاقتصادى الفعلى لقطاع السياحة على الاقتصاد المصرى ٨٩
٣-٥ دراسة التأثير الاقتصادى لنشاط السياحة فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٤م-٢٠١٠م..... ٩٢
الفصل الرابع إدارة وتخطيط مناطق التراث الثقافى..... ٩٨
تمهيد ٩٨
٤-١ نظم إدارة مناطق التراث الثقافى ٩٨

٤-١-١ حاجة مناطق التراث الثقافي إلى إدارة ٩٨
٤-١-٢ الإدارة الفعالة لمناطق التراث الثقافي ٩٩
٤-١-٣ مكونات نظم إدارة مناطق التراث الثقافي..... ١٠٠
٤-١-٤ عمليات ضرورية لنظام إدارة مناطق التراث الثقافي..... ١٠٣
٤-٢ التخطيط السياحى لمناطق التراث الثقافى ١٠٥
٤-٢-١ مفهوم التخطيط السياحى لمناطق التراث الثقافى ١٠٥
٤-٢-٢ أهداف التخطيط السياحى لمواقع التراث الثقافى ١٠٦
٤-٢-٣ أهمية التخطيط السياحى للمواقع الأثرية ١٠٧
٤-٢-٤ مراحل تخطيط المواقع الأثرية..... ١٠٨
٤-٣ خطة إدارة مناطق التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية ١٠٩
٤-٣-١ أهمية التخطيط الإدارى لمنطقة القاهرة التاريخية ١٠٩
٤-٣-٢ خطط إدارة التراث الثقافى المتكاملة ١١٠
٤-٣-٣ وضع خطة لإدارة مناطق التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية ١١١
النتائج والمقترحات ١١٨
قائمة المراجع ١٢٩
الملاحـــق ١٤١
ملحق رقم (1) قائمة تجارب عالمية فى مجال تطبيق مناهج التقييم الاقتصادى لمشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى..... ١٤٢
ملحق رقم (2) قائمة تجارب عالمية فى مجال قياس الأثر الاقتصادى للسياحة، وفق المناهج المختلفة ١٤٥
ملحق رقم (٣) قرارات تطوير وحماية منطقة القاهرة التاريخية..... ١٤٩

قائمة الجداول

جدول رقم(٢-١) بعض اثار القاهرة التاريخية والحقبة التاريخية التي تنتمي اليها ٣٣

جدول رقم (٢-٢) بعض مراكز الابداع بالقاهرة التاريخية ونشاطها ٣٦

جدول رقم(٢-٣) مداخل التعامل والابعاد المختلفة للتدخل في مشروعات الحفاظ علي القاهرة التاريخية..... ٥١

جدول رقم (٣-١) مناهج التقييم الاقتصادى لمشروعات الحفاظ على أصول التراث الثقافى ذات القيم التراثية الاستثنائية..... ٧٨

جدول رقم (٣-٢) توزيع إنفاق السائحين على قطاعات النشاط الاقتصادى ٩٢

جدول رقم (٣-٣) التوزيع النسبى لعدد الرحلات السياحية الداخلية حسب الوجهة السياحية .. ٩٣

جدول رقم (٣-٤) التوزيع النوعى فى عدد الوظائف المباشرة فى قطاع السياحة فى المملكة العربية السعودية ٩٤

جدول رقم (٣-٥) المؤشرات العامة للنشاط السياحى فى المملكة العربية السعودية ٩٥

قائمة الأشكال

شكل رقم (١-١)أهمية القطاع السياحى وارتباطه بالقطاعات الأخرى ٨

شكل رقم (١-٢) أعداد السائحين فى الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام 2018 .....٩

شكل رقم (١-٣) الليالى السياحية فى الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام 2018 .....١٠

شكل رقم (١-٤) الإيرادات السياحية فى الفترة من ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٧ .....١١

شكل رقم (١-٥) مساهمة القطاع السياحى فى الميزان التجارى فى الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ .....١٣

شكل رقم (١-٦) مساهمة القطاع السياحى فى ميزان الخدمات والمتحصلات الخدمية فى الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧.....١٣

شكل رقم (١-٧) مساهمة القطاع السياحى فى إجمالى الصادرات فى الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧ .....١٤

شكل رقم (١-٨) مقارنة مصر مع بعض الدول السياحية طبقا لمؤشر البيئة المواتية ١٨

شكل رقم (١-٩) مقارنة مصر مع بضع الدول السياحية طبقا لمؤشر السياسات الخاصة بالسياحة والسفر والظروف المواتية.....١٩

شكل رقم (١-١٠) مقارنة مصر مع بعض الدول السياحية طبقا لمؤشر "البنية التحتية" ٢١

شكل رقم (١-١١) مقارنة مصر مع بعض الدول السياحية طبقا لمؤشر الموارد الطبيعية والثقافية ٢٢

شكل رقم (٢-١) خريطة نشأة وتطور مدينة القاهرة.....٣٠

شكل رقم (٢-٢) حدود القاهرة التاريخية ٣١

شكل رقم (٢-٣) الفراغ المحيط بمجموعة خاير بيك.....٣٤

شكل رقم (٢-٤) بعض انواع الحرف التراثية.....٣٤

شكل رقم (٢-٥) مهرجان الطبول بشارع المعز.....٣٥

شكل رقم (٢-٦) النمو الاقتصادي والاستثمار السياحي ٤٠

شكل رقم (٢-٧) معايير الاستدامة ونسبة تعرض كل منظمة لها ضمن قائمتها.....٤٤

شكل رقم (٢-٨) مصفوفة سياحة التراث الثقافي المستدامة ٤٧

شكل رقم (٢-٩) طريقة الاستفادة من مصفوفة سياحة التراث الثقافي المستدامة..... ٤٨

شكل رقم (٢-١٠) التحسن في المناطق التراثية في حالة تطبيق الاطار الاشمل المقترح لاستدامة سياحة التراث الثقافي ٤٩

شكل رقم (٢-١٢) تصنيف الصناعات الابداعية طبقا للاونكتاد ٥٤

شكل رقم (٢-١١) شعار منطقة القاهرة التاريخية..... ٦٠

شكل رقم (٣-١) أبعاد التنمية الاقتصادية المتكاملة على المستوى المحلى..... ٧٥

شكل رقم (٣-٢) الإطار المتكامل لأدوات النسق التاريخى الحضرى ٧٧

شكل رقم (٣-٤) الإطار المنهجى للحسابات الفرعية للسياحة – جداول الطلب والعرض ... ٨٦

شكل رقم (٣-٥) مكونات ومراحل تحليل الأثر الاقتصادى لقطاع السياحة ٩١

شكل رقم (٣-٦) التوزيع النسبى لمقار الإيواء فى المملكة العربية السعودية..... ٩٤

مقدمـــــــــة

تعتبر **السياحة** اليوم من أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى تحتل موقعاً مهماً فى اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية نظراً لمساهمتها الفعالة فى الدخل القومى وتوفير العملات الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الاستثمارات الوطنية والدولية فى المناطق السياحية المختلفة.

وتعد **السياحة اليوم** أحد المصادر المهمة للدخل القومى والعملة الأجنبية للاقتصاد المصرى حيث تمتلك مصر كل مقومات الجذب السياحى حيث تعد السياحة الأثرية والتاريخية والدينية والثقافية من أهم وأقدم أنواع السياحة هذا إلى جانب سياحة المؤتمرات والمعارض الدولية وسياحة السفارى والسياحة البحرية والبيئية والعلاجية والرياضية والريفية هذا بالإضافة إلى سياحة المهرجانات والفعاليات الترفيهية والثقافية المختلفة. وبالإضافة إلى العوامل السابقة فإن مصر تعد مهداً لأقدم الحضارات التى عرفها التاريخ والتى خلفت وراءها تراثاً ثرياً يتهافت عليه عاشقى السياحة الثقافية وسياحة الآثار.

وقد أدى اهتمام الدولة بالقطاع السياحى المصرى إلى زيادة نمو هذا القطاع زيادة ملحوظة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠ حيث حقق نمواً ملحوظاً فى عدد السائحين والليالى السياحية والإيرادات السياحية. وقد أدت الأحداث التى مرت بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تلاها من أحداث عنف وبعض العمليات الإرهابية التى حدوث تذبذبات عنيفة فى النشاط السياحى أدى إلى انخفاض النمو السياحى والإيردات السياحية خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٦. ونتيجة لذلك اهتمت الدولة بتنويع المنتج السياحى لجذب المزيد من السائحين وذلك عن طريق الترويج والتسويق السياحى ووضع استراتيجية لزيادة القدرة التنافسية للسياحة المصرية عالميا لزيادة إسهامات القطاع السياحى فى التنمية الاقتصادية.

وحيث أن **سياحة التراث الثقافى المستدامة** تعد من الأنشطة السياحية الهامة فإننا نرى ان الاهتمام بهذا النشاط والترويج له سوف يؤدى إلى زيادة قدرة القطاع السياحى فى النمو والإزدهار. ولذلك سوف تتناول هذه الدراسة أحد المحاور المهمة للتنمية السياحية التى لم تحظ بالاهتمام المناسب والضرورى سواء على الجانب النظرى أو العملى وهى سياحة "التراث الثقافى المستدامة" نظراً لما لها من دور كبير فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية السياحية وزيادة الدخل القومى وخلق فرص عمل وزيادة موارد الدولة من النقد الأجنبى، بالإضافة إلى زيادة الاندماج الاجتماعى والتنوع الثقافى والتنمية البشرية.

وترجع أهمية هذه الدراسة "**سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية**" إلى أن مناطق التراث الثقافى تعتبر من أهم روافد التنمية السياحية، وذلك يرجع إلى أهمية العلاقة بين السياحة ومواقع التراث الثقافى فى إظهار ثقافة الحضارات المختلفة واستنباط المعلومات من خلال زيارة السائحين لهذه المناطق.

هذا بالإضافة إلى أن التراث الثقافى والحضارى يعتبر سجلاً لإبداع الأمم على مر العصور ورمزاً لعبقريتها وذاكرة لقيمها، ويعتبر كذلك أحد مقومات هويتها الحضارية التى تنفرد بها بين الثقافات والحضارات المختلفة. لذلك تحرص الدول المختلفة على صيانه تراثها الثقافى والحفاظ عليه من خلال وضع السياسات والإمكانيات المختلفة التى تساعدها علي ذلك.

ويعتبر **التراث الثقافى** بكل متغيراته وثوابته وفلسفته التى تعتمد على فكر وثقافة وبيئة الشعوب التى تسهم فى إنتاجه وإثرائه بمختلف التوجهات الفكرية والعلمية التى يتعامل ويؤمن بها أفراداها أحد عناصر هوية الشعوب وإبداعاتها عبر العصور مما يتطلب ضرورة التعامل مع الماضى واستيعاب قيمه كحقائق مكانية تحمل خصوبة الثقافة الإنسانية على مر الزمن.

وترتبط **صناعة السياحة** ارتباطاً مباشراً بتاريخ وحضارة المجتمعات المختلفة، كما أنها تهتم بقيمة التراث الحضارى وتعمل على إبراز معالمه والمحافظة عليه والإرتقاء به من خلال تطبيق مفهوم الاستدامة والبحث عن التنوع فى القيم التى تتميز بها المجتمعات والدول المختلفة فيما بينها وإيجاد السبل الكفيلة لحمايتها.

وحيث أن مصر تزخر بإمكانات هائلة من عناصر التراث الثقافى المادى وغير المادى الذى يعبر عن تاريخ وحضارة هذا البلد وثقافة شعبه والذى تعود جذوره إلى أكثر من سبعة آلاف سنة فإنه ينبغى الاهتمام بسياحة التراث الثقافى المستدامة كأحد المقومات السياحية المهمة التى تعود بالنفع على القطاع السياحى ومن ثم على الدولة.

وكذلك ترجع **أهمية الاهتمام بسياحة التراث الثقافى المستدامة** إلى أنها أحد المقومات السياحية التى تحظى باهتمام وإقبال شرائح كبيرة من السياح خاصة فئة المثقفين منهم، نظراً لإن هذا النوع من السياحة يقدم للسائحين تعريفاً للتراث الثقافى والحضارى عبر عصور التاريخ وكذلك يبرز لهم الجانب الإبداعى والجمالى للإنسان فى المناطق المختلفة.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية سياحة التراث الثقافى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودعم وصون التراث الثقافى بالمناطق التراثية وزيادة العائد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى من سياحة التراث الثقافى على المجتمعات المحلية والحفاظ على تراثها

والحرص على تقاليدها ومعتقداتها. هذا بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الثقافية والشعبية فى هذه المناطق من فلكلور وفنون شعبية وحرف يدوية وغيرها من الأنشطة المختلفة وكذلك دراسة التحديات المختلفة التى تواجه مناطق التراث الثقافي وخاصة منطقة القاهرة التاريخية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها. **وتهدف هذه الدراسة** أيضا إلى دراسة أهمية وجود إدارة فعالة فى مناطق التراث الثقافى المختلفة للإرتقاء بها والحفاظ على محتواها العمرانى والتاريخى.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفى التحليلى** الذى يعتمد على بحث إمكانات تحليل التكاليف والمنافع وتقدير معدلات العائد الاقتصادى–الاجتماعى للمشروعات قيد التخطيط والتنفيذ، علاوة على بحث إمكانات تقدير الأثر الاقتصادى للأنشطة السياحية التى ترتبط بتلك المشروعات بإستخدام جداول المدخلات–المخرجات والحسابات الفرعية للسياحة.

كذلك شملت **منهجية البحث** اختبار إطار منهجى لمصفوفة تفعيل سياحة التراث الثقافى المستدامة لمواجهة الآثار السلبية للسياحة والتحديات الحديثة للثقافة والتراث مثل العولمة والمعلوماتية. هذا بالإضافة إلى إجراء لقاءات مع بعض الخبراء امتخصصين فى هذا المجال وكذلك إجراء العديد من الزيارات الميدانية لمناطق السياحة التراثية فى القاهرة التاريخية.

وفى ضوء ما سبق تم تقسيم هذه الدراسة إلى **أربعة فصول** :

تناول **الفصل الأول** دراسة الوضع الراهن للقطاع السياحى فى مصر وسياحة التراث الثقافى المستدامة من حيث الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحى وتطور النشاط السياحى فى الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٨ ومساهمة القطاع السياحى فى الاقتصاد القومى (الميزان التجارى وميزان الخدمات وإجمالى الصادرات) ومدى تنافسية القطاع السياحى المصرى طبقاً لمؤشرات السياحة الدولية، كذلك اهتم هذا الفصل بدراسة مفهوم سياحة التراث الثقافى المستدامة وأهميتها.

وتناول **الفصل الثانى** دراسة مناطق التراث الثقافى كمورد سياحى وآليات الاستخدام الأمثل لهذا المورد مع التطبيق على القاهرة التاريخية حيث اهتم بدراسة مدينة القاهرة التاريخية وتميز التراث الثقافى فيها (المبانى الأثرية والمبانى ذات القيمة والحرف التراثية والأنشطة الثقافية)، كذلك **اهتم هذا الفصل بدراسة** التكامل بين الاستثمار السياحى والحفاظ على التراث السياحى لاستدامة التنمية هذا بالإضافة إلى دراسة التحديات التى تتعرض لها مناطق التراث الثقافى وكيفية نحقيق استدامة النشاط السياحى فى هذه المناطق. **وتطرق هذا الفصل** أيضا لدراسة مصفوفة سياحة التراث الثقافى المستدامة، وأخيراً تناول هذا الفصل دراسة المداخل الحديثة للتعامل مع التراث الثقافى مثل مدن التميز ومدن الإبداع والتكنولوجيا الحديثة.

أما **الفصل الثالث** فقد تناول بالدراسة تقييم الأثر الاقتصادى لبرامج ومشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية مع التطبيق على مدينة القاهرة التاريخية. وقد **اختص هذا الفصل** فى البداية بدراسة الأبعاد الاقتصادية فى تقارير مشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية مع تقييم المحتوى الاقتصادى لهذه التقارير.

ثم **تناول بعد ذلك دراسة** مناهج تقييم الأثر الاقتصادى لمشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية والتجارب العالمية المطبقة لها، **وتناول أيضا هذا الفصل** دراسة مناهج تحليل الأثر الاقتصادى لنشاط السياحة الثقافية بالمدن التاريخية والتجارب العالمية المطبقة لها. وفى **النهاية تناول هذا الفصل** دراسة تجربتين فى مجال تقييم الأثر الاقتصادى للسياحة **تناولت التجربة الأولى** دراسة الأثر الاقتصادى الفعلى لقطاع السياحة على الاقتصاد المصرى، **وتناولت التجربة الثانية** دراسة التأثير الاقتصادى لنشاط السياحة فى المملكة العربية السعودية.

أما **الفصل الرابع والأخير** فقد اختص بدراسة إدارة وتخطيط مناطق التراث الثقافى من حيث نظم إدارة مناطق التراث الثقافى ومكوناته والتخطيط السياحى لمناطق التراث الثقافى وخطة إدارة مناطق التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية وإجراءات تطوير وحماية منطقة القاهرة التاريخية وخطط إدارة مناطق التراث الثقافى المتكاملة حيث تم وضع تصور للخطة الإدارية لمناطق التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية، **وأخيراً تناول هذا الفصل** دراسة متابعة وتقييم آثار الخطط المنفذة الإدارية والسياحية.

وقد أوردنا فى **نهاية هذا الدراسة أهم النتائج والمقترحات** التى توصلنا إليها آملين أن تكون مفيدة للباحثين ولمتخذى القرار.

ولا يسعنى فى النهاية إلا توجيه الشكر لكل من ساهم فى إعداد هذه الدراسة من السادة الأساتذة والباحثين والباحثين المساعدين فى شكل جيد مع تمنياتى بأن تكون هذه الدراسة قد حققت الهدف من إجرائها.

والله ولى التوفيق،،

الباحث الرئيسى

(أ.د. سلوى محمد مرسى)

الفصل الأول

الوضع الراهن للقطاع السياحي في مصر وسياحة التراث الثقافي المستدامة

تمهيد

تعتبر السياحة أحد اهم القطاعات الاقتصادية ليس فقط علي المستوى الدولي وإنما أيضا علي المستوى القومى والمحلي وذلك لما لديها من قدرة علي تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، حيث تعد السياحة من الصناعات التنموية المهمة لارتباطها بالحيز المكاني ولتأثيرها الفعال علي المجتمعات المحلية والعوامل الاجتماعية المرتبطة بها. بالإضافة إلي تداخل وتشابك أنشطتها مع العديد من الصناعات والقطاعات الأخرى وهو ما جعلها من أكثر الصناعات تأثيراً في أى مجتمع.

وتتميز مصر بتنوع المنتج السياحي حيث تعد السياحة الأثرية والتاريخية والدينية والثقافية من أهم وأقدم أنواع السياحة هذا إلي جانب سياحة المؤتمرات والمعارض الدولية وسياحة السفارى الصحراوية وسياحة اليخوت والسياحة البحرية والبيئية والعلاجية والرياضية والريفية،هذا بالإضافة إلي سياحة المهرجانات والفعاليات الترفيهية والثقافية.

ونظراً للعديد من المشاكل التى تعرضت لها السياحة في مصر في السنوات الأخيرة نتيجة لموجة ثورات الربيع العربي وبعض العمليات الإرهابية في مصر والتى أدت الى انخفاض النمو السياحي والايرادات السياحية خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٦ فقد اهتمت الدولة بوضع استراتيجية لزيادة القدرة التنافسية للسياحة المصرية علي المستوى العالمي، وكذلك اهتمت بجذب المزيد من السائحين عن طريق تنويع المنتج السياحي مع إقامة توازن بين احيتاجات التنمية السياحية والحفاظ علي الموارد الطبيعية. لذلك فإننا نرى ان سياحة التراث الثقافي المستدامة تعد من الأنشطة السياحية المهمة في الترويج للنشاط السياحي المصرى وزيادة قدرة هذا القطاع في النمو والازدهار.

وسياحة التراث الثقافي المستدامة لا تعتمد فقط علي زيارة الاماكن الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف وإنما تمتد لتشمل اشكال التعبير الفنى والثقافي مثل حضور الفعاليات الثقافية والمناسبات والأنشطة المختلفة مثل الحفلات الموسيقية وحفلات الأوبرا والمعارض الفنية المختلفة الخاصة بالحرف اليدوية، ومعارض الفنون التشكيلية والأزياء والمأكولات الشعبية، وكذلك حضور

المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والمهرجات التاريخية والأعياد الدينية والفلكورية والفنية والمسابقات والفعاليات الرياضية.

وسوف نتناول بالدراسة في هذا الفصل الوضع الراهن للقطاع السياحي في مصر وسياحة التراث الثقافي المستدامة.

١-١ الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحى

يعتبر القطاع السياحى من أهم القطاعات الاقتصادية ليس فقط على المستوى الدولى ولكن أيضا على المستوى المحلى والقومى كما سبق وأن ذكرنا وذلك لما يتمتع به من أهمية كبيرة فى دعم عملية التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً ونفسياً.

كذلك يعد القطاعى السياحى من القطاعات التنموية المهمة لارتباطه بالحيز المكانى والعمرانى وتأثيره الفعال على المجتمعات المحلية والعوامل الاجتماعية المرتبطة بهذه المجتمعات، وكذلك تداخل وتشابك أنشطة القطاع السياحى مع العديد من الصناعات والقطاعات الأخرى وهو ما يجعله من أكثر الصناعات تأثيراً فى العديد من المجتمعات السياحية.

ويعد القطاع السياحى أحد المصادر المهمة للدخل القومى والعملة الأجنبية للاقتصاد المصرى وذلك لما تتمتع به مصر من العديد من مقومات الجذب السياحى مثل السياحة الأثرية والتاريخية والدينية والثقافية والسياحة الترفيهية وسياحة المؤتمرات والمعارض الدولية وسياحة السفارى والسياحة البيئية والعلاجية والرياضة وسياحة المهرجانات والفعاليات الثقافية وسياحة الغوص وغيرها من المقومات السياحية الأخرى.

لذا فإن مصر بفضل ما تتمتع به من المناخ الملائم وتنوع المنتج السياحى فإنها تعد مقصد سياحى متكامل تتعدد فيه الأنشطة السياحية المختلفة على امتداد محافظات الجمهورية. مما هو جدير بالاشارة أن مساهمة القطاع السياحى فى النشاط الاقتصادى وخلق فرص عمل وبناء القدرات المحلية وزيادة مستوى المعيشة يتوقف على عدة عوامل رئيسية :-

- مدى إندماج قطاع السياحة فى الاقتصاد الوطنى من خلال روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى والإندماج فى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.
- مدى استخدام الإيرادات السياحية بالعملة الأجنبية فى تطوير البنية التحتية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنهوض بالمهارات والمؤسسات اللازمة لإنشاء اقتصاد محلى قوى.
- مدى قدرة السياسات والاستراتيجيات التى تضعها الحكومة على زيادة الاستثمار المحلى والأجنبى فى القطاع السياحى ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتدعيم الأنشطة كثيفة العمالة.

ومما هو جدير بالذكر أن أهمية القطاع السياحى ترجع إلى قدرته فى حث النشاط الاقتصادى على نطاق واسع وذلك يرجع إلى قدرته فى إقامة الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى. فهذه الروابط تحفز من أثر المضاعف الذى تترتب عليه فوائد اقتصادية كبيرة على الاقتصاد القومى وخلق فرص عمل ورفع مستوى المعيشة.

وتتمثل الروابط الخلفية فى تطوير خدمات البنية التحتية الأساسية كالطاقة والإتصالات والخدمات البيئية والزراعة والتصنيع علاوة علي خدمات الدعم الأخرى. فى حين تتمثل الروابط الأمامية مع القطاعات التى تقدم خدمات للسياح مثل الخدمات المالية والإتصالات وتجارة التجزئة والخدمات الترفيهية والأمنية والصحية وخدمات الضيافة هذا بالإضافة إلى خدمات أخرى داعمة للقطاع السياحى مثل المطارات والطرق والموانىء والمستشفيات والمصارف وهى مرافق ضرورية لإتاحة خدمات عالية الجودة وإنشاء وجهة سياحية تنافسية.

ومن ثم فإن اقامة هذه الروابط وفعاليتها تقتضى وضع استراتيجية سياحية فعالة وأطر تنظيمية ومؤسسية محددة الأهداف وحوافز كافية لتشجيع الاستثمار الخاص على الاستثمار فى النشاط السياحى.

ويوضح لنا الشكل (١-١) أهمية القطاع السياحى وارتباطه بالقطاعات الأخرى مثل قطاع الفنادق والمنتجعات السياحية وقطاع النقل (الجوى والبحرى والبرى) والقطاع الزراعى والمنتجات والصناعات الزراعية وقطاع الترفيه والمنتجات الحرفية والصناعات الأخرى المرتبطة بالقطاع السياحى وغيرها من الأنشطة المتنوعة الأخرى.

شكل رقم (١-١)أهمية القطاع السياحى وارتباطه بالقطاعات الأخرى

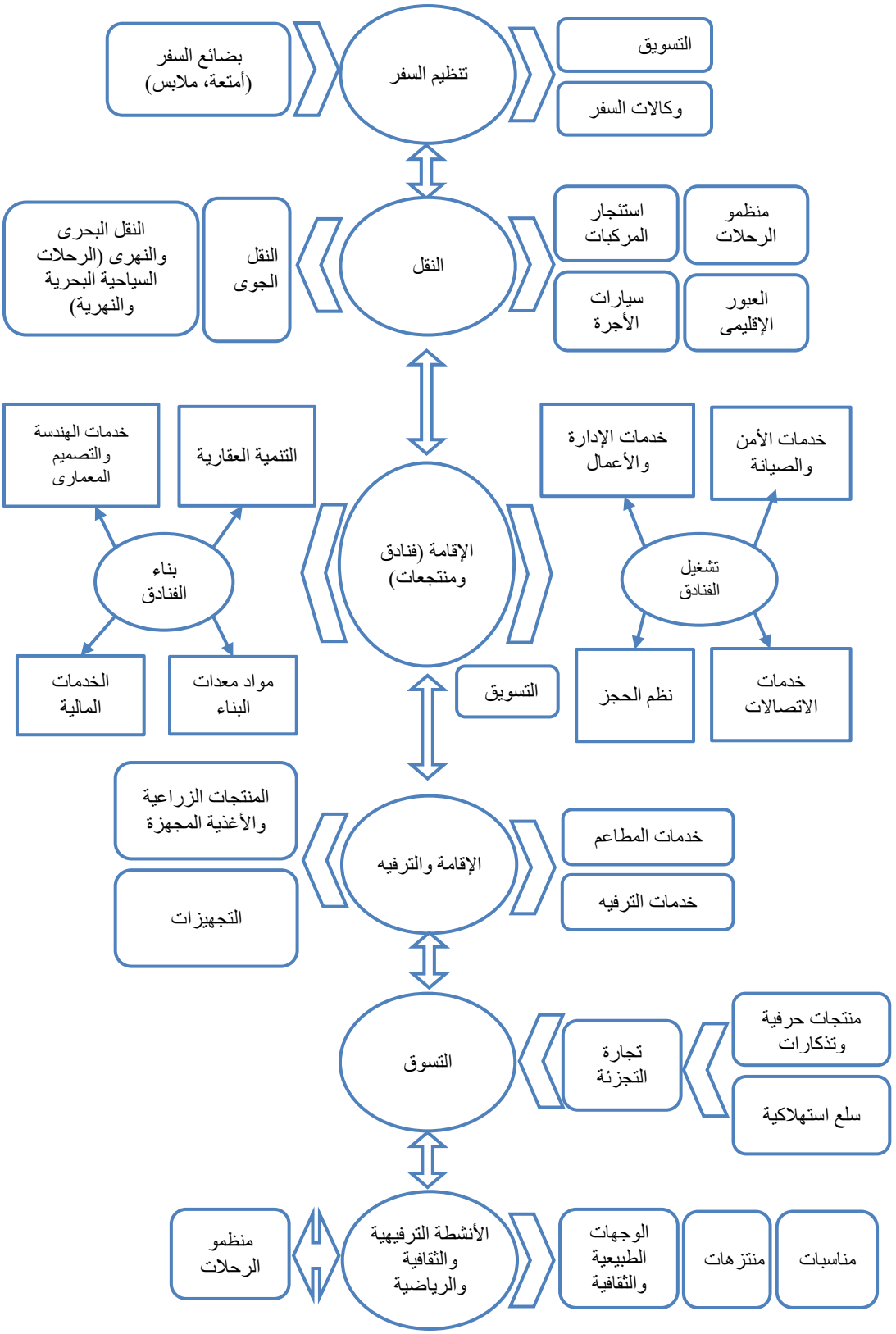

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)، السياحة المستدامة :المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. جنيف٢٠١٣.

١-٢ تطور النشاط السياحى فى الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٨

رغم نمو وازدهار القطاع السياحى منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠ إلا أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تلاها من أحداث عنف وحوادث إرهابية فى العديد من المحافظات المختلفة مثل حادث الاعتداء علي القنصلية الإيطالية وحادث استهداف السياح المكسيكيين فى سبتمبر ٢٠١٥ فى منطقة الواحات وحادث انفجار طائرة الركاب الروسية فى شرم الشيخ فى أكتوبر ٢٠١٥ والهجوم المسلح على فندق وأتوبيس سياحى فى الهرم عام ٢٠١٦ والهجوم على فندقين بالغردقة فى يناير ٢٠١٦ وكذلك حادث مصرع الطالب الإيطالى جوليو رجينى فى فبراير ٢٠١٦ واختطاف الطائرة المصرية المتجهة إلى قبرص فى مارس ٢٠١٦ وبعض الحوداث الإرهابية الأخرى فى القاهرة وشمال سيناء خلال عامى ٢٠١٧و٢٠١٨.

إن كل هذه الأحداث وغيرها منذ ثورة يناير ٢٠١١ أدت إلى تدهور القطاع السياحى المصرى وانخفاض أعداد السائحين القادمين إلى مصر وكذلك لياليهم السياحية ومن ثم انخفاض الإيرادات السياحية بدرجة كبيرة خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٦، والشكل رقم (١-٢) يوضح لنا أعداد السائحين القادمين إلى مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٨.

شكل رقم (١-٢)

أعداد السائحين فى الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام 2018

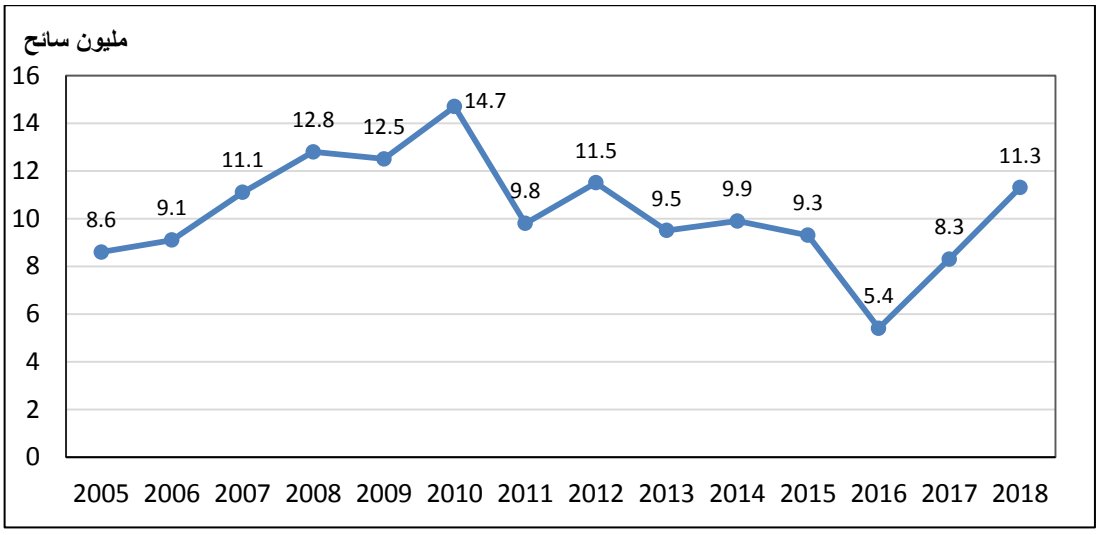

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

وطبقاً للشكل رقم (١-٢) فإن أعداد السائحين قد شهدت نمواً كبيراً خلال عام ٢٠٠٧ حيث وصل هذا العدد إلى ١١,١ مليون سائح ثم ارتفع إلى ١٢,٨ مليون سائح عام ٢٠٠٨ واستمر

عدد السائحين فى النمو حتى بلغ ١٤,٧ مليون سائح فى عام ٢٠١٠، وهذا العدد يمثل أكبر عدد للسائحين القادمين إلى مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٨.

ويوضح لنا هذا الشكل أيضاً أنه منذ عام ٢٠١١ بدأت أعداد السائحين فى الانخفاض حيث بلغت ٩,٥ مليون سائح عام ٢٠١٤ وانخفضت إلى ٥,٤ مليون سائح عام ٢٠١٦ ثم ارتفعت قليلاً لتصل إلى ٨,٣ مليون سائح عام ٢٠١٧ ثم الي ١١.٣ مليون سائح في ٢٠١٨.

وفيما يخص عدد الليالى السياحية وتطورها خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٨ فيوضحه لنا الشكل رقم (١-٣) :

شكل رقم (١-٣)

الليالى السياحية فى الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام 2018

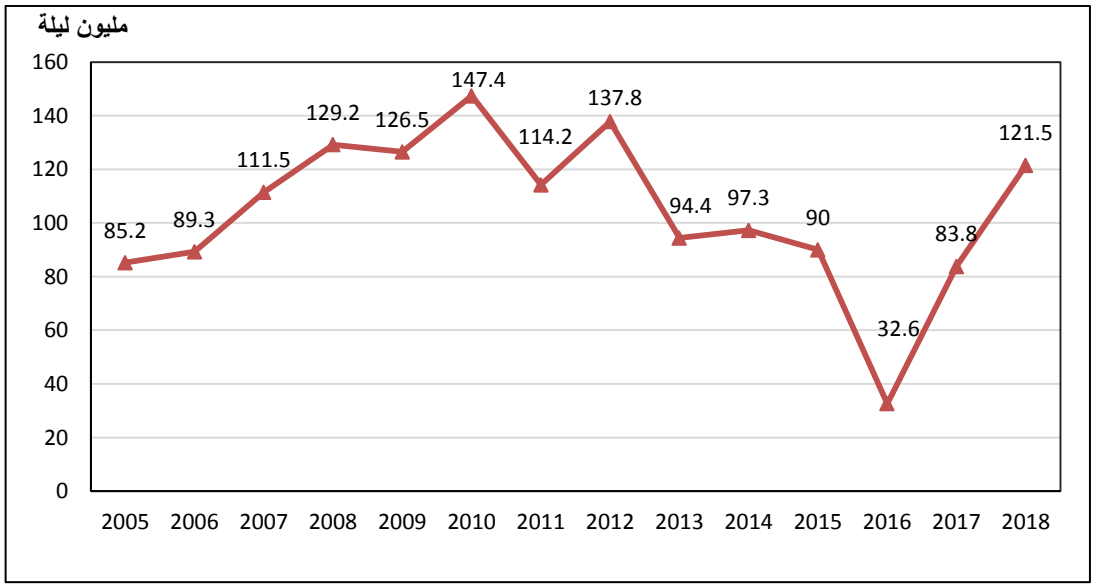

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

يتضح لنا من الشكل رقم (١-٣) أن عدد الليالى السياحية كان متزايداً منذ عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠ حيث بلغ حوالى ١٤٧,٤ مليون ليلة سياحية ألا أنه منذ عام ٢٠١١ ونتيجة لانخفاض أعداد السائحين بدأت الليالى السياحية فى الانخفاض حتى وصلت إلى ٣٢,٦ مليون ليلة فى عام ٢٠١٦ ألا أنها ارتفعت فى عام ٢٠١٧ ووصلت إلى ٨٣,٨ مليون ليلة وفي عام ٢٠١٨ وصلت الي ١٢١.٥ مليون ليله.

وتجدر الإشارة أن عام ٢٠١١ قد شهد انخفاضاً قدره ٣٣,٢% فى عدد السياح و٢٢,٥% فى عدد الليالى السياحية بالمقارنة بعام ٢٠١٠ وإن كان الوضع قد تحسن قليلاً خلال عامى ٢٠١٢ و٢٠١٤ وحيث ارتفع معدل النمو فى عدد السياح إلى ١٧,١% فى عام ٢٠١٢ ثم

سرعان ما انخفض بنسبة ١٧,٣% عام ٢٠١٣، و٦% فى عام ٢٠١٥ وقد بلغ انخفاض معدل هذا النمو أقصى حد له فى عام ٢٠١٦ حيث بلغ ٤٢,١% وذلك نظراً للأحداث التى مرت بها مصر فى هذه الفترة كما سبق وأن ذكرنا. كذلك ونتيجة لانخفاض أعداد السائحين خلال السنوات ٢٠١٣ و٢٠١٥ و٢٠١٦ انخفضت لياليهم السياحية بنسبة ٣١,٥% فى عام ٢٠١٣ و١٣,٥% عام ٢٠١٥ وبلغت أقصى حد لها فى عام ٢٠١٦ حيث انخفضت بنسبة ٦٣% .

ومما سبق يمكن القول أن عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ قد شهدا نمواً ملحوظاً فى زيادة عدد السائحين والليالي السياحية حيث شهد عام ٢٠١٧ نمواً قدره ٥٣,٦% فى عداد السائحين و١٥٧% في عدد الليالى السياحية في حين شهد عام ٢٠١٨ نمواً قدره ٣٦% في عدد السائحين و٤٥% في عدد الليالي السياحية لتصل إلى ٨٣,٨ مليون ليلة مما يدل على نمو وإزدهار القطاع السياحى خلال عام ٢٠١٧. كذلك يتضح لنا ان معدل الزيادة في اعداد السائحين في عام ٢٠١٨ بلغ ١٠٩.٣% بالمقارنة بعام ٢٠١٦ في حين بلغت الزيادة في الليالي السياحية في عام٢٠١٨ حوالي ٢٧٢.٧ % بالمقارنة بعام ٢٠١٦.

وفيما يخص **الإيرادات السياحية** فقد تأثرت هى الأخرى تأثراً شديداً بالأحداث السياسية التى مرت بها مصر منذ عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٦ كما هو موضح بالشكل رقم (١-٤).

شكل رقم (١-٤)

الإيرادات السياحية فى الفترة من ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٧

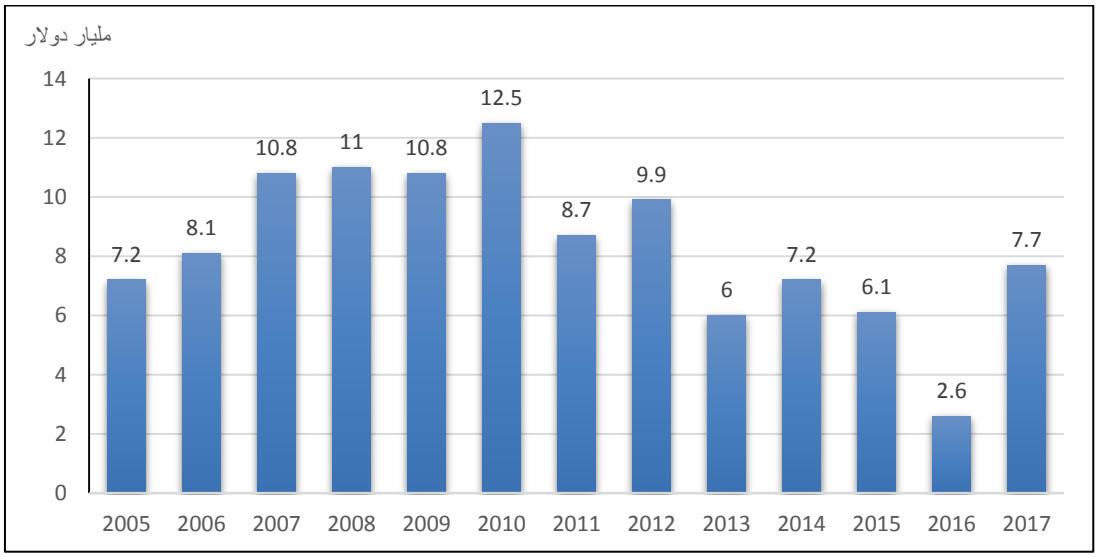

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

يتضح لنا من الشكل رقم (١-٤) نمو الإيرادات السياحية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٠ باستثناء عام ٢٠٠٩ الذى انخفض فيه هذا النمو بنسبة ١,٨% نتيجة للأزمة المالية

العالمية عام ٢٠٠٨ كما سبق وأن ذكرنا، وكما هو واضح من الشكل رقم (١-٤) فإن عام ٢٠٠٧ شهد نمواً قدره ٣٣,٣% فى حين شهد عام ٢٠١٠ نمواً قدره ١٥,٧% حيث وصل إلى ١٢,٥مليار دولار وهو أعلى دخل سياحى خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٧.

ويوضح لنا أيضا الشكل رقم (١-٤) أنه منذ عام ٢٠١١ شهدت الإيرادات السياحية تذبذباً كبيراً حتى بلغت ٩,٩ مليار دولار فى عام ٢٠١٢ وسرعان ما انخفضت بشدة فى عام ٢٠١٣ بنسبة ٣٩,٣% لتصل إلى ٦ مليار دولار وارتفعت قليلاً فى عام ٢٠١٤ إلا أنها انخفضت بشدة فى عام ٢٠١٦ لتصل إلى ٢,٦ مليار دولار فقط، وقد كان هذا الانخفاض بنسبة ٥٧,٤% عن عام ٢٠١٥ وذلك للأسباب السياسية التى تم ذكرها، كذلك يوضح لنا الشكل رقم (١-٤) إن الإيرادات السياحية قد ارتفعت بنسبة ١٩٦% فى عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٧,٧ مليار دولار مما يدل على إزدهار ونمو القطاع السياحى فى عام ٢٠١٧.

وأخيراً يمكن القول إن إزدهار ونمو القطاع السياحى يرتبط بالعديد من الاعتبارات مثل الاستقرار السياسى والاقتصادى والخدمة الجيدة والمناخ والبيئة والنظافة وحسن استقبال السائح وتوافر المقومات السياحية المتعددة مثل السياحة الثقافية وسياحة التراث الثقافى والسياحة الترفيهية والسياحة الدينية وسياحة المؤتمرات وسياحة السفارى وغيرها من أنواع السياحة الأخرى.

١-٣ مساهمة القطاع السياحى فى الاقتصاد القومى خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٧

يلعب القطاع السياحى دوراً مهماً فى الاقتصاد القومى من حيث مساهمته فى الحد من العجز التجارى والمتحصلات الخدمية وميزان الخدمات، وكذلك مساهمته فى إجمالى الصادرات.

١-٣-١ مساهمة القطاع السياحى فى الميزان التجارى

يوضح لنا الشكل رقم (١-٥) أن مساهمة القطاع السياحى فى الميزان التجارى فى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بلغ ٤٢% وارتفعت إلى ٤٦% فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ وهى أكبر نسبة وصلت إليها خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧/٢٠١٦.

كذلك يوضح لنا هذا الشكل أن منذ عام ٢٠١١/٢٠١٠ بدأت مساهمة القطاع السياحى فى الميزان التجارى تتناقص بشدة حيث بلغت ٣٩% عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم ٢٧% فى عام ٢٠١٢/٢٠١١ وانخفضت بشـــدة فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى ١٨%، واســتمرت فى الانخفاض حتى بلغت ١٠% فقط عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وأخيراً بلغت ١٢% فقط فى عام

٢٠١٧/٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى الأحداث التى مرت بها مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تلاها من أحداث سياسية وإرهابية كما سبق وإن ذكرنا.

شكل رقم (١-٥)

مساهمة القطاع السياحى فى الميزان التجارى

فى الفترة من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٦

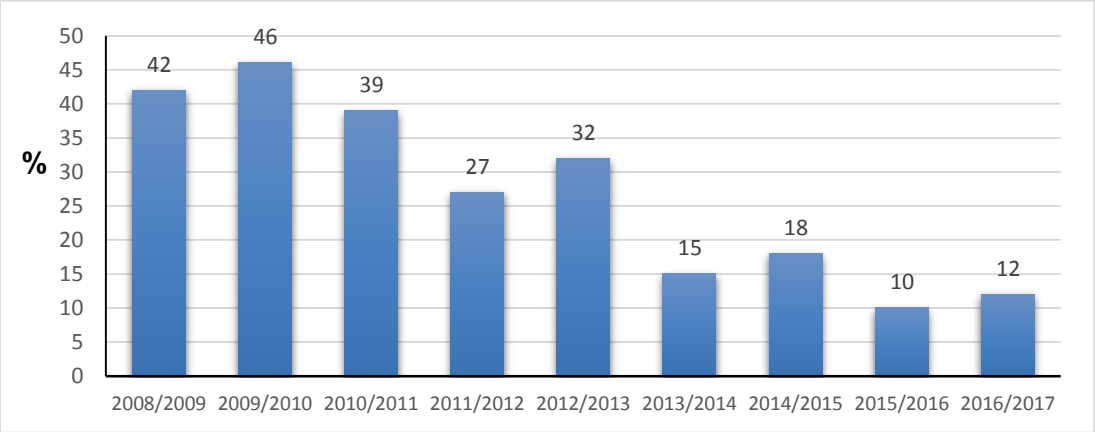

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

١-٣-٢ مساهمة القطاع السياحى فى ميزان الخدمات والمتحصلات الخدمية

يوضح لنا الشكل رقم (١-٦) مساهمة القطاع السياحى فى ميزان الخدمات والمتحصلات الخدمية للفترة من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ :

شكل رقم (١-٦)

مساهمة القطاع السياحى فى ميزان الخدمات والمتحصلات الخدمية

فى الفترة من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٦

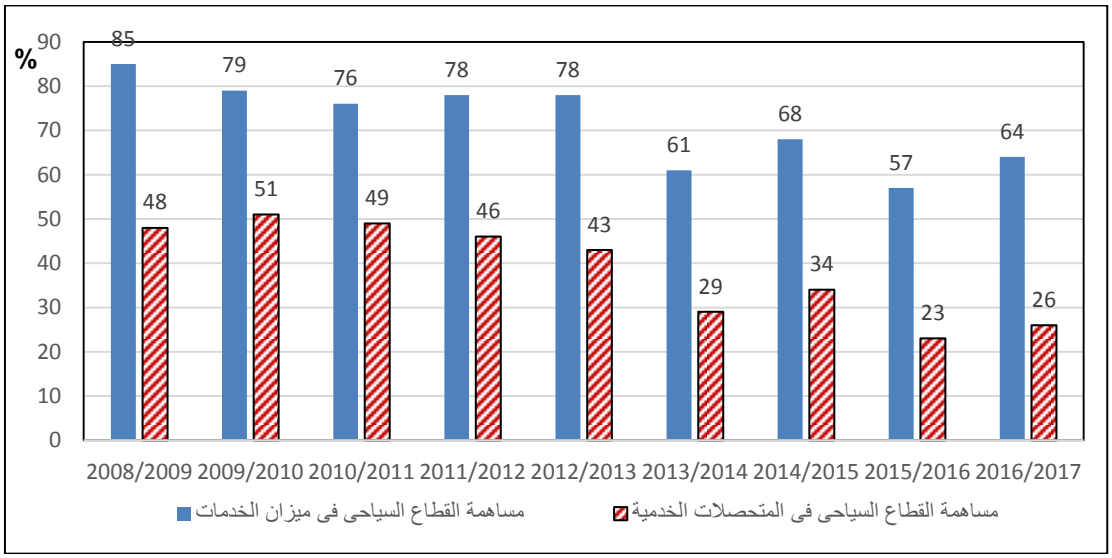

المصدر : : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

يتضح لنا من الشكل رقم (١-٦) مساهمة القطاع السياحى فى ميزان الخدمات والمتحصلات الخدمية، وطبقا لهذا الشكل يتضح لنا أن مساهمة القطاع السياحى فى ميزان الخدمات قد بلغت ٨٥% فى عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وهى أكبر نسبة وصلت إليها خلال فترة الدراسة. كذلك يوضح لنا هذا الشكل أن هذه النسبة بدأت تتناقص منذ عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ حيث بلغت ٧٨% فى عام ٢٠١٢/ ٢٠١٣، و٦٨% فى عام ٢٠١٤/٢٠١٥، ثم ٥٧% فى عام ٢٠١٥/٢٠١٦، وأخيراً ارتفعت إلى ٦٤% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧. ويرجع ذلك بالطبع إلى انخفاض الإيرادات السياحية منذ عام ٢٠١١/٢٠١٢ نتيجة لانخفاض أعداد السائحين ولياليهم السياحية بسبب الأحداث التى مرت بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كما سبق وأن ذكرنا[١].

كذلك يوضح لنا الشكل رقم (١-٦) مساهمة القطاع السياحى فى المتحصلات الخدمية وهى نسبة كبيرة بلغت حوالى ٥٠% من هذه المتحصلات وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلا أنها تراجعت بعد ذلك حتى بلغت ٢٦% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

١-٣-٣ مساهمة القطاع السياحى فى إجمالى الصادرات

يوضح لنا الشكل رقم (١-٧) مساهمة القطاع السياحى فى إجمالى الصادرات للفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

شكل رقم (١-٧)

مساهمة القطاع السياحى فى إجمالى الصادرات

فى الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧

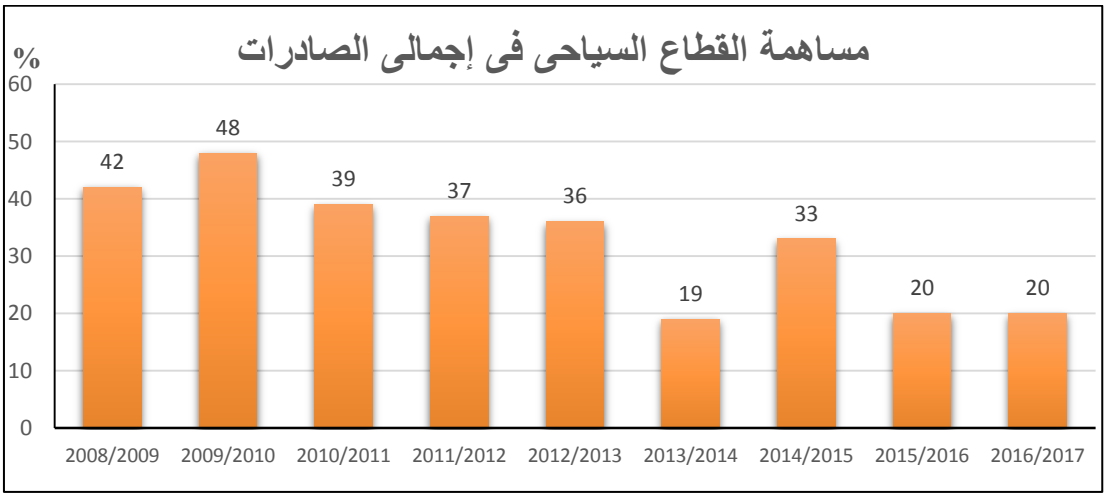

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

[١] البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

يوضح لنا الشكل رقم (١-٧) أنه فى حالة الاستقرار الاقتصادى والسياسى يساهم القطاع السياحى بنسبة كبيرة فى إجمالى الصادرات وهذا ما نراه خلال عامى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و٢٠٠٩/٢٠١٠ إذ أن هذه المساهمة قد بلغت ٤٢% فى العام الأول و٤٨% فى العام الثانى، أما بعد ذلك ومنذ عام ٢٠١٠/٢٠١١ تناقصت هذه النسبة بشكل كبير حتى وصلت إلى ٢٠% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

ومما سبق نستطيع القول أن للقطاع السياحى دوراً مهماً فى الاقتصاد القومى وذلك عن طريق مساهمته الفعالة فى ميزان الخدمات والحد من العجز التجارى وفى المتحصلات الخدمية وكذلك فى إجمالى الصادرات حيث اثبتت الدراسة أنه فى حالة الاستقرار السياسى والاقتصادى ترتفع نسبة مساهمة القطاع السياحى فى ميزان الخدمات إلى حوالى ٨٥% وفى الحد من العجز التجارى تصل هذه النسبة إلى حوالى ٤٦%، وفى المتحصلات الخدمية تصل هذه النسبة إلى حوالى ٥١%، أما فى مساهمة القطاع السياحى فى إجمالى الصادرات فإن هذه النسبة قد تصل إلى حوالى ٤٨%. وهذا يعنى ضرورة العمل للمحافظة على الاستقرار السياسى والاقتصادى للبلاد وكذلك القضاء على الإرهاب فى مختلف صوره.

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أن القطاع السياحى كان يساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى الإجمالي (المساهمة المباشرة وغير مباشرة) ووصلت إلى حوالى ١١% فى عام ٢٠١١ إلا أن هذه النسبة قد انخفضت إلى حوالى ٧% فى عام ٢٠١٦ نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية التى مرت بها البلاد كما سبق وأن ذكرنا إلا أنه من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة فى عام ٢٠١٨ نظراً للاستقرار السياسى والاقتصادى الذى تتمتع به البلاد الآن.

كذلك يساهم القطاع السياحى فى خلق العديد من فرص العمل المباشروغير مباشرة، فكل غرفة فندقية تتيح حوالى ثلاث فرص عمل (مباشرة وغير مباشرة) هذا بالإضافة إلى العديد من الوظائف الأخرى الغير مباشرة لجميع الأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحى[١]. ويقدر عدد العاملين فى القطاع السياحى بصورة مباشرة بحوالى ١,٧٥ مليون عامل فى عام ٢٠١٦ وهو ما يمثل حوالى ٦% من إجمالى قوة العمل فى مصر. كذلك يقدر عدد العاملين فى القطاع السياحى بصورة غير مباشرة بحوالى ١,٢ مليون عامل، وهذا يعنى أن عدد العاملين فى القطاع السياحى (عمالة مباشرة وعمالة غير مباشرة) يقدر بحوالى ٣ مليون عامل وهو ما يمثل حوالى ١٠% من إجمالى قوة العمل، وهى نسبة كبيرة بدون شك، وكلما زادت الحركة السياحية كلما أدى ذلك إلى زيادة فرص العمل المباشرة والغير مباشرة فى هذا القطاع.

[١] وزارة السياحة، الحسابات الفرعية للسياحة في مصر، ٢٠١٤

١-٤ مصر ومؤشرات السياحة الدولية

طبقاً **لبارومتر السياحة الدولية** لعام ٢٠١٧ احتلت مصر المركز ٣٨ من بين ٥٠ مقصداً سياحياً عالمياً، وكذلك احتلت المركز الرابع بالنسبة لدول الشرق الأوسط والمركز الثانى لدول شمال افريقيا. **وبالنسبة للإيرادات السياحية** احتلت مصر المركز ٤١ من بين ٥٠ دولة، وهو مركز متأخر، أما بالنسبة للإيرادات السياحية فى الشرق الأوسط احتلت مصر المركز الرابع[١].

ورغم ما تتميز به مصر من تنوع مقوماتها السياحية الطبيعية والثقافية والبشرية إلا أننا نجد أن تنافسية مصر السياحية قد تراجعت كثيراً خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٧ للأسباب السياسية والاقتصادية التى مرت بها البلاد فى هذه الفترة.

وفيما يخص **مؤشر تنافسية السفر والسياحة** الصادر فى عام ٢٠١٧ فقد احتلت مصر المركز ٧٤ من بين ١٣٦ دولة وقيمة مؤشرها بلغت ٣,٦، وهى بذلك تكون قد تقدمت ٩ درجات عن عام ٢٠١٥ الذى احتلت فيه المركز ٨٣ [٢]. ويتضمن مؤشر تنافسية السفر والسياحة أربع مؤشرات فرعية تتضمن كل واحدة منها مجموعة من الركائز الأساسية، وهذه المؤشرات هى :

- مؤشر البيئة المواتية: ويتضمن بيئة الأعمال، والسلامة والأمن، والصحة، والنظافة، والموارد البشرية وسوق العمل، والجاهزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- مؤشر السياسات الخاصة بالسياحة والسفر والظروف المواتية: ويتضمن مدى إعطاء الأولوية للسياحة والسفر، والاستدامة البيئية، وتنافسية الأسعار، والانفتاح العالمى
- مؤشر البنية التحتية: ويتضمن البنية التحتية للخدمات السياحية، والبنية التحتية للنقل الجوى، والبنية التحتية للموارد البرية.
- مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية ويتضمن مؤشر الموارد الثقافية ورحلات العمل ومؤشر الموارد الطبيعية

ولمعرفة مدى تنافسية المقصد السياحى المصرى طبقا لمؤشر تنافسية السفر والسياحة سوف نقوم بمقارنة المقصد السياحى المصرى مع بعض الدول السياحية الأخرى، وقد تم اختيار بعض هذه الدول طبقا لأهميتها السياحية وهى: أسبانيا التى تحتل المكز الأول وقيمة مؤشرها ٣,٦، وفرنسا التى تحتل المركز الثانى وقيمة مؤشرها ٤,٥، وألمانيا وترتيبها الثالث وقيمة مؤشرها ٥,٣، والمملكة المتحدة التى تحتل المركز الخامس ومؤشرها ٥,٣، وإيطاليا التى تحتل المركز الثامن

---

[١] UNWTO, World Tourism Barometer and Statistical Annex, March 2017, P.annex1-30

[٢] WEF, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017, World Economic Forum's. 2017, P4-9

ومؤشرها ٥,٢ (هذا علما بان قيمة المؤشر تتراوح بين ١و٧ وكلما اقتربت من ٧ كلما كان الأداء أفضل). وتم اختيار البعض الآخر طبقا لمنافستها لنا مثل تركيا، اليونان، وإسرائيل، وأخيراً تم اختيار بعض الدول المجاورة لنا مثل الأردن، المغرب، وتونس. وسوف نتناول بالدراسة مقارنة مصر بهذه الدول المختارة طبقا للمؤشرات الفرعية لمؤشر السفر والسياحة، وسوف نبدأ بدراسة مؤشر البيئة المواتية والذى يتضمن خمسة ركائز أساسية ألا وهى: بيئة الأعمال، والسلامة والأمن، والصحة، والنظافة، والموارد البشرية وسوق العمل، والجاهزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يوضح لنا الشكل رقم (١-٨) أن **مصر** تشغل مركزاً متأخراً بالمقارنة بجميع الدول المختارة فيما يخص مؤشر السلامة والأمن الذى احتلت **مصر** فيه المركز رقم (١٣٠)، فى حين تحتل **أسبانيا** المركز رقم (١٨)، **واليونان** رقم (٥٣)، **والمغرب** رقم (٢٠)، **والأردن** رقم (١٨)، **وإيطاليا** رقم (٧٠). ويرجع ذلك بالطبع إلى العديد من الأحداث الإرهابية التى شهدتها مصر فى السنوات القليلة الماضية.

كذلك نجد أن **مصر** تحتل مركزاً متأخراً فيما يخص **مؤشر بيئة الأعمال**، فهى فى المركز (٧٨) بالمقارنة بكل من **إسرائيل** رقم (٣٢)، **الأردن** رقم (٤١)، **المغرب** رقم (٤٩)، **تركيا** رقم (٦٣) وبالنسبة **لمؤشر الموارد البشرية** وسوق العمل نجد أن **مصر** تحتل المركز رقم (١٠٢) فى حين تحتل **اليونان** المركز رقم (٥١)، **وإسرائيل** المركز رقم (٣٢)، **والأردن** المركز رقم (٤٤)، **وتونس** المركز رقم (٧٣). وقد أثر تأخر مصر طبقا لهذا المؤشر على تنافسية السياحة المصرية، ويرجع ذلك إلى استنزاف بعض الموارد الطبيعية بعدد من المحميات بالمحافظات السياحية وانخفاض معدلات الرفاهة فى ظل زيادة عدد السكان.

وفيما يخص **مؤشر الموارد البشرية وسوق العمل** احتلت مصر المركز (١٠٢) وهى أفضل من تونس التى تحتل المركز (١١٧)، والمغرب التى تحتل المركز (١١٣) فى حين أنها أقل من الأردن التى تحتل المركز (٧٤)، واليونان التى تحتل المركز (٤٩)، واسرائيل التى تحتل المركز (٢١). وفيما يخص **مؤشر الصحة والنظافة** نجد أن مصر تحتل المركز (٦٨) فى حين تحتل الأردن المركز (٦١)، وتركيا المركز (٦٤)، واسرائيل المركز (٣٩).

وأخيراً نجد أن مصر تحتل المركز (٨٩) فى مؤشر الجاهزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهى متأخرة عن كل من الأردن التى تحتل المركز(٤٤)، وتونس التى تحتل المركز(٧٣)، والمغرب التى تحتل المركز(٧٧)، واسرائيل التى تحتل المركز (٣٢).

شكل رقم (١-٨)

مقارنة مصر مع بعض الدول السياحية طبقا لمؤشر البيئة المواتية

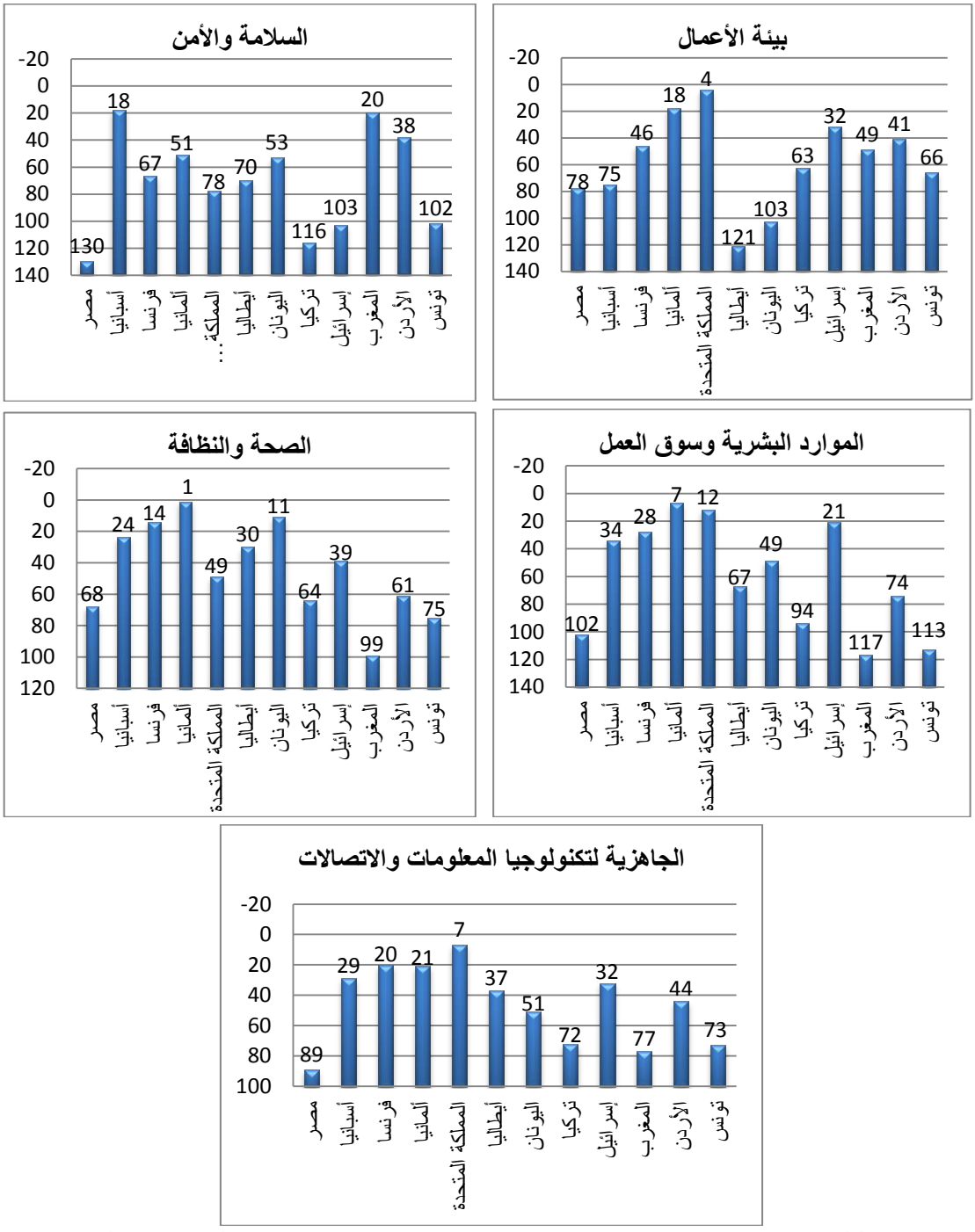

المصدر: WEF, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017, World Economic Forum's (WEF). 2017

ويوضح لنا الشكل رقم (١-٩) **مؤشر السياسات الخاصة بالسياحة والسفر والظروف المواتية**، والذى يتضمن **أربع ركائز أساسية وهى** : مدى إعطاء الأولوية للسياحة والسفر، والاستدامة البيئية، وتنافسية الأسعار، والانفتاح العالمى. ويتضح لنا من هذا الشكل أن **مصر**

تحتل المركز الثانى من حيث تنافسية الأسعار فهى الأفضل ترتيباً بين جميع دول المقارنة حيث تحتل **تونس** المركز (٩)، و**المغرب** المركز (٤٧)، **وتركيا** المركز (٧٠)، و**الأردن** المركز (٨١)، **وأسبانيا** المركز (٩١)، و**فرنسا** المركز (١١٨)، وذلك يرجع إلى انخفاض متوسط أسعار الغرف فى الفنادق المختلفة وارتفاع القدرة الشرائية للدولار[1].

شكل رقم (١-٩)

مقارنة مصر مع بضع الدول السياحية طبقا لمؤشر السياسات الخاصة بالسياحة والسفر والظروف المواتية

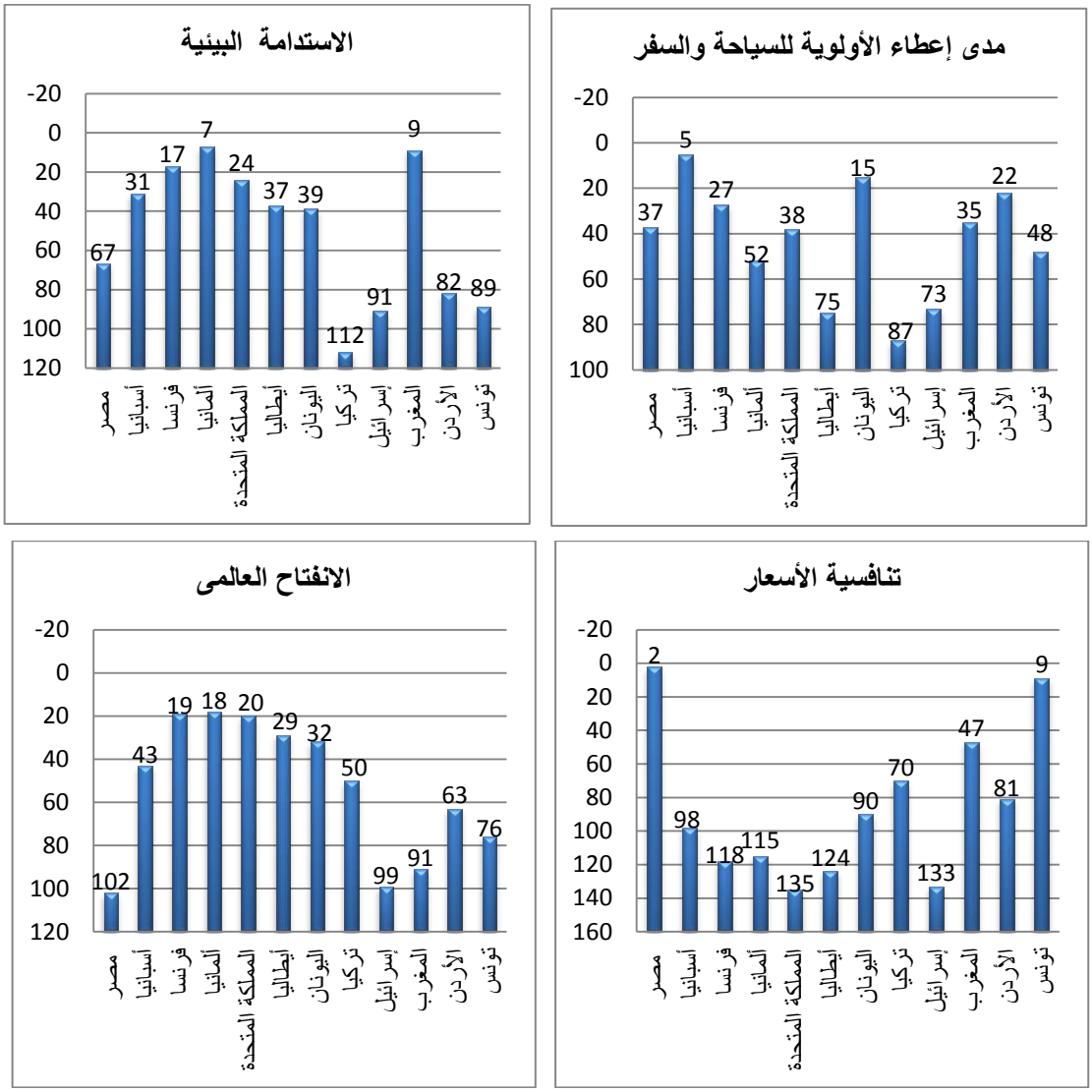

المصدر: WEF, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017, World Economic Forum's (WEF). 2017

أما **بالنسبة للانفتاح العالمى** فإن مصر تأتى فى ترتيب متأخر جداً بالنسبة لجميع دول المقارنة، حيث تحتل المركز رقم (١٠٢) فى حين تحتل اليونان المركز رقم (٣٢)، وتركيا المركز

[1] WEF, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017, World Economic Forum's. 2017, p353-361

رقم (٥٠)، والأردن المركز رقم (٦٣)، وتونس المركز رقم (٧٦)، وهذا يرجع إلى محدودية الانفتاح لبعض الاتفاقيات الخاصة بخدمات الطيران والتشدد فى إعطاء بعض التأشيرات.

وفيما يخص **مؤشر إعطاء الأولوية للسياحة والسفر** نجد أن مصر تحتل مركزاً متوسطاً حيث تتفوق على العديد من دول المقارنة، فمصر فى المركز رقم (٣٧) فى حين تحتل تونس المركز رقم (٤٨)، وألمانيا المركز رقم (٥٢)، وتركيا المركز رقم (٨٧) فى حين تحتل إسرائيل المركز رقم (٧٣)، وذلك رغم وجود بعض القصور فيما يخص الحملات التسويقية وتنمية قطاع السياحة والتعاون بين كل من وزارة السياحة والطيران والثقافة والآثار.

وفيما يتعلق **بمؤشر البنية التحتية** والذى يتضمن ثلاث ركائز أساسية ألا وهى البنية التحتية للخدمات السياحية، والبنية التحتية للنقل الجوى، والبنية التحتية للموارد البرية، فإن الشكل رقم (١-١٠) يوضحه لنا:

يتضح لنا من الشكل رقم (١-١٠) أنه طبقا لمؤشر البنية التحتية فإن مصر تأتى فى ترتيب متأخر بالنسبة **للبنية التحتية للخدمات السياحية** لجميع دول المقارنة حيث تحتل المركز رقم (٩٣) فى حين تحتل أسبانيا المركز رقم (٩)، وألمانيا المركز رقم (١٢)، وفرنسا المركز رقم (١٣)، وتركيا المركز رقم (٤٢)، والأردن المركز رقم (٦٦)، وتونس المركز رقم (٦٩)، وهذا يرجع إلى انخفاض العديد من الخدمات السياحية المقدمة للسياح مثل عدد ماكينات الصرف الآلى وعدم وجود لوحات استرشادية فى العديد من المناطق السياحية والأثرية وغيرها من الخدمات الأخرى.

كذلك تحتل مصر مركزاً متأخراً بالنسبة **لمؤشر البنية التحتية للموانى البرية** حيث تحتل مصر المركز رقم (٨٢) وهو أكبر بكثير من العديد من الدول الأخرى مثل اليونان المركز رقم (٤٨)، وتركيا المركز رقم (٥٤)، وإسرائيل المركز رقم (٣٦)، والمغرب المركز رقم (٦٠)، والأردن المركز رقم (٧٩)، ويرجع ذلك لسوء جودة الطرق وعدم اتساع شبكة الطرق بالشكل المطلوب.

شكل رقم (١-١٠)

مقارنة مصر مع بعض الدول السياحية طبقا لمؤشر "البنية التحتية"

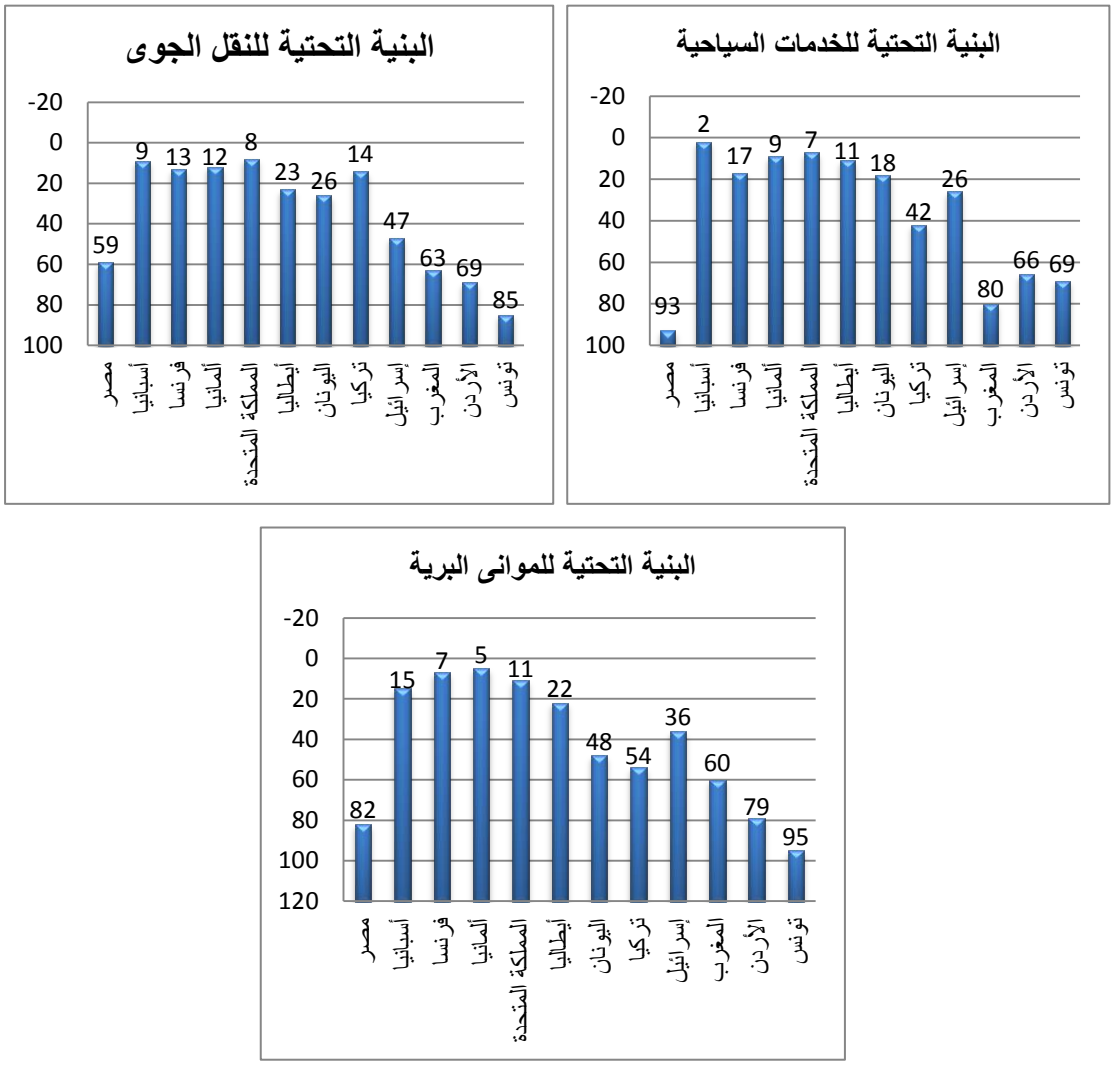

المصدر: WEF, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017, World Economic Forum's (WEF). 2017

ويوضح لنا الشكل رقم (١-١١) مؤشر الموارد الطبيعية والثقافية والذى يتضمن ركيزتان أساسيتان وهما : الموارد الثقافية لرحلات العمل، والموارد الطبيعية.

يوضح لنا الشكل السابق (١-١١) أن **مصر** تحتل مركزاً متقدماً فى **مؤشر الموارد الثقافية** ورحلات العمل حيث تحتل المركز رقم (٢٢) وهى بذلك تتفوق على كل من **اليونان** المركز رقم (٢٧)، و**الأردن** المركز رقم (١١٨)، و**المغرب** المركز رقم (٤١)، **وتونس** المركز رقم (٨٣)، وذلك يرجع إلى ارتفاع عدد مرات البحث الإلكترونى عن الأنشطة الثقافية والترفيهية بالإضافة إلى وجود العديد من المواقع الأثرية والفعاليات والمهرجانات الثقافية على مدار العام.

شكل رقم (١-١١)

مقارنة مصر مع بعض الدول السياحية طبقا لمؤشر الموارد الطبيعية والثقافية

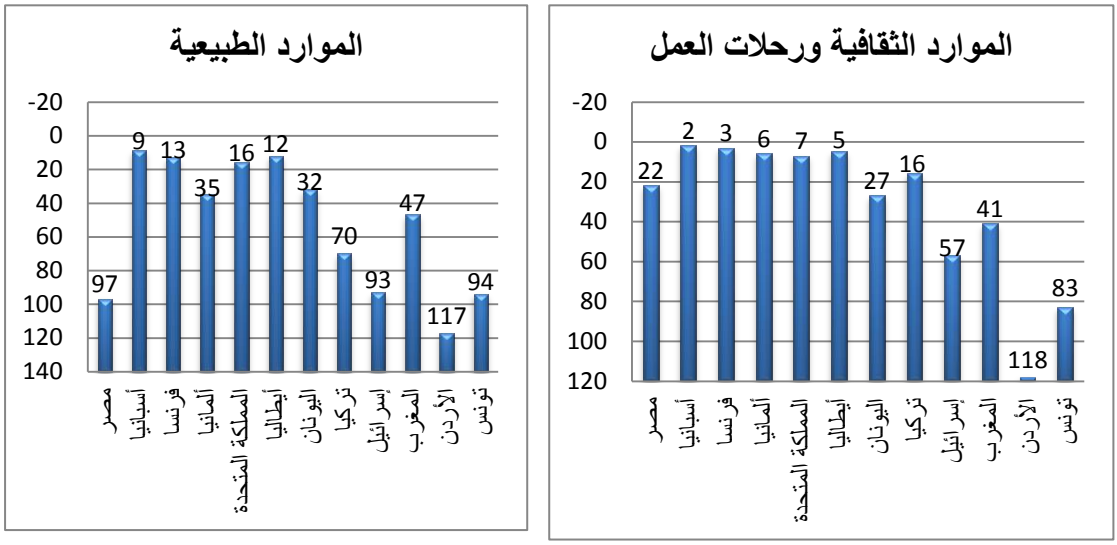

المصدر: WEF, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017, World Economic Forum's (WEF). 2017

وفيما يتعلق **بمؤشر الموارد الطبيعية** نجد أن **مصر** تحتل مركزاً متأخراً بالنسبة للعديد من دول المقارنة، **فمصر** تحتل المركز رقم (٩٧) فى حين تحتل **أسبانيا** المركز رقم (٩)، و**إيطاليا** المركز رقم (١٢)، **وفرنسا** المركز رقم (١٣)، **واليونان** المركز رقم (٣٢)، و**تركيا** المركز رقم (٧٠)، و**المغرب** المركز (٤٧)، و**تونس** المركز رقم (٩٤)، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاستغلال الأمثل للعديد من المحميات الطبيعية، وكذلك عدم الاهتمام بالعديد من المواقع الطبيعية من شواطىء وصحارى وغيرها.

ومما سبق نستطيع القول بأن **مصر** تحتل مركزاً متأخراً فى مؤشر السفر والسياحة عموماً فهى تتقدم فقط على كل من الأردن وتونس فى بعض المؤشرات. كذلك نجد أن ترتيب مصر يتراجع مقارنة بالدول الأخرى المختارة طبقاً للمؤشرين الفرعيين البيئة المواتية والبنية التحتية.

وفيما يتعلق بمؤشر السياسات الخاصة بالسياحة والسفر ومؤشر الموارد الطبيعية والثقافية نجد أن ترتيب مصر يعد جيداً نسبياً.

وخلاصة القول فإنه رغم تمتع **مصر** بالعديد من المقومات السياحية المتنوعة إلا أن الظروف الاقتصادية والسياسية التى مرت بها مصر فى السنوات القليلة الماضية هى التى جعلت موقعها السياحى التنافسى فى هذا الوضع المتأخر نسبياً بالمقارنة بالعديد من الدول السياحية الأخرى المنافسة لنا.

هذا بالإضافة إلى وجود العديد من المعوقات الأخرى التى تحتاج إلى علاج جذرى واستراتيجية سياحية متكاملة وتخطيط وإدارة علمية للوصول إلى الوضع الملائم والمفروض أن تكون فيه مصر سياحياً. ومن ضمن هذه المعوقات نجد ضعف التسويق والترويج السياحى وغياب الرؤية الشاملة الواضحة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة وتذبذب الأسعار وخاصة فى الفنادق وعدم جودة الخدمة السياحية فى العديد من المناطق وضعف التنسيق بين وزارة السياحة وكل من وزارات الطيران والثقافة والآثار والنقل والداخلية والخارجية والتنمية المحلية، وكذلك تعدد الجهات المشرفة على المنشآت السياحية مما يعوقها عن أداء عملها وتدنى مستوى النظافة فى العديد من المناطق والأماكن السياحية وغيرها من المعوقات الأخرى.

١-٥ مفهوم سياحة التراث الثقافى

يعتبر التراث الثقافى والحضارى سجلاً لإبداع الأمم على مر الزمن، ورمزاً لعبقريتها وذاكرة حافظة لقيمها، ويعتبر أيضا أحد مقومات هويتها الحضارية وخصوصيتها التى تنفرد بها من بين الثقافات والحضارات المختلفة. لذلك تعمل الدول المختلفة على الحفاظ على تراثها الثقافى وتستحدث له شتى الوسائل والإمكانيات التى تساعدها على صيانته المستدامة لتاريخها وتراثها.

ويعتبر التراث الثقافى بكل متغيراته وثوابته وفلسفته التى تعتمد على ثقافة وفكر وبيئة الشعوب التى تسهم فى إنتاجه وأثرائه بمختلف التوجهات الفكرية والعلمية السائدة التى يتعامل ويؤمن بها أفرادها أحد عناصر هوية الشعوب وإبداعتها عبر العصور مما يستوجب ضرورة مراعة التعامل مع الماضى واستيعاب قيمته كحقائق مكانية تحمل خصوبة الثقافة الإنسانية على مر الزمن. وتتعدد عناصر التراث الثقافى بين التراث الشعبى والتراث الطبيعى والتراث المعمارى والتراث الإسلامى وغيرها من العناصر الأخرى.

وتمثل السياحة إحدى الأنشطة الأساسية التى تهتم بقيمة التراث الحضارى وتعمل على إبراز معالمه والحفاظ عليه والإرتقاء به من خلال تطبيق مفهوم الاستدامة. ويعد التراث الثقافى من المقومات السياحية الهامة التى تحظى باهتمام العديد من السائحين نظراً لما له من أهمية فى التعريف بالمميزات الثقافية والحضارية للمجتمعات البشرية عبر عصور التاريخ بالإضافة إلى إبراز الجانب الإبداعى والجمالى للإنسان من خلال بصماته المميزة فى مختلف عناصر الثقافة والمادية وغير المادية.

ومما سبق يمكن القول أن التراث الثقافى هو الإرث الذى يتوارثه الأجيال والذى يقتضى الحفاظ عليه وإحيائه ونقله وتوريثه من جيل لآخر.

وطبقاً ليونسكو يُعرف التراث الثقافى بأنه ميراث المقتنيات المادية وغير المادية التى تخص مجموعة ما أو مجتمع ما أو مجتمع لديه موروثات من الأجيال السابقة وظلت باقية حتى الوقت الحاضر ووهبت للأجيال المقبلة[١].

ومن التعريف الســـــابق يتضح لنا أن اليونسكو تحدد التراث الثقافى فى عدة عناصر أساسية وهى[٢]:

- الآثار

وتشمل كل الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المبانى وكل العناصر والتكوينات ذات الصفة الأثرية، والنقوش والكهوف . ومجموعات المعالم التى لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.

- المواقع

وتشمل أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة وأيضا المواقع الأثرية التى لها قيمة استثنائية من الوجهة التاريخية أو الجمالية أو الإنتروبولوجية. كذلك ينظر إلى التراث الثقافى بأنه شكل ثقافى متميز يعكس الخصائص البشرية عميقة الجذور، وتتناقله الأجيال المتعاقبة. وينظر أيضا إلى التراث الثقافى بأنه مجموعة قيم ومعتقدات وفنون ومعارف تشمل جميع أنشطة الإنسان المادية والمعنوية الناتجة عن تراكم خبرات المجتمع وهو بذلك شاهد على تاريخ الأمم وأحوالها.

وأخيراً يمكن القول أن التراث الثقافى يمثل هوية الشعوب الأمر الذى يتطلب المحافظة عليه، وذلك لأنه يمثل التاريخ المادى والمرآة الحقيقية لأى حضارة، ومن ثم تكون علاقة الإنسان بتراثه علاقة عضوية تتمثل فى هويته وترتبط بمدى وعيه بأبعاد حضارية وتاريخية ودينية وثقافته وسياسته على حد سواء.

١-٦ عناصر التراث الثقافى

يتكون التراث الثقافى من عنصرين أساسيين هما: عنصر مادى مثل المواقع والمعالم والمبانى الأثرية والتاريخية وعنصر غير مادى مثل العادات والتقاليد والفنون الشعبية[١].

---

[١] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، موقع مكتب اليونسكو بالقاهرة علي الانترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٨/٩/٢ www.unesco.org/new/ar/cairo/home

[٢] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "النصوص الأساسية المتعلقة بإتفاقية التراث العالمى، ١٩٧٢"، نشرة ٢٠٠٥، ص ٤.

١ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، موقع مكتب اليونسكو بالقاهرة علي الانترنت ، مرجع سبق ذكره

١-٦-١ التراث الثقافى المادى

يمثل التراث الثقافى المادى المبانى والأماكن التاريخية والآثار والتحف والمتاحف والحفريات وكل منها يمثل فترات تاريخية فى حياة الشعوب. والتراث الثقافى المادى يعد عنصراً متميزاً بالنسبة لعلم الآثار والهندسة المعمارية والعلوم خاصة ما يرتبط منها بالعناصر الثقافية وتصبح تلك المكونات ذات أهمية لدراسة تاريخ البشرية لأنها تمثل الركيزة الأساسية للتاريخ على مر العصور.

١-٦-٢ التراث الثقافى غير المادى

لم يعد مفهوم التراث الثقافى يقتصر فقط على المعالم التاريخية ومجموعات القطع الفنية والأثرية وإنما أصبح يشمل أيضا التقاليد والعادات التى يتوارثها الأجيال على مر الزمان مثل التقاليد الشفهية والفنون الاستعراضية والممارسات الاجتماعية والطقوس والمناسبات المختلفة والمعارف والمهارات المستخدمة فى الصناعات والحرف اليدوية التقليدية.

وطبقا لليونسكو فإن التراث الثقافى غير المادى هو مجمل الإبداعات الثقافية التقليدية والشعبية المنبثقة عن جماعة ما والمنقولة عبر التقاليد ومنها اللغات والقصص والحكايات والموسيقى والرقص وفنون الرياضة القتالية والمهرجانات وحتى فن الطهو.

والجدير بالذكر أن اليونسكو تسعى لتأمين حماية التراث الثقافى فى جميع الدول ولذا فهى تركز أنشطتها على المواقع التى تمثل تراثاً ثقافياً للمجتمعات، وكذلك المواقع المعرضة للإندثار، وتنفذ هذه الأنشطة بالتعاون مع مركز التراث العالمى. وقد أسهمت منظمة اليونسكو فى إنشاء هيئات للحفاظ على التراث وحمايته مثل المجلس الدولى للآثار الأثرية والمواقع (ICOMOS)، والمجلس الدولى للمتاحف والمواقع الأثرية (ICOM)، والمركز الدولى لحماية الممتلكات الثقافية وترميمها (ICCROM) هذا بالإضافة إلى إصدار العديد من الاتفاقيات لحماية التراث الثقافى مثل الاتفاقية العالمية للسياحة الثقافية عام (١٩٩٩)، واتفاقية صون التراث الثقافى غير المادى عام (٢٠٠٣) والتى تعترف بأهمية القيم غير المادية المتعلقة بالتراث المادى.

١-٧ أهمية سياحة التراث الثقافى

لا ترجع أهمية سياحة التراث الثقافى فقط إلى كون هذا التراث شاهد على إبداع الأمم على مر الزمان ورمزاً لعبقريتها وذاكرة لقيمها كما سبق وإن ذكرنا وإنما ترجع أهمية سياحة التراث الثقافى أيضا إلى كونها تساعد على التعريف بالمميزات الثقافية والحضارية للمجتمعات البشرية عبر عصور التاريخ مما يؤدى إلى زيادة التدفق السياحى فى هذه المناطق التراثية للتعرف على

هذا التراث الطبيعى والمعمارى والشعبى ومعايشه السكان المحليين، والتعرف على عاداتهم وتقاليدهم وحرفهم اليدوية المميزة ومشاركتهم احتفالاتهم المختلفة.

وترجع أهمية سياحة التراث الثقافى أيضا إلى أن النشاط السياحى حين يتم الاهتمام به والتخطيط له بشكل علمى وإدارته طبقاً للأسس العلمية فإنه سوف يكون حافزاً على زيادة التدفق السياحى إلى هذه المناطق ومن ثم زيادة الدخل وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الصادرات من التحف والحرف اليدوية هذا بالإضافة إلى زيادة الإندماج الاجتماعى والتنوع الثقافى والتنمية البشرية التى تتفاعل مع التكنولوجيا والملكية الفكرية والأهداف السياحية. كذلك يساعد نمو وازدهار مناطق التراث الثقافى السياحية إلى تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى فى هذه المناطق مما يساعد على زيادة الحركة السياحية إليها.

١-٨ سياحة التراث الثقافى المستدامة

ينبثق مفهوم السياحة المستدامة من مفهوم التنمية المستدامة التى صيغت خلال قمة الأرض (ريودى جانيرو عام ١٩٩٢)، وقد امتد هذا الاتجاه مع إعلان "ميثاق السياحة المستدامة"، عام ١٩٩٥، ومنذ ذلك الحين ظهر إسهام القطاع السياحى بشكل إيجابى فى التنمية الاقتصادية المحلية، كذلك اهتم هذا الميثاق بآثار القطاع السياحى على التراث الثقافى والأنشطة الديناميكية بالنسبة للمجتمعات المحلية والاعتراف بأهمية وقيمة أنشطتها التقليدية ودعم هويتها وثقافتها فى صياغة الاستراتيجيات السياحية خاصة فى الدول النامية [١].

وطبقا لمنظمة السياحة العالمية (WTO) فإن السياحة المستدامة هى: تلك التنمية التى تلبى احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية حق الأجيال القادمة للاســـــتمتاع بهذه المواقع مستقبلاً [٢]. وهذا يعنى أن **التنمية السياحية المستدامة** تعنى بوضع القواعد والإرشادات المتعلقة بإدارة الموارد المختلفة بما يحقق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذا بالإضافة إلى التكامل الثقافى مع كل من العوامل البيئية والتنوع الحيوى ودعم نظم الحياة.

ومما سبق يمكن القول أن **إدارة الموارد السياحية المستدامة** هى تصور لإدارة الموارد السياحية بطريقة تفى بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية للأجيال الحالية والأجيال

---

[١] UNWTO, The World Charter for Sustainable Tourism, The World conference on Sustainable Tourism, World Tourism Organization (UNWTO), April 1995, p 1-3

[٢] UNWTO and UNEP, Making Tourism More Sustainable - A Guide for Policy Makers, 2005, p.11-12

القادمة مع تحقيق المحافظة على التكامل الثقافى والعمليات البيئية الأساسية والنظم الداعمة للحياة فى المنطقة المستهدفة.

كذلك يمكن القول أن **مفهوم سياحة التراث الثقافى المستدامة** يقترن بمفهوم الحفاظ على هذا التراث وإحيائه، ويتطلب بالضرورة حرص الأجيال المتعاقبة على ضرورة التعرف عليه والكشف عنه وحمايته وإحيائه وإبراز قوته الكاملة التى تتوقف على قدر وعى الشعوب بذلك التراث وحرصهم على امتلاك وتحقيق الذات من خلال تواصل الإبداع فيه وتحمل مسئولية استدامته بتوريثه للأجيال القادمة.

من ناحية أخرى يمكن القول أن **سياحة التراث الثقافى المستدامة** هى نقطة التلاقى بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم مما يؤدى إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلى، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، لكنها فى الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضارى والنمط البيئى الضرورى والتنوع الحيوى وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.

كذلك يمكن القول أن **سياحة التراث الثقافى المستدامة** تتطلب إدارة النشاط السياحى فى المناطق التراثية بإسلوب علمى يؤدى إلى تلبية كافة المتطلبات الجمالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمنطقة السياحية مع الحفاظ على التراث الثقافى والبيئى والبيولوجى الضرورى من أجل الأجيال القادمة.

وفى النهاية، تجدر الإشارة إلى أن **الاتفاقية العالمية للسياحة الثقافية** قد أشارت إلى عدة مبادىء أساسية للوصول إلى استدامة كل من التنمية السياحية وسياحة التراث الثقافى، وهذه المبادىء هى :

- رغم العلاقة الديناميكية بين المواقع التراثية والسياحة إلا أنه قد يحدث بينهما تضارب فى القيم لذلك يجب أن تدار هذه المواقع بطريقة مستدامة للأجيال المعاصرة والأجيال القادمة.
- إن التخطيط السياحى للحفاظ على الموارد السياحية وكذلك زيارة المناطق التراثية ينبغى أن يضمن حصول السائح على تجربة قيمة وممتعة لهذه المناطق.
- إن الإدارة الفعالة لمناطق التراث الثقافى يجب أن توفر للسائحين الإلمام بثقافة وتراث هذه المناطق.
- ضرورة إشراك السكان الأصليين للمناطق السياحية والتراثية المختلفة فى عملية التخطيط للحفاظ على هذا التراث وحمايته.

- التزام برامج التسويق والدعاية السياحية بحماية الخصائص الطبيعية والثقافية لمناطق التراث الثقافى.

وبعد يمكن القول أننا تناولنا بالدراسة فى هذا الفصل الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحى وأشرنا إلى أن هذا القطاع يعد من المصادر المهمة للدخل القومى من حيث توفير العملة الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.

وتناولنا أيضا دراسة تطور النشاط السياحى فى الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١٨ من حيث عدد السياح والليالى السياحية والإيرادات السياحية، ثم تناولنا بعد ذلك دراسة مساهمة قطاع السياحة فى الاقتصاد القومى من حيث مساهمته فى العجز التجارى والمتحصلات الخدمية وميزان الخدمات وفى إجمالى الصادرات. كذلك تناولنا بالدراسة فى هذا الفصل موقع مصر من مؤشرات السياحة الدولية طبقا لبارومتر السياحة الدولية لعام ٢٠١٧، وكذلك طبقا لمؤشر تنافسية السفر والسياحة لعام ٢٠١٨ حيث تمت مقارنة مصر ببعض الدول السياحية فيما يخص مؤشر البنية المواتية ومؤشر السياسات الخاصة بالسياحة والسفر والظروف المواتية ومؤشر البنية التحتية.

ثم تناولنا بعد ذلك دراسة مفهوم سياحة التراث الثقافى وأهميته وسياحة التراث الثقافى المستدامة من حيث مفهومها وأهميتها.ونظراً لأهمية سياحة التراث الثقافى المستدامة ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما اتضح لنا من هذا الفصل فسوف نتناول الآن دراسة مناطق التراث الثقافى كمورد سياحى وآليات الاستخدام الأمثل لهذا المورد مع التطبيق على القاهرة التاريخية، وهذا ما سوف نتناوله فى الفصل الثانى من هذا البحث.

الفصل الثانى

مناطق التراث الثقافى كمورد سياحى وآليات الاستخدام الأمثل لهذا المورد مع التطبيق على القاهرة التاريخية

تمهيد

نظراً لأهمية الحفاظ على المناطق التراثية لما تمثله هذه المناطق من ثروة قومية وما تحمله من قيم تاريخية وثقافية واقتصادية واجتماعية، ومع تزايد الاتجاه العام لصناعة السياحة وما تحققه من عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية أصبحت هناك ضرورة لإيجاد توازن بين حماية التراث الثقافى وبين التنمية السياحية.

إن التراث الثقافى والحضارى يعتبر سجلاً لإبداع الأمم على مر الزمن ورمزاً لعبقريتها، وذاكرة لقيمها وأيضا أحد مقومات هويتها الحضارية وخصوصيتها التى تنفرد بها بين الثقافات والحضارات المختلفة. ويعتبر التراث الثقافى بكل متغيراته وثوابته وفلسفته التى تعتمد على إحساس وفكر وثقافة وبيئة الشعوب التى تسهم فى إنتاجه وإثرائه بمختلف التوجهات الفكرية والعلمية السائدة التى يؤمن بها أفرادها أحد عناصر هوية الشعوب وإبداعاتها عبر العصور.

وتعد السياحة احدى الأنشطة الأساسية التى تهتم بقيمة التراث الثقافى وتعمل على إبراز معالمه والمحافظة عليه والارتقاء به من خلال تطبيق مفهوم الاستدامة والحث عن التنوع فى القيم التى تتميز بها المجتمعات البشرية فيما بينها، وإيجاد السبل الكفيلة لحمايتها.

وحيث أن مدينة القاهرة التاريخية تعد الآن أحد أبرز المدن التراثية القديمة على مستوى العالم حيث أنها مدينة حية غنية بآثارها المعمارية والفنية التى ترجع إلى الفترة التاريخية الممتدة ما بين العصر الرومانى[1] وعصر أسرة محمد على فسوف نقوم فى هذا الفصل بدراسة مناطق التراث الثقافى كمورد سياحى وآليات الاستخدام الأمثل لهذا المورد مع التطبيق على القاهرة التاريخية، وذلك من خلال دراسة عدة نقاط اساسية تتضمن دراسة مدينة القاهرة التاريخية وتميز التراث الثقافي فيها والتكامل بين الاستثمار السياحي والحفاظ علي التراث الثقافي والتحديات التي تتعرض لها هذه المناطق وكيفية تحقيق استدامة النشاط السياحي بمناطق التراث الثقافي والمداخل الحديثة للتعامل مع التراث الثقافي مثل مدن التميز ومدن الابداع والتكنولوجيا الحديثة.

[1] ويمثل حصن بابليون ابرز الاثار الرومانية داخل حدود القاهرة التاريخية

٢-١ نبذة تاريخية عن مدينة القاهرة التاريخية وحدودها

تتميز مدينة القاهرة التاريخية عبر التاريخ بشخصيتها المنفردة وطابعها الخاص ومكانتها الكبرى التى جعلتها من أعظم مدن العالم وأكثرها استثناءاً بالاهتمام عن جدارة واستحقاق. والقاهرة تضم بين أحضانها أربع حضارات ألا وهى الحضارة الفرعونية والرومانية والقبطية والإسلامية، وتعد القاهرة من أقدم وأعرق المدن فى العالم فهى المدينة ذات الحضارة والثقافة والتاريخ.

شكل رقم (٢-١)
خريطة نشأة وتطور مدينة القاهرة

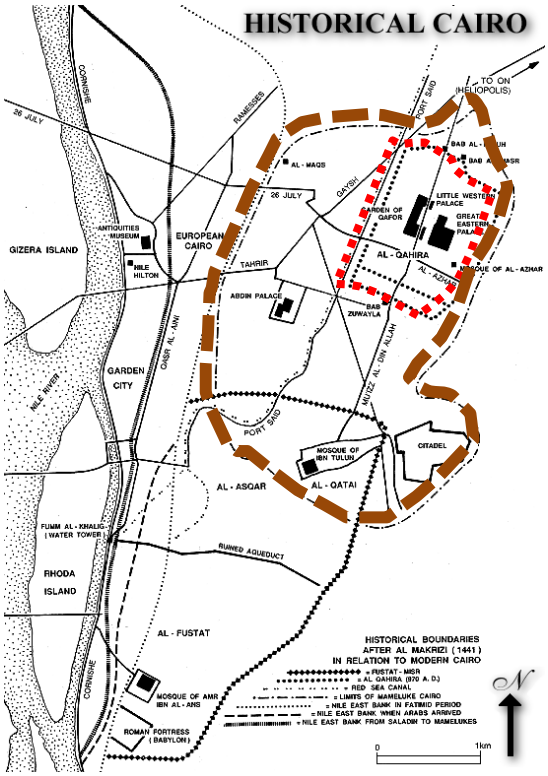

المصدر: سيد، أيمن فؤاد واخروون.التطور العمراني لمدينة القاهرة: منذ إنشائها وحتى الآن. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1998

وقد أرسى القائد الفاطمى جوهر الصقلى أساس القاهرة الفاطمية فى السادس من يوليو ٩٦٩ ميلادياً بأمر من الخليفة المعز لدين الله الفاطمى، وأقام بها الجامع الأزهر منارة للعلم ومركز للإشعاع الثقافى والحضارى الإسلامى[١].

تعد القاهرة الفاطمية امتداداً طبيعياً جهة الشمال لثلاث عواصم إسلامية سبقتها وهى: الفسطاط التى أسسها عمرو بن العاص والعسكر التى أسسها الخلفاء العباسيون والقطائع عاصمة الدولة الطولونية التى أسسها أحمد بن طولون الذى استقل بخلافة مصر عن الدولة العباسية، وقد كان موقع القاهرة موقع عبقرى، يرتبط بظروف تاريخية ووقائع الأحداث التى مرت بالعاصمة، ويتصل موقع العاصمة بتكوين الدولة المصرية فى ذلك الوقت فمنف هى الأصل التى تتحرك شرقاً (حصن بابليون) أو شمالاً حيث العسكر والقطائع. ودائما كانت العاصمة (القاهرة) فى هذا الموقع قرب النقطة التى يتفرع فيها نهر النيل إلى فرعين دمياط ورشيد[٢].

---

[١] سيد، أيمن فؤاد وآخرون، التطور العمراني لمدينة القاهرة: منذ إنشائها وحتى الآن. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص١-١٦

[٢] سيد، أيمن فؤاد وآخرون، القاهرة، خططها وتطورها العمراني. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤،ص ١-١٩

وقد مرت القاهرة بعد ذلك بعدة عصور مختلفة مثل العصر الأيوبى والمملوكى والعثمانى ثم فترة حكم أسرة محمد على حتى العصر الحديث مما جعلها متحفاً مفتوحاً لأكثر من ٥٠٨ آثراً متنوعاً (فرعونى ورومانى وقبطى وإسلامي وحديث). وقد تركت كل حقبة بصمة واضحة تميزها فهى بجميع مراحلها ذاكرة حية للتاريخ حملت معه مشعل الثقافة والحضارة إلى العالم أجمع، ولابد أن نحافظ عليها ونرتقى بها لتأخذ مكانها اللائق بين عواصم العالم كعاصمة للحضارة والتاريخ.

واذا نظرنا الي حدود القاهرة التاريخية فسوف نجد انه لم يكن هناك ترسيم للحدود الخاصة بالقاهرة التاريخية عند ترشيحها ضمن قائمة التراث الثقافي في عام ١٩٧٩، تحت مسمي " القاهرة الإسلامية " وقد اشتمل ملف ترشيح القاهرة التاريخية على خمس مناطق محورية تشمل : الفسطاط ومنطقة جامع عمرو بن العاص، وجامع أحمد بن طولون والمنطقة المحيطة، ومنطقة القلعة والقصور المملوكية المحيطة بها ومنطقة الدرب الاحمر، والقاهرة الفاطمية من باب زويلة الي السور الشمالي وفيه أبواب المدينة، والجبانات من الفسطاط الي الأطراف الشمالية للقاهرة الفاطمية[١].

شكل رقم (٢-٢)

حدود القاهرة التاريخية

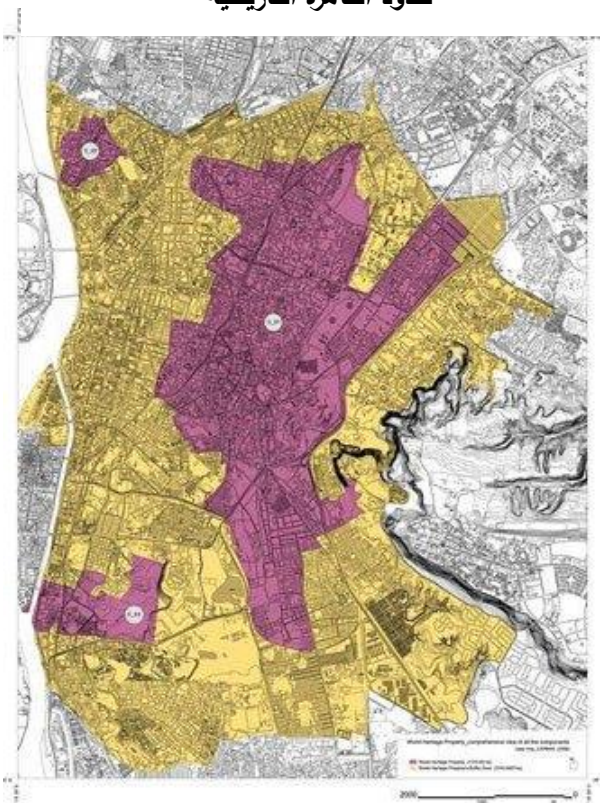

المصدر: منظمة اليونسكو- مركز التراث العالمى-إدارة مواقع التراث العالمى فى مصر: مشروع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية، التقرير الأول للإنجازات ، ٢٠١٢.

وقد قامت مصر باعتماد حدود القاهرة التاريخية طبقا لقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن التنسيق الحضاري ولائحته التنفيذية التزاما منها بمواد اتفاقية التراث العالمي التي تلزم الدولة باتخاذ المعايير القانونية والادارية لحماية المنطقة كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٢).

١ منظمة اليونسكو - مركز التراث العالمى- إدارة مواقع التراث العالمى فى مصر، مشروع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية-التقرير الأول للإنجازات، ٢٠١٢، ص ١١.

٢-٢ تميز التراث الثقافي فى القاهرة التاريخية

نتيجه لنشأة وتطور مدينة القاهرة خلال عصور متعددة فقد تعاقب التطور العمراني والمعماري والانشطة الحياتية داخل ميادينها وشوارعها مما اوجد ثراء لتلك المنطقة التراثية وترك بصمة واضحة ومميزة علي عمارة وعمران المنطقة التراثية فاصبحت لها شخصية متفردة وطابع مميز. وقد تم وصفها بانها" من روائع التجارب الانسانية العمرانية علي مر تاريخها"[١] وتمثل كل تلك المميزات مورد مهم للتنمية السياحية الي تتسع لتشمل المباني الاثرية والمباني ذات القيمة والانشطة والحرف التراثية والانشطة الثقافية والمتاحف.

٢-٢-١ المباني الاثرية

المبني الاثري طبقا لقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ هو:" يعتبر أثرا كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائه عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارات المختلفة التى قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها. وكذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها" (مادة رقم ١ في قانون الاثار).

وتمثل القاهرة التاريخية منطقة مميزه وحاضنة للعديد من امثلة المعمار الاسلامي الفريد عبر الزمن ومنها المعمار الروماني (حصن بابليون) والقبطي (مجمع الاديان بمصر القديمة[٢]) والاموي والطولوني والفاطمي والايوبي والمملوكي والعثماني القائم حتي الان والمتمثل في ٥٠٨ من المباني الاثرية التي تم تسجيلها داخل محيط القاهرة التاريخية[٣]. والتي تشمل العديد من المباني التراثية والمساجد ولذلك سميت "مدينة الألف مئذنة" [٤] بالاضافة الي المدارس التاريخية واسبلة وتكايا وقصور وبيوت وبيمارستانات والوكلات والخانقاوات والحمامات العامة والبوابات التاريخية الموضح بعض منها في الجدول رقم (٢-١). وقامت الدولة بالعديد من الجهود للحفاظ عليها وترميمها من خلال مشروعات التطوير والحفاظ.

---

[١] محمد عبد الخالق مساهل. مدير «مشروع القاهرة التاريخية»: نسعى لإنشاء هيئة مواقع التراث العالمى في مصر. موقع جريدة المصري اليوم.١٢ يوليو ٢٠١٧، تاريخ التصفح ٢٠١٨/١٠/٢٠:https://www.almasryalyoum.com/news/details/1161720

[٢] يضم مجمع الاديان معبد بني عزرا الكنيسة المعلقة وكنيسة ابي سرجة ومسجد عمر ابن العاص

[٣] محافظة القاهرة، القاهرة حضارة تاريخ حاضر، ٢٠٠٨، ص١-٥

[٤] موقع وزارة الاثار المصرية. تفاصيل مواقع التراث العالمي"القاهرة التاريخية"، تاريخ التصفح٢٠١٨/١٠/٢٠، http://www.antiquities.gov.eg

جدول رقم(٢-١)

بعض اثار القاهرة التاريخية والحقبة التاريخية التي تنتمي اليها

المنطقة	الحقبة التاريخية				
	العصر الفاطمي	العصر الإيوبي	عصر المماليك البحرية	عصر المماليك الشراكسة	العصر العثماني
(ا) القاهرة الفاطمية	جامع الأزهر – جامع الحاكم بأمر الله– جامع الأقمر – جامع الظافر (الفكهاني)– مسجد الحسين	مدرسة الكاملية – مدرسة وقبة الصالحية	ضريح فاطمة خاتون– مسجد ومدرسة وقبة السلطان قلاون– المدرسة الناصرية – مدرسة وخانقاه بيبرس الجاشنكير – قصر الأمير بشتاك	مدرسة وخانقاه الظاهر برقوق– مدرسة السلطان الأشرف برسباى– مسجد ومدرسة قانصوه الغوري	بيت السحيمي – بيت القاضي – بيت الهراوي – بيت الخرزاتي – بيت زينب خاتون – بيت الست وسيلة
(ب) جنوب القاهرة التاريخية	جامع الرفاعى بالقلعة – جامع الصالح طلائع –مشهد السيدة رقية	جامع صلاح الدين الأيوبى – ضريح شجرة الدر	مسجد السلطان حسن – مسجد سنجر الجاولي – جامع الأمير بشتاك – مدرسة أم السلطان شعبان–مسجد الأمير خاير بك	قصر الأمير طاز	بيت علي لبيب – بيت الكريتلية (متحف جاير أندرسون) – بيت ساكنة بك
(ج) المنطقة الغربية			جامع الظاهر بيبرس –جامع الإسماعيلى		بيت السناري – مسجد يوسف جوربجي
(د) الجبانات	مسجد الجيوشى	مسجد عمر بن الفارض – قبة وجامع الإمام الشافعى	ضريح ورباط الشيخ يوسف العجمى العدوي – ضريح الملك الأشرف خليل		

المصدر : من إعداد الباحثة بالاستناد إلي; مرجعي: أحمد عبد الرازق أحمد، (١) تاريخ وآثار مصر الاسلامية في العصرين الأيوبي والمملوكي، ٢٠٠٧ (٢) تاريخ وآثار مصر الاسلامية من الفتح العربي حتي نهاية العصر الفاطمي، ١٩٩٩.

٢-٢-٢ المباني ذات القيمة

تختلف المباني ذات القيمة عن المباني الاثرية حيث انها تعرف طبقاً لقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن التنسيق الحضاري ولائحته التنفيذية: المباني ذات القيمة المتميزة: (غير الخاضعة لقانون الاثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣): المباني والمنشأت ذات الطراز المعماري المتميز المرتبط بحقبة تاريخية أو قيمة فنية من حيث أسلوب إنشائها وأنماط وطرز بنائها أو وظيفتها أو بحرفة نادرة أو علاقتها بشخصية تاريخية أو ارتباطها بحوادث قومية أو دينية هامة."

وتمثل تلك المباني أو مجموعات المباني اهمية كبيرة في حفظ الاطار التاريخي لبعض المجموعات الاثرية أو الحفاظ علي الطابع العمراني للقاهرة التاريخية مثل الفراغ المحيط بمجموعة خاير بيك [1] والمسار المؤدي لها في منطقة الباطنية. ويشمل كذلك النسيج العمراني الذي يمثل جزء مهم من تراث القاهرة التاريخية وعماد للطابع المعماري المميز للمنطقة التراثية.

شكل رقم (٢-٣)

الفراغ المحيط بمجموعة خاير بيك

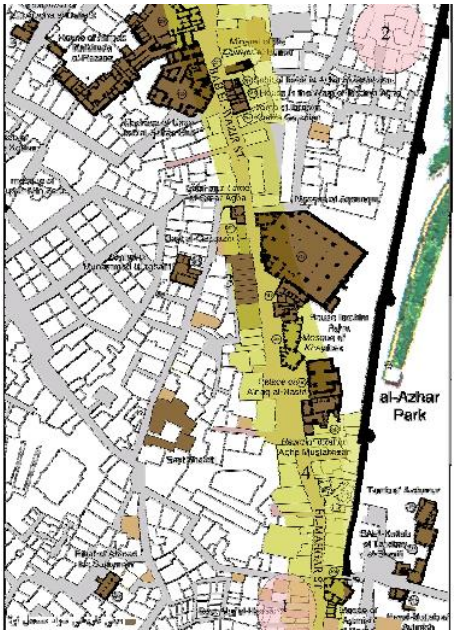

المصدر :الجهاز القومى للتنسيق الحضارى. أسس ومعايير التنسيق الحضارى للمبانى والمناطق التراثية وذات القيمة المتميزة. الجهاز القومى للتنسيق الحضارى. وزارة الثقافة. ٢٠١٠

٢-٢-٣ الانشطة والحرف التراثية

تذخر القاهرة التاريخية بالكثير من الحرف التراثية والتي تشمل فنون الخيامية والأرابيسك والتطعيم بالصدف والزجاج المعشق وحفر النحاس والخزف والمشغولات النحاسية والفضية والذهبية [2] وتمتد اصول بعض تلك الحرف الي العصر الفرعوني وتعكس المفردات التراثية العديد من جوانب الثقافة المحلية شكل رقم (٢-٤).

شكل رقم (٢-٤) بعض انواع الحرف التراثية

المصدر: فريق تحرير النهارده. الخيامية عندما يصبح الصبر حرفة، موقع النهاردة الاخباري، ٤ /٢٠١٦/٦

المصدر: نجات الجبالي. "بين القصرين" شارع من زمن نجيب محفوظ. موقع جريدة العين الاخبارية، ٢٠١٦/١٢/١١

[1] يمثل الفراغ المحيط بمجموعة خاير بيك احدي المناطق ذات الاولوية في منطقة الدرب الاحمر التي تم تحديدها من قبل جهاز التنسيق الحضاري.

[2] نجيب، عز الدين ، موسوعة الحرف التقليدية بمدينة القاهرة التاريخية – جمعية الاصالة لرعاية الفنون التراثية والمعاصرة، الجزء الاول، ٢٠٠٣والجزء الثاني، ٢٠٠٥، صفحات متفرقة.

٢-٢-٤ الأنشطة الثقافية

قامت وزارة الثقافة المصرية بالعديد من الجهود بهدف احياء القاهرة التاريخية والاستفادة من اثارها ثقافيا ودمج المباني الاثرية في الحياه اليومية للمجتمع حيث قامت وزارة الثقافة باستخدام بعض المباني الاثرية كمراكز للأبداع[١] كما هو موضح بالجدول رقم (٢-٢) والتي تقدم العديد من الانشطة الثقافية والخدمات للمجتمع المحلي والسياح والزوار.

من اهم تلك الانشطة مهرجان الطبول الذي يعقد في ابريل من كل عام ويشارك فيه اكثر من ٢٢ دولة. وتمتد عروض هذا المهرجان في اكثر من مكان علي مستوي الجمهورية مثل مسرح بئر يوسف بقلعة صلاح الدين، وقبة الغوري، وشارع المعز، ومتحف الطفل، وحديقة الحرية، ومسرح ساحة الهناجر، والمسرح المكشوف بدار الأوبرا، ومنطقة الكوربة بمصر الجديدة، وقصر ثقافة بنها، وقصر ثقافة بهتيم[٢].

شكل رقم (٢-٥)

مهرجان الطبول بشارع المعز

المصدر: نسمة ريان. اليوم إنطلاق مهرجان الطبول في شارع المعز لدين الله الفاطمي. موقع جريدة المواطن، تاريخ التصفح ٢٠١٨/٤/٢١

هذا بالإضافة إلى عدة مهرجانات أخرى مثل مهرجان القلعة للموسيقى والغناء الذي يقام على مسرح محكى القلعة فى أغسطس من كل عام.

---

[١] الخريطة الثقافية، موقع وزارة الثقافة المصرية، تاريخ التصفح ٢٠١٨/٩/١٩/www.moc.gov.eg/ar/affiliates-list

[٢] وزارة الثقافة. في افتتاح مهرجان الطبول بالقلعة. موقع وزارة الثقافة المصرية، تاريخ التصفح ٢٠١٨/٩/١٩.www.moc.gov.eg

جدول رقم (٢-٢) بعض مراكز الابداع بالقاهرة التاريخية ونشاطها

المركز	موقعه	نشاطه
بيت السحيمى	شارع المعز، الجمالية، القاهرة	يضم بيت السحيمي مركز لتعليم الحاسب الآلى وقاعات للحفلات والعروض والمعارض الفنية والأمسيات الشعرية. كما يستضيف أضخم الفرق المصرية للتراث الشعبى الموسيقى مثل فرقة النيل للموسيقى والغناء الشعبى. ويقدم البيت بعض العروض للاطفال مثل الأراجوز وخيال الظل
وكالة الغورى للفنون التراثية	منطقة الغورية	ويضم المركز فرقة التنورة للفنون التراثية وانشطتها المختلفة
مركز ابداع الطفل ببيت العينى (سبيل العيني)	خلف الجامع الأزهر–القاهرة	• يهدف المركز إلى تقديم الانشطة الثقافية للاطفال ويستقبل المركز الأطفال من سن ٦ سنوات حتى سن ١٦ سنة على مدار العام، ويقدم الأنشطة المتنوعة الاتية: • نشاط الفنون التشكيلية مثل الرسم والتلوين والأشغال الفنية والحرف التراثية مثل الحفر على الجلد والرسم على الزجاج والخيامية والخزف • النشاط الثقافى مثل دورى المعلومات والقراءة الحرة ودورة الإسعافات الأولية، وورشة الصحفى الصغير وورشة القصة وورشة الشعر وغيرها من الانشطة الاخري. • النشاط الموسيقى والذي يضم فريق كورال وورشة تعليم العزف على الالآت الموسيقية المختلفة • ورشة الحكى والعرائس وتعليم الأطفال تحريك العرائس • قاعة الكمبيوتر ودورات تدريبية • قاعة الفيديو التي تعرض أفلام كرتون أو أفلام تعليمية أو وثائقية • المكتبة وقاعة ترفيهية تضم البازل والشطرنج وغيرها من الألعاب. • تقديم العروض والحفلات والمسرحيات واستضافة الفرق لتقديم عروض العرائس والأفلام السينمائية. تدريب فريق من الأطفال على الأداء المسرحى المبسط. • تقديم الخدمات والانشطة الثقافية للاطفال ذوى الاحتياجات الخاصة
بيت الغناء العربى بقصر الأمير بشتاك	شارع المعز، الجمالية	يهدف بيت الغناء العربي الي احياء التراث الغنائي العربي من خلال تقديم أصوات غنائية جديدة وعازفين مهرة.

المركز	موقعه	نشاطه
مركز الإبداع الفنى بقبة الغورى	شارع المعز منطقة الغورية	يقدم المركز العديد من الانشطة (موسيقى- مسرح- فن تشكيلى- فن الخط العربى) بالاضافة لاحتضانه لفرقة سماع للانشاد الدينى وفرقة الطبول النوبية المصرية. من اكثر فعالياته انتشارا هو "حوار الطبول من أجل السلام" الذي يتم اقامته كل عام
بيت الشعر العربي بمنزل الست وسيلة	خلف جامع الازهر	يقدم البيت عددا من الفعاليات الثقافية والأدبية.
بيت العود العربى ببيت الهراوى	خلف جامع الازهر	هو مركز متخصص وشامل لدراسة آلة العود. ساعد بيت العود علي تأسيس أول أوركسترا نسائية للعود وانشاء ورشة لصناعة العود والقانون وإصلاح الآلات القديمة. كما احتضن ونفذ بيت العود عدداً من العروض الإقليمية والعالمية والعروض المسرحية والحفلات الموسيقية والغنائية
مركز الإبداع الفنى بقصر الأمير طاز	شارع الصليبة حى الخليفة	يقدم المركز الحفلات والانشطة الفنية التي تشمل موسيقى شرقية وغربية الى جانب فرق الفنون الشعبية والاستعراضية وعروض سينمائية وحفلات للاطفال وندوات توعية وفرق غنائية وحفلات خاصة بجانب الصالون الثقافى والمعارض الدولية والمحلية
بيت المعمار المصرى	ميدان القلعة بالقاهرة	يهتم البيت بالأنشطة الثقافية المعمارية، كالندوات وورش العمل، والمعارض المعمارية والفنية بلاضافة الي بناء مكتبة بحثية ورقية ورقمية للعمارة
مكتبة الحضارة الإسلامية (سبيل قايتباي)	حى الخليفة	تهدف المكتبة الي اقتناء وتوثيق الإنتاج الفكري المتصل بالحضارة العربية الإسلامية في مجالات العلوم والآداب والفنون والعمارة
مركز الحرف التقليدية بالفسطاط	الفسطاط	يقوم المركز بتنمية الحرف التراثية بالاعتماد علي حرفيين مهرة يبدعوا منتجات مستوحاة من التراث ولديهم المقدرة على إبتكار وتصميم وتنفيذ الوحدات والزخارف الإسلامية
مركز بحوث الفنون التقليدية والتراثية	الحلمية الجديدة متفرع من شارع بورسعيد	يبحث المركز فى التراث وأنماط الفنون الحضارية المتواصلة بجانب الإنتاج الفنى المتميز الذي يشمل الرسم المباشر على القماش أو الطباعة بالشاشة الحريرية وإنتاج المشغولات الفنية والتي تشمل المفارش والخداديات والشنط والإشاريات والمعلقات

المصدر : موقع وزارة الثقافة المصرية، تاريخ التصفح ٢٠١٨/٩/١٩ www.moc.gov.eg/ar/affiliates-list/

٢-٢-٥ المتاحف

تحتوي القاهرة التاريخية علي العديد من المتاحف التي انشأت داخل مبانيها التراثية مثل المتحف الحربي ومتحف الشرطة (الذي اقيم داخل قصر الحرم بالقلعة) والمتحف القبطي داخل حدود حصن بابليون بمصر القديمة ومتحف جاير أندرسون المعروف ببيت الكريتلية (بيت محمد بن الحاج سالم وبيت السيدة آمنة بنت سالم وتم الربط بينهما بممر) بجوار جامع احمد بن طولون ومتحف النسيج المصري (سبيل محمد علي) بالنحاسين. هذا بالاضافة الي المتاحف المنشأة حديثا لعرض تراثها المنقول مثل متحف الفن الإسلامي الذي انشأ في ١٩٠٣ علي شارع بورسعيد والمتحف القومي للحضارة المصرية بالفسطاط الذي تم وضع حجر الاساس له في ٢٠٠٠ بدعم من اليونسكو.

٢-٣ التكامل بين الاستثمار السياحي والحفاظ علي التراث الثقافي لاستدامة التنمية

يسهم الاستثمار السياحى بمواقع التراث الثقافي فى توليد العديد من المنافع ذات الطبيعة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية. وتقترن تلك المنافع بما يرتبط بالاستثمارات من تطوير وإعادة لتوظيف الموارد بمناطق التراث الثقافى. ونتيجة لهذا، تؤكد الأدبيات والتجارب العالمية على أهمية التراث الثقافي كمورد سياحى يلعب أدواراً اساسية فى تحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى، وهو مايؤدى – بدوره – إلى رؤية جديدة للتنمية المستدامة تتسم بالتركيز على المجتمعات المحلية، ومايتحقق بها من فرص للعمل وتنمية للموارد البشرية. ولهذا، تتزايد الأهمية الاقتصادية لمراكز المدن التاريخية، لما يتوافر لها من عناصر الجاذبية للاستثمارات المحلية، التى تعمل – بدورها – على زيادة فرص العمل، ورفع مستويات الدخل للسكان المحليين، وتحسن قيم المبانى بتلك المراكز.

وفى ظل هذه المفاهيم المستقرة، دعت الاتفاقية العالمية للسياحة الثقافية إلى المزج بين الحفاظ على التراث الثقافي والأنشطة السياحية، بهدف تحقيق الاستدامة – بمفهومها الواسع – للتراث الثقافى فى المجتمعات المختلفة. ويقتضى هذا المزج وجود الحافز لدى المجتمعات المحلية للمحافظة على أصول التراث الثقافي خلال ممارساتهم بالمراكز التاريخية. كما ينطوى ضمناً على تطبيق السياسات والآليات الملائمة لإدارة الموقع، استهدافاً لممارسة أنشطة سياحية مستدامة تضمن حماية الموارد التراثية وإبقائها للأجيال القادمة. ويتعين أن يؤخذ بعين الاعتبار ماتتسم به صناعة السياحة من حساسية إزاء عوامل البيئة الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتى تؤثر تقلباتها على حركة السياحة بالمراكز التاريخية.

ويتبين مما سبق أن دور الاستثمار السياحى كمحرك للتنمية المستدامة بمراكز المدن التاريخية إنما يتخذ ثلاثة أبعاد، مؤداها مايلى:

- البعد الاقتصادى، خلال توليد فرص العمل، ورفع مستويات الدخل، والحد من الفقر، وترويج الصناعات التقليدية والحرف التراثية، وتطوير الاقتصاد المحلى، ومساندة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة.
- البعد الخدمى/الثقافى، والذى يبرز خلال التاثير على بقية قطاعات النشاط، مثل تطوير البنية الأساسية والخدمات العامة ومنها الاتصالات، والإعلام، ودعم التبادل الثقافى، والتسويق محلياً وعالمياً.
- البعد الاجتماعى، ويتمثل فى تهيئة المجتمعات المحلية للتطور والانفتاح على المستويين القومى والعالمى، والحد من العزلة الاجتماعية، وزيادة الجهود التشاركية، وتحفيز السكان على المشاركة فى عملية التنمية السياحية.

إلا أن الاستثمارات السياحية تواجه عدداً من التحديات التى يتواجد عدد منها فى الدول المختلفة والتى يكون من شأنها تقليص دور التنمية السياحية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من وجود الموارد ومقومات النهوض بالسياحة. ومن أهم هذه المشكلات غياب الاستراتيجيات المتصلة بالاستثمار السياحى وآفاق تطوره، وانخفاض مستويات الوعى المجتمعى بأهمية نشاط السياحة، وقصور برامج التدريب السياحى والفندقى التى تستهدف تأهيل القوى العاملة ورفع مستوياتها المهارية ومن ثم، رفع مستويات الخدمات والتسهيلات السياحية.

وقد يضاف إلى هذه التحديات بعض أوجه القصور فى شبكات النقل البرى والبحرى والجوى التى تتضاءل معها سهولة الوصول إلى مواقع الجذب السياحى، وكذا ضعف خطط وأساليب الترويج والتسويق السياحى، وضعف الاعتمادات الحكومية أو قصور المرافق الأساسية فى مجالات الاتصالات والكهرباء، أو تدنى مستويات النظافة العامة فى المدن التاريخية ومناطق السياحة الأثرية، وتدنى مستويات نظم معالجة النفايات. كما أن الاقتصار على الأساليب التقليدية فى تطبيق البرامج السياحية يحول دون إطالة مدة إقامة السائح. وثمة إهمال يوجد فى مواقع السياحة الدينية، من حيث أعمال الصيانة والترميم، فضلاً عن غياب نظم متكاملة لجذب السائحين إلى تلك المناطق.

وللتغلب على التحديات وأوجه القصور، يتعين التخطيط القائم على تأكيد العلاقة الوثيقة بين الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى – من جانب– وبين جهود التنمية السياحية المستدامة – من جانب آخر، وفق مايتضح بالشكل رقم (٢-٦) :

شكل رقم (٢-٦)

النمو الاقتصادي والاستثمار السياحي

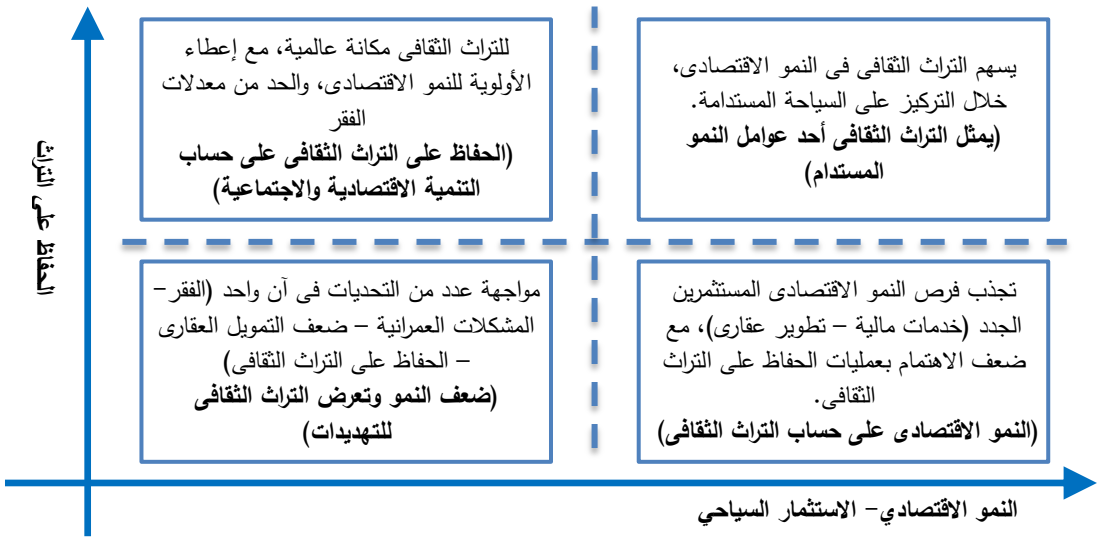

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد إلي: سمان، مازن،"موارد التنمية العمرانية والاستثمار السياحي المستدام لمركز مدينة حلف التاريخي"، رسالة دكتوراة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة حلب، سوريا، ٢٠١٣.

وبناء عليه، وكما يتضح من الشكل السابق، فإن الاهتمام بالاستثمار السياحى المستدام واستمرارية تطوير مقوماته يعد مطلباً اساسياً للحفاظ على التراث الثقافى. كما أن عمليات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى هى عوامل اساسية لدعم التنمية السياحية المستدامة. وإجمالاً، يسهم التكامل بين الحفاظ على التراث الثقافى والاستثمارات السياحية فى تحقيق التنمية المستدامة وزيادة مستويات الرفاه الاقتصادى بالمجتمعات المحلية والاقتصاد القومى.

٢-٤ التحديات التي تتعرض لها مناطق التراث الثقافي

تواجه مدن ومناطق التراث الثقافي الان العديد من التحديات الناتجة عن العديد من العوامل والتي تتمثل في العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والمعلوماتية والسياحة والتحضر السريع والكوارث وغيرها من العوامل الاخري والتي تؤدي الي التدهور التدريجي لهذه المناطق[1].

٢-٤-١ التحضر السريع

ادي التحضر السريع في بعض مناطق التراث الثقافى الي تدهور البيئة العمرانية والضغط علي المرافق وزيادة عدد السكان المحرومين من اساسيات الحياه. ومن اكثر المناطق التي تتعرض لهذه الضغوط المناطق التاريخية لانها تعد اماكن سكنية قليلة التكلفة مما يزيد الضغط

[1] Hosagrahar, Jyoti et al., Cultural Heritage, the UN Sustainable Development Goals, and the New Urban Agenda. International Council on Monuments and Sites (ICOMOS), 2016, p7-9.

عليها ويدفع سكانها الاصليين للرحيل منها وهذا يؤدي الي تدهور هذه المناطق وذلك لفقدانها قيمتها وأهميتها للسكان الجدد ومن ثم يؤدي ذلك الي اهمال صيانتها والحفاظ عليها والاستخدام الخطأ لها.

٢-٤-٢ العولمة وفقد الهوية

تمثل العولمة احدي القوي التي تساهم بشكل كبير الي اذابة الحواجز بين الثقافات المختلفة لما تتضمنه من حرية انتقال الشركات متعددة الجنسيات والافراد وتشجيع تتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. تساهم كل تلك العوامل في انتقال جوانب الثقافات المختلفة بين الشعوب وبالتالي تغير الثقافات المحلية. ولذلك تؤدي العولمة الي تعرض المناطق التاريخية للاهمال والتدمير كنتيجة لفقدان السكان المحليين لهويتهم المميزة وتدهور قيمة المنطقة التاريخية في حياتهم[1].

٢-٤-٣ السياحة

تعتبر السياحة من الموارد الاقتصادية الهامة للعديد من الدول. ونتيجه للعولمة اصبح التعرف علي حضارات الدول الاخري أمرا هاما وميسرا، واصبحت السياحة بأنواعها من أهم المصادر الثقافية للمجتمعات المختلفة. الا انه رغم ذلك نجد أحياناً تضاربا بين السياحة والحفاظ علي مناطق التراث الثقافي نتيجه لزيادة التدفق السياحي علي هذه المناطق دون مراعاه للحفاظ علي هذا التراث وحمايته.

٢-٤-٤ هجرة المجتمع المحلي

ادي التحضر السريع والعولمة وزيادة التدفق السياحي الي مناطق التراث الثقافي الي هجرة السكان المحليين من هذه المناطق ووجود سكان جدد يتمتعون بثقافات مختلفة ولا يعرفون قيمة هذه المناطق وأهميتها مما ادي الي تدهور هذه المناطق وتغير استخدامات المباني الموجود فيها لتحقيق ربح تجاري سريع.

٢-٤-5 العوامل الطبيعية

تؤدي العوامل الطبيعية الي تدهور وتهدم العديد من مناطق التراث الثقافي ومن هذه العوامل المناخ والمياه الجوفية التي تؤدي الي التدهور التدرجي للمناطق مثل ما حدث من ارتفاع لمنسوب المياه الجوفية في معبدي الاقصر والكرنك وكاد ان يتسبب في تلف أحجار اساسات

[1] Elsadi, Zainab.Sustainable Cultural Heritage Tourism-A proactive approach for introducing sustainability to historical areas of developing countries. Master thesis. Faculty of Urban & Regional Planning. Cairo University, 2011, P25-55

هذه المعابد. هذا بالاضافة الي الكوراث الطبيعية مثل الزلازل والسيول والبراكين والعواصف وغيرها من العوامل الاخري وتشكل التحديات السابقة عوامل ضغط علي مناطق التراث مما تؤدي إلي تدميرها او تدهورها وذلك يفقد المجتمع جزء من ثروته وتاريخه.

٢-٤-6 التخطيط العمراني الغير ملائم

يمثل التخطيط العمراني أداة لجعل المدينة أكثر شمولية ومرونة وآمنة ومستدامة. ولكن مر التخطيط العمراني بالكثير من المراحل التي ادت إلي ادخال تعديلات علي المناطق التاريخية بدون النظر الي قيمتها او اعتبارات الحفاظ عليها. حيث تم التعامل معها كانها احدي المناطق السكنية العادية مما ادي الي هدم اجزاء من بعض المناطق لتوفير مسارات للسيارات. هذا مع العلم انه يمكن للتخطيط العمراني ان يكون أداة لتقدير قيمتها الثقافية وتحفيز اليات الاحياء والحفاظ العمراني لهذه المناطق وتحويلها الي نواه للإبداع[١].

وتؤدي تلك التحديات الي العديد من الاثار السلبية والتي تشمل[٢] :

- **اثار بيئية:** نتيجة الاستخدام المفرط للموارد والتلوث وفقد التنوع البيولوجي.
- **اثار عمرانية:** نتيجه تغير المجتمع المحلي وفقدان المنطقة لقيمتها عند السكان قد يحدث العديد من التغيرات العمرانية مثل عدم التجانس في التشكيل والتكوين العمراني والطابع المعماري مما يفقد المكان وحدته وتكامله هذا بالاضافة الي تدهور البنية التحتية وزيادة الاختناقات المرورية.
- **اثار اقتصادية:** تنتج بشكل مباشر من النشاط السياحي والتي تتمثل في اتساع الفجوة بين الصادارات والواردات نتيجة استيراد احتياجات السائحين من الخارج واستخدام البرامج السياحية الشاملة "All-Inclusive" مما يؤدي الي انخفاظ العائد من الايرادات السياحية. هذا بالاضافة الي ارتفاع الاسعار بالمناطق السياحية وتحول العمالة الي عمالة موسمية طبقا للمواسم السياحية.
- **اثار اجتماعية وثقافية** والتي تتمثل في :
  - فقدان الإحساس بالهوية (Sense of Identity) نتيجة تاكل العادات والتقاليد

[1] Hosagrahar, Jyoti et al., Cultural Heritage, the UN Sustainable Development Goals, and the New Urban Agenda. International Council on Monuments and Sites (ICOMOS), 2016, p7-9

[2] Elsadi, Zainab.Sustainable Cultural Heritage Tourism-A proactive approach for introducing sustainability to historical areas of developing countries. Master thesis. Faculty of Urban & Regional Planning. Cairo University, 2011, P25-55.

- تغيرات في احساس السكان المحليين بالمكان (Sense of Place)
- ضغوط التوافق مع المقاييس العالمية (Standardization)على التنوع الثقافي مما يهدد بفقدان التنوع الثقافي وتغير اسلوب حياه السكان والتدهور في التراث الثقافي.

٢-٥ كيفية تحقيق استدامة النشاط السياحي بمناطق التراث الثقافي

تسعي العديد من الجهات الي استدامة النشاط السياحي ولكن سياحة التراث الثقافي هي نوع مميز من السياحة والذي يحتاج تناوله بطريقة مختلفة لتحقيق الاستدامة التي تضمن صيانة وحماية مناطق التراث. وقد بذلت العديد من الجهود لتحقيق التنمية السياحية المستدامة والتي بدأت في عام ١٩٩٦ عندما اشترك المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) [٢١]ومنظمة السياحة العالمية ومجلس الأرض في اعداد خطة عمل اجندة القرن ٢١ لصناعة السفر والسياحة وقد حددت تلك الاجندة ١٢ مبدأ توجيهي استنادا علي إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية كحل للمشكلة الناشئة عن الأنشطة السياحية.

ومن ناحية اخري قدمت اليونسكو[٣]اطارا للاستدامة السياحية بهدف الحفاظ علي التراث الطبيعي والثقافي وقد اشتمل هذا الاطار علي مقترحات بشأن صناعة السياحة والعمل مع الجمهور والطاقة الاحتمالية للمنطقة السياحية واعداد استراتيجيات إدارة المناطق والترويج السياحي. وقدم المجلس الدولي للمعالم والمواقع(ICOMOS) ايضا مجموعة من المعايير المهمة والتي تشمل احترام القيمة التاريخية والتراثية واهمية تنمية المجتمع المحلي[٤]. بالاضافة الي ذلك قدمت ايضا بعض المنظمات والجهات الرائدة في هذا المجال مجموعة من المقترحات مثل جمعية صناعة السياحة الكندية (TIAC) والاتحاد الاوروبي من خلال الميثاق الأوروبي للسياحة المستدامة في المناطق المحمية[١٥].

---

1 UN, The World Charter for sustainable tourism. The World Conference on Sustainable Tourism. Spain 1995, p1-3

2 UNWTO , Tourism and Sustainability: an Overview. the Department of Sustainable Development of Tourism of the World Tourism Organization and is partly based on the UNWTO-UNEP publication: "Making Tourism More Sustainable – a Guide for Policy Makers", 2006, p1-11

3 Pedersen, Arthur, Managing tourism at world heritage sites: a practical manual for world heritage site managers. World Heritage Centre, UNESCO, 2002, 1-85

4 ICOMOS, International cultural tourism charter managing tourism at places of heritage significance. International Council on Monuments and Sites. 8TH Draft, for Adoption by ICOMOS at the 12th General Assembly,Mexico, 1999, p 1-6

5 TIAC, Canada's Code of Ethics & Guidelines for Sustainable Tourism. Tourism Industry Association of Canada. Canada, 2005, p3-24.

واضافت التجارب معايير اخري يجب اتباعها لتحقيق استدامة السياحة في مناطق التراث الثقافي ذات الطبيعة الثقافية المتفرد[هي بهاكتابور (نيبال) وهوي أن (فييتنام) وليجيانغ (الصين) ولوانغ برابانغ (جمهورية لاوس)، كاندي (سريلانكا)، فيغان (الفلبين)، ليفوكا (فيجي) وميلاكا (ماليزيا) التي نفذتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتعمل كل منظمة من هذه المنظمات في اطار برنامج خاص بها ومجال عملها مما ادي الي وجود عدة معايير لاستدامة سياحة التراث الثقافي من وجه نظرها كما هو موضح بالشكل رقم (٢-٧).

شكل رقم (٢-٧)

معايير الاستدامة ونسبة تعرض كل منظمة لها ضمن قائمتها

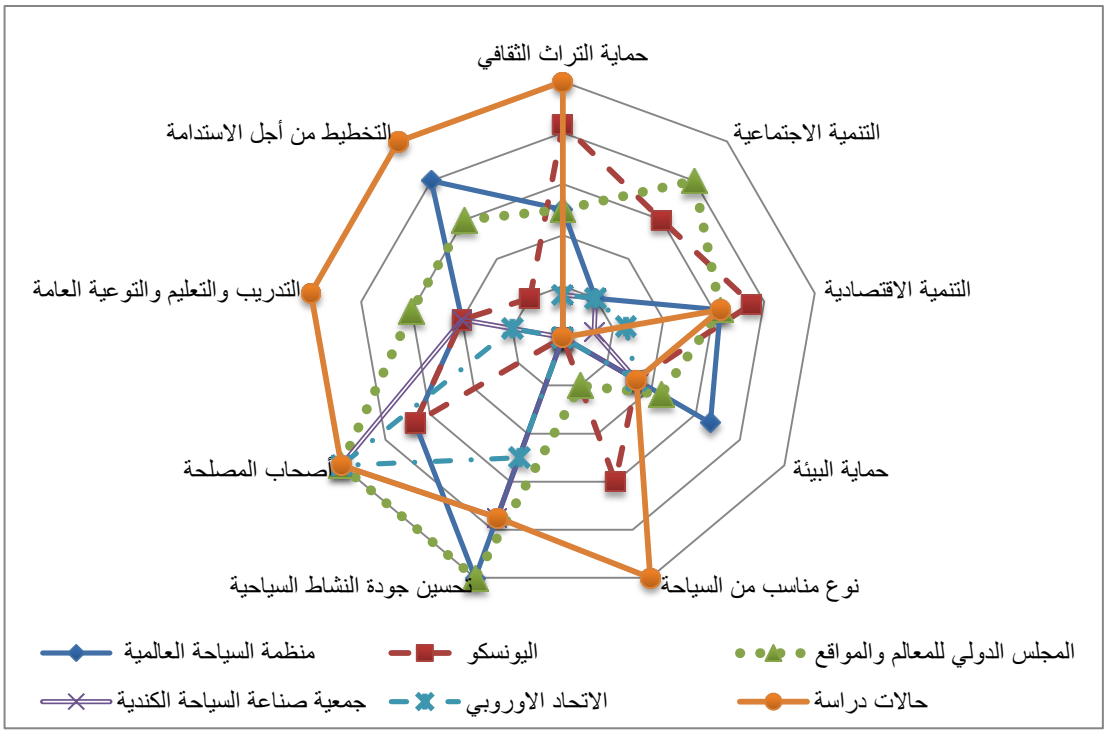

المصدر: Elsadi, Zainab (2011) Sustainable Cultural Heritage Tourism A proactive approach for introducing sustainability to historical areas of developing countries. Master thesis. Faculty of Urban & Regional Planning. Cairo University

يوضح الشكل رقم (٢-٧) ان كل جهة او منظمة من هذه المنظمات كان لها اهدافها واطار عملها الذي اثر علي نسبة اهتمامها باحدي ابعاد الاستدامة عن الاخري فمثلا منظمة السياحة العالمية قد اهتمت اكثر بمعايير تحسين جودة النشاط السياحي وحماية البيئة والتخطيط من اجل الاستدامة في حين انها اهملت كليا اعداد نوع مناسب من السياحة الذي يتوافق مع طبيعة

[1] EUROPARC Federation, Guide to Implementation of the Charter by Protected Areas and Evaluation Process. Federation of Nature and National Parks of Europe, 2006, p1-13

المنطقة وسكانها المحليين والتنمية الاجتماعية. اما اليونسكو فقد اهتمت بحماية التراث والتنمية الاجتماعية والاقتصادية واهملت تحسين جودة السياحة كليا.

ومما سبق نجد ضرورة اعداد اطار شامل لمعايير سياحة التراث الثقافي المستدامة يشمل كافة معايير الاستدامة المقترحة من المنظمات الدولية وحالات الدراسة المختلفة كالتالي:

- **حماية وتعزيز الثقافة والتراث المحلي والتي يمكن تحقيقها من خلال** تعزيز عوامل دعم الهوية المحلية وتعزيز شعور المجتمع بالفخر بتراثة الثقافي والحفاظ علي سلامة موارد وأماكن التراث الثقافي وإحياء عنصر التقاليد الثقافية والأنشطة وتشجيع الحوار والتفاهم بين الثقافات وتسويق المنتجات الثقافية التقليدية والحرف اليدوية والفولكلور.
- **التنمية الاجتماعية** والتي تساعد في الحفاظ على التقاليد والعادات الثقافية المحلية وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة وموازنة مصالح المجتمع المحلي والزوار وتحسين نوعية حياة المجتمع المحلي والسيطرة على الإفراط في الاستخدام السياحي لخدمات المجتمع وموارده.
- **التنمية الاقتصادية والتي تشمل** توفير فرص العمل للعاملين المحليين والوصول الي موازنة الأهداف الاقتصادية والتركيز علي الاستفادة الاقتصادية للمجتمع المحلي وتمويل صناديق تحسين المجتمع وتشجيع تنويع الأنشطة الاقتصادية المحلية وتوفير تمويل لحماية البيئة وحماية التراث الثقافي.
- **حماية البيئة** التي تعتبر عماداً اساسياً لاستدامة السياحة والتي تشمل صيانة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والاستخدام الأمثل للموارد البيئية وتقليل التأثيرات البيئية السلبية ومعالجتها وتفعيل التجديد الحضري وتقييم ممارسات الإدارة البيئية والاستثمار في البنية التحتية والتحكم بالمرور.
- **توافق النشاط السياحي مع طبيعة المجتمع المحلي** والذي يشمل إنتاج نوع خاص من السياحة يتوافق مع منطقة التراث الثقافي والمحميات التراثية والتسويق والترويج المسؤول وتخطيط وادارة النشاط السياحي بما يتوافق مع القدرة الاحتمالية للمنطقة.
- **تحسين جودة العروض السياحية** والتي تساعد علي اجتذاب العديد من الزائرين وتوفير تجربة عالية الجودة للزوار وتنمية وتطوير عوامل جذب المجتمع للنشاط السياحي.
- **التوافق بين كافة أصحاب المصلحة** للوصول الي المشاركة في صنع القرار لكافة الاطراف واشتراك جميع أصحاب المصلحة في عمليات الحفاظ علي التراث وتفعيل التواصل والمشاركة في قرارات النشاط السياحي مع المجتمع المحلي.

- **عمل برامج تدريبية وتعليمية وبرامج للتوعية العامة** والتي تضمن رفع الوعي العام وتسهيل تبادل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا وتنمية مهارات الموظفين والعملاء والعاملين علي حماية التراث
- **التخطيط من أجل الاستدامة** طبقا لاستراتيجية تخطيط متكاملة ومتطورة تشمل خطة للحفظ علي التراث الثقافي وتخطيط وإدارة صناعة السفر بالاضافة الي وضع مجموعة من السياسات لضمان تحقيق اهداف الاستدامة وقياس ومتابعة التقدم نحو التنمية المستدامة

وتقدم القائمة السابقة لمعايير استدامة سياحة التراث الثقافي اطار شامل للتعامل مع هذا النوع المميز من السياحة وتتوافق مع طبيعته الثقافية المتعددة الجوانب. مما يطرح تساؤل مهم الي أي مدي يستطيع هذا الاطار مواجهة المخاطر التي تتعرض لها مناطق التراث الثقافي. وسوف نقوم بدراسة ذلك من خلال مصفوفة سياحة التراث الثقافي المستدامة والتي تتضمن الآثار السلبية للمخاطر التي تواجه المناطق التراثية ومعايير الاستدامة التي تعالج هذه الآثار السلبية.

تتكون مصفوفة سياحة التراث الثقافي المستدامة والتي تتضمن (افقيا) الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر التي تتعرض لها مناطق التراث الثقافي وتتضمن (رأسيا) الحلول المقترحة لمعالجة هذه الآثار السلبية طبقا لمعايير استدامة التراث الثقافي كما هو موضح بشكل رقم (٢-٨).

تمتاز مصفوفة سياحة التراث الثقافي المستدامة بانها تجمع كافة الحلول المقترحة للتعامل مع كل مشكلة في اطار معايير سياحة التراث الثقافي المستدامة والتي يمكن من خلالها دراسة البدائل المختلفة وتحديد اولويات التنفيذ واختيار انسب الحلول التي تتوافق مع الوضع المحلي. ويمكن الاستفادة من تلك المصفوفة من خلال مجموعة من الخطوات كالتالي :

- دراسة الوضع الراهن بالمنطقة التراثية
- تحديد المخاطر التي تواجهها والاثار السلبية المختلفة واولويات التعامل معها
- مراجعة االحلول المقترحة لكل مشكلة من خلال المصفوفة
- اختيار انسب الحلول ووضع اولويات للتدخل طبقا لاهداف عملية التنمية

شكل رقم (٢-٨) مصفوفة سياحة التراث الثقافي المستدامة

المصدر: Elsadi, Zainab (2011) Sustainable Cultural Heritage Tourism A proactive approach for introducing sustainability to historical areas of developing countries. Master thesis. Faculty of Urban & Regional Planning. Cairo University

ويمكن إيضاح طريقة الاستفادة من مصفوفة سياحة التراث الثقافى المستدامة من الشكل التالى رقم (٢-٩):

شكل رقم (٢-٩)

طريقة الاستفادة من مصفوفة سياحة التراث الثقافي المستدامة

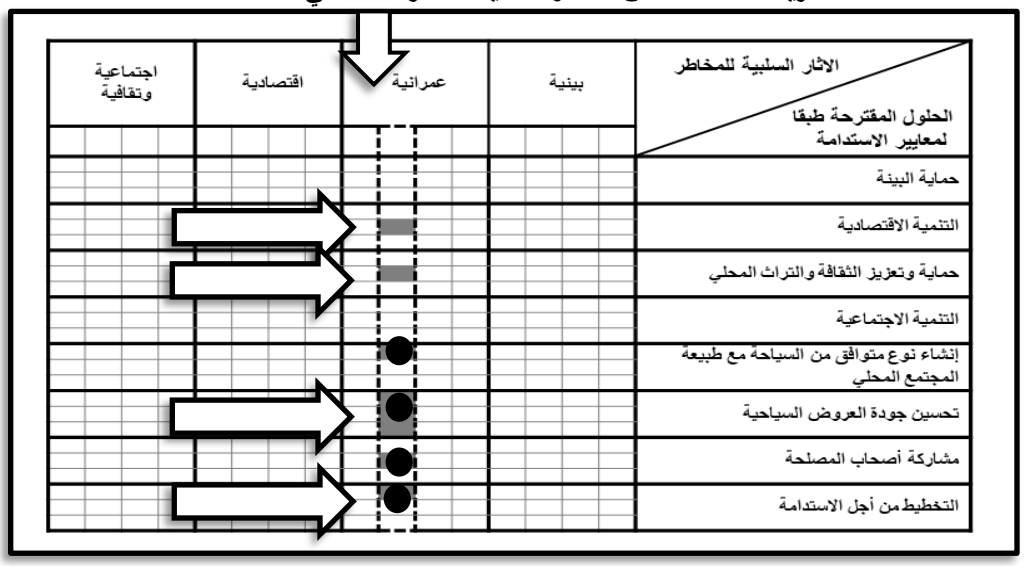

المصدر: من اعداد الباحثة

من الشكل السابق يمكن ايضاح طريقة الاستفادة من مصفوفة سياحة التراث الثقافي المستدامة شكل رقم (٢-٨) بالتطبيق علي القاهرة التاريخية لمعالجة احدي مشاكلها العمرانية مثل تدهور وتأكل التراث المعماري والعمراني بالمناطق التراثية ذات القيمة يقترح الحلول التالية لمواجه هذا الاثر السلبي كالتالي:

- رفع جودة الحياه بالمنطقة التراثية من خلال تفعيل اليات التجديد العمراني المستدام وتوفير الاستثمار لرفع كفاءة البنية التحتية وتفعيل تقييم ممارسات الإدارة البيئية مما سوف ينعكس ايجابيا علي زيادة جاذبية المنطقة للسكان والنشاط السياحي.
- التسويق للمنتجات والمصنوعات التراثية التي يتم انتاجها داخل المنطقة التراثية لتنمية موارد اصحاب الاعمال بالاضافة الي إحياء عنصر التقاليد الثقافية والأنشطة وديناميات المجتمع المحلي كاحد عوامل الجذب السياحي مما يؤدي الي زيادة العائد من النشاط السياحي للسكان واصحاب الاعمال بالمناطق التراثية وتعزيز شعور المجتمع بالفخر بتراثه الثقافي ورغبته في الحفاظ عليه.
- تعزيز عوامل الجذب السياحي للمجتمع المحلي ورفع استفادة السكان المحليين من ايرادات النشاط السياحي والذي سوف ينعكس ايجابيا علي تمويل حماية التراث الثقافي وتوفير امكانية إنشاء صناديق للتمويل والتي يمكن ان يشارك فيها اصحاب الاعمال بالمنطقة.

- تنمية النشاط السياحي المستدام الذي يجتذب انماط سياحية تتوافق مع طبيعة المنطقة التراثية من خلال وضع اليات للتسويق والترويج المتزن والفعال الذي يجتذب اسواق جديدة من السياح. وتخطيط وادارة النشاط السياحي بما يتوافق مع القدرة الاحتمالية للمنطقة مما يشجع علي الحوار والتفاهم بين الثقافات المختلفة بين السياح والسكان المحليين.
- وضع اليات للتشارك في صنع القرار لكافة الاطراف المعنية من خلال تسهيل تبادل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا ووضع برامج لرفع الوعي العام واعداد برامج التدريب والتعليم لحماية التراث.
- وضع مجموعة من السياسات لضمان تحقيق اهداف الاستدامة ووضع آلية لقياس ومتابعة التقدم نحو التنمية المستدامة.

ويتضح لنا من مصفوفة سياحة التراث الثقافي المستدامة شكل رقم (٢-٨) ان الاثار السلبية البيئة قد تم مواجهتها بنسبة اكبر من خلال مقترحات منظمة السياحة العالمية في حين ان الاثار السلبية الاجتماعية والثقافية فقد اظهرت تحسنا من خلال تطبيق مقترحات اليونسكو في حين ان مقترحات المجلس الدولي للمعالم والمواقع قد اثرت بشكل اكبر علي تحسن الاثار السلبية العمرانية والاجتماعية والثقافية وفي النهاية تم إضافة مقترحات التجارب الدولية والتي أثبتت كفاءة في أكثر من محور وبخاصة المحور الاجتماعي والثقافي كما هو موضح بالشكل رقم (٢-١٠).

شكل رقم (٢-١٠)

التحسن في المناطق التراثية في حالة تطبيق الاطار الاشمل المقترح لاستدامة سياحة التراث الثقافي

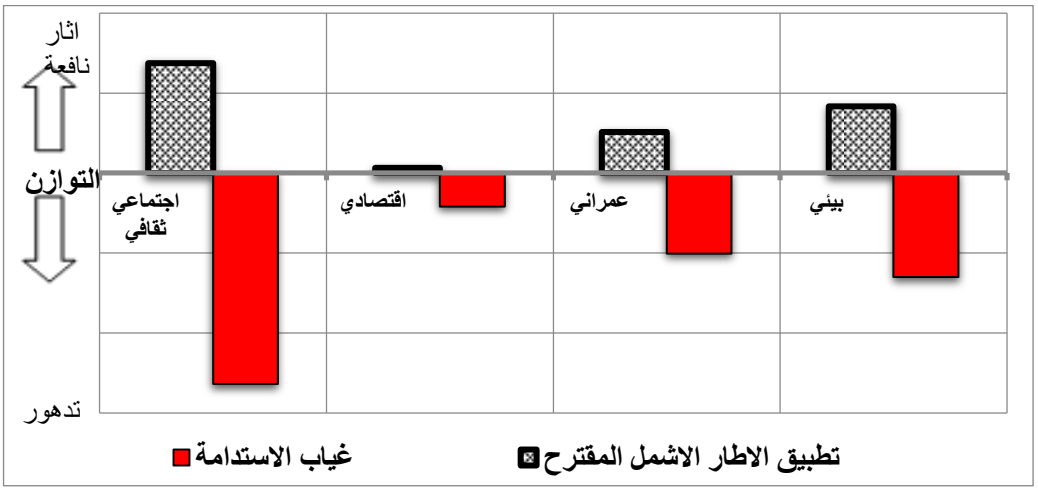

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الي:

Elsadi, Zainab (2011) Sustainable Cultural Heritage Tourism A proactive approach for introducing sustainability to historical areas of developing countries. Master thesis. Faculty of Urban & Regional Planning. Cairo University

واخيرا يمكن القول ان مصفوفة سياحة التراث الثقافي المستدامة توضح لنا اهمية الشمولية في التعامل مع سياحة التراث الثقافي التي تضم ابعاد التنمية السياحية والحفاظ علي المناطق التراثية ويمكن الاستدلال علي ذلك بقياس تأثير هذه المصفوفة في مواجة الاثار السلبية للتحديات المختلفة.

٢-٦ المداخل الحديثة للتعامل مع التراث الثقافي في اطار استدامة سياحة التراث الثقافي

تتعدد جهات مداخل التعامل مع القاهرة التاريخية وذلك لأنها تحمل اكثر من صفة فهي مدينة تراثية، أو حي سكني أو تجاري، ومنطقة سياحية وبالتالي تتعدد جهات مداخل التعامل معها وما تتضمنه من مقترحات. ويتناول كل مدخل من هذه المداخل مقترحات للتطوير في اطار نظرياته الخاصة فمثلا مدخل الحماية Protection approach هو من أقدم المداخل كان فى البداية يركز علي حماية التراث الملموس المنقول مثل التحف تم تطور ليشمل المباني الاثرية والمناطق الاثرية. ويستند مدخل الحماية علي تحديد وإدراك قيمة العنصر المقصود بالحفاظ (القيمة الاقتصادية والقيمة الوظيفية والقيمة المعنوية).

ونتيجة لاعتماد سياسات حماية التراث الثقافي فى البداية علي مفهوم التنمية المرتبط بالنظريات الاقتصادية فقط دون الاهتمام بالجوانب الأخرى الاجتماعية والبيئية، فقد أدى ذلك إلى ظهور سياسات الاستبدال Replacement والتجديد Reconstruction وإعادة الإعمار Renovation مما تسبب فى إلحاق الضرر بالمدن التراثية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم قد تغير في عام ١٩٧٠ وتحول إلى مبدأ "الحاجة الأساسيةBasic need بالإضافة إلى مفاهيم التنمية البشرية مما اضاف بعُداً جديداً وهو الثقافة التي تنعكس بدورها على سياسات الحفاظ على التراث الثقافي فظهرت سياسات الترميم Restoration والحفظ Preservation والصيانة Conservation. وفي عام ١٩٨٠ ظهر مبدأ التنمية المتكاملة والذى ظهر في مداخل إعادة الاستخدامreuse وإعادة التأهيل rehabilitation وأعقبه بعد ذلك ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذى قدم مداخل اكثر شمولا في التسعينيات. وقد انعكست كل هذه التطورات في مفاهيم ومداخل التعامل مع مناطق التراث الثقافي علي المشروعات التي تمت في القاهرة التاريخية منذ عام ١٩٧٣ وحتي عام ٢٠١٢ حيث تنوعت مداخل التعامل بين الحفاظ واعادة التاهيل ووصلا الي المدخل المتكامل integrated approach كما هو موضح فى الجدول رقم (٢-٣).

جدول رقم(٢-٣)

مداخل التعامل والابعاد المختلفة للتدخل في مشروعات الحفاظ علي القاهرة التاريخية

المشروع	المدخل المستخدم	ابعاد التدخل			
		العمراني	الاقتصادي	الاجتماعي	الثقافي
المخطط الهيكلي للمدينة الاسلامية القديمة (١٩٧٣)	الحفاظ Preservation				
المخطط الهيكلي للمدينة الاسلامية القديمة (١٩٨٨)	الترميم Restoration		■	★	★
المخطط الهيكلي للقاهرة الاسلامية (١٩٨٨)	الحفاظ Conservation		■		
مخطط استراتيجية إعادة التأهيل/ مشروع شمال الجمالية (١٩٨٨)	الصيانة Conservation		■		
مشروع اعادة تاهيل القاهرة التاريخية (١٩٩٦)	إعادة التأهيل Rehabilitation		■		★
دراسة إعادة تأهيل القاهرة التاريخية	الصيانة Conservation				
مشروع اعادة احياء الدرب الاحمر	إعادة التأهيل Rehabilitation				
مشروع اعادة تاهيل الدرب الاصفر ١٩٩٤-٢٠٠١	الترميم – إعادة التأهيل Restoration and Rehabilitation				★
مشرروع الاحياء العمراني للقاهرة التاريخية (٢٠١٢)	مدخل متكامل				

قدم مقترحات

مقترحات بسيطة ★

مقترحات تشمل التنمية السياحية ■

لا يوجد مقترحات

المصدر : من اعداد الباحثة بالاستناد الي :

Elsadi, Zainab (2011) Sustainable Cultural Heritage Tourism A proactive approach for introducing sustainability to historical areas of developing countries. Master thesis. Faculty of Urban & Regional Planning. Cairo University

والجدير بالذكر أنه علي الرغم من تطور مداخل التعامل مع العديد من المشروعات فى القاهرة التاريخية والتى تضمنت كافة أبعاد التداخل (العمرانى – الاقتصادى –الاجتماعى – الثقافى) إلا أن الاهتمام بهذه المناطق كان على أساس أنها منطقة تراث ثقافي مع إعطاء اهمية قليلة للتنمية السياحية بها مما دعي الي تطوير مداخل جديدة لتشمل التنمية السياحية ضمن خطط التعامل مع المناطق التراثية واضافة التوجهات الحديثة لتنمية التراث الثقافي مثل المدن التميز والمدن الابداعية واستخدام التكنولوجيات الحديثة لتنمية المنطقة وتحقيق الاستدامة.

بمراجعة المشروعات المختلفة والمداخل المستخدمه بها يتضح لنا من بالجدول رقم (٢-٣) أن العديد من هذه المشروعات لم تراعي دمج التنمية السياحية ضمن مشروعات الحفاظ مما يدل على عدم كفاية وشمول هذه المداخل التى تم التعامل معها فى القاهرة التاريخية.

٢-٦-١ الاقتصاد الإبداعى ومدن الابداع

نتيجة للتطورات التى حدثت خلال النصف الثانى من القرن العشرين والذى ارتكز على التطور التقنى والعلمى والاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى الإنتاج ظهر مفهوم جديد للاقتصاد قائم على المعرفة والإبداع والمعلومات وهو الاقتصاد المعرفى. وقد ساهم الاقتصاد المعرفى فى خلق الظروف المناسبة لظهور اقتصاد جديد قائم على الإبداع وهو الاقتصاد الإبداعى الذى ارتبط بظهور اقتصاد المعرفة وزيادة الاهتمام بالابتكار والأبحاث والتطوير فى شتى المجالات.

- **الاقتصاد الإبداعى وأهميته**

إن مفهوم الاقتصاد الإبداعى طبقا للاونكتاد مفهوم أخذ فى التطور على أساس الأصول الإبداعية وإمكانية توليد دخل ونمو اقتصادى وهو نشاط اقتصادى نامى ومزدهر ومحرك رئيسى لتنويع وتحديث اقتصادات العديد من الدول فى العالم وهو أيضا العملية التى يتم فيها تحويل الأفكار إلى أشياء لها قيمة.

هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد الإبداعى هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة القائمة على المعرفة الاقتصادية مع البعد الإنمائى والروابط المشتركة بين القطاعات على المستويين الجزئى والكلى للاقتصاد. وهو أيضا الخيار العملى للتنمية الذى يدعو إلى الابتكار والاستجابة للسياسات ذات التخصصات المتعددة والعمل المشترك بين الوزارات المختلفة [1].

وبالإضافة إلى **دور** الاقتصاد الإبداعى فى زيادة الدخل وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الصادرات فإنه يساعد على زيادة الإندماج الاجتماعى والتنوع الثقافى والتنمية البشرية، هذا بالإضافة إلى أنه يشمل أيضا الجوانب الثقافية والاجتماعية التى تتفاعل مع التكنولوجيا والملكية الفكرية والأهداف السياحية.

- **الصناعات الإبداعية والصناعات الثقافية**

يقصد بالصناعات الإبداعية الصناعات والأنشطة التى تعتمد فى أساسها على الإبداع والمهارة والموهبة الفردية والتى تمتلك إمكانية تحقيق ثروة وخلق فرص عمل، والتى تتمتع بحقوق الملكية الفكرية وهى تشمل القطاع الإبداعى كله والذى قد يكون تجارى أو غير هادف للربح.

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد)، الدورة الثالثة عشر، قطر، الدوحة، ابريل ٢٠١٢، ص١-٧.

وتتسم مخرجات الصناعات والأنشطة الإبداعية بقيمة ثقافية واقتصادية، كما أنها تشمل الأشخاص غير المبدعين الذين يعملون فى القطاعات غير الإبداعية [1].

وطبقاً لليونسكو فإن الصناعات الإبداعية هى تلك الصناعات التى تدخل الثقافة فى تكوينها، وتتخذ بعداً ثقافياً، وتضم الفن التقليدى والتراث بالإضافة إلى الصناعات الثقافية التى تشمل وسائل الإعلام والسينما والموسيقى والنشر والصحافة والإذاعة والتليفزيون إلى جانب الخدمات الإبداعية كتصميم الأزياء.

وترجع أهمية الصناعات الإبداعية إلى دورها كموجة للمعرفة الاقتصادية وميسر للصناعات والخدمات الأخرى عبر تزويدها بالمحتوى الرقمى الذى يترجم مباشرة إلى ميزة تنافسية وطاقة إبداع لقطاعات الاقتصاد الأخرى. وتتسم الصناعات الإبداعية بالتنوع وتحتوى على العديد من القطاعات المختلفة مثل الدعاية والإعلان والتصوير والإعلام والتليفزيون والراديو والعمارة والتصميم والتخطيط الحضرى والحرف المختلفة والتراث الثقافى الذى يتضمن الآثار والمدن الإبداعية والسياحة، وكذلك تصميم الأزياء والمنتجات السمعية والبصرية والتصوير والأفلام الرقمية والأدب والمكتبات والنشر والكتب والموسيقى والفنون الإدارية والفنون البصرية وبرامج الكمبيوتر. وشكل رقم (٢-١٢) يوضح لنا تصنيف الصناعات الإبداعية طبقا للاونكتاد :

والشكل رقم (٢-١٢) يوضح لنا أن تصنيف الصناعات الإبداعية ينقسم إلى أربع أقسام اساسية يحتوى **القسم الأول** على التراث الثقافى الذى ينقسم إلى الحرف الفنية التقليدية مثل الحرف اليدوية والاحتفالات والمهرجانات والمواقع الثقافية مثل التراث والمتاحف والمعارض وغيرها من الفنون الأخرى.

أما **القسم الثانى** فيشمل الفنون الإبداعية التى تضم الفن والثقافة والأعمال الفنية المستوفاه من التراث والقيم والهوايات، وهو ينقسم إلى الفنون المسرحية والفنون المرئية.

ويشمل **القسم الثالث** الإعلام، ويضم السمعيات والمرئيات والوسائط والنشر المطبوع.

وأخيراً يختص **القسم الرابع** بالإبداع الوظيفى حيث يضم المزيد من الصناعات القائمة على خلق السلع والخدمات لأغراض وظيفية ويضم الخدمات الإبداعية والتصميم والوسائط الجديدة.

1 معتصم الرقاد . اختتام فعاليات المنتدى الأوروبي المتوسطي في البحر الميت. موقع جريدة الغد، تاريخ التصفح ٢٠١٨/١٠/٢٥ .https://alghad.com/

شكل رقم (٢-١٢)

تصنيف الصناعات الابداعية طبقا للاونكتاد

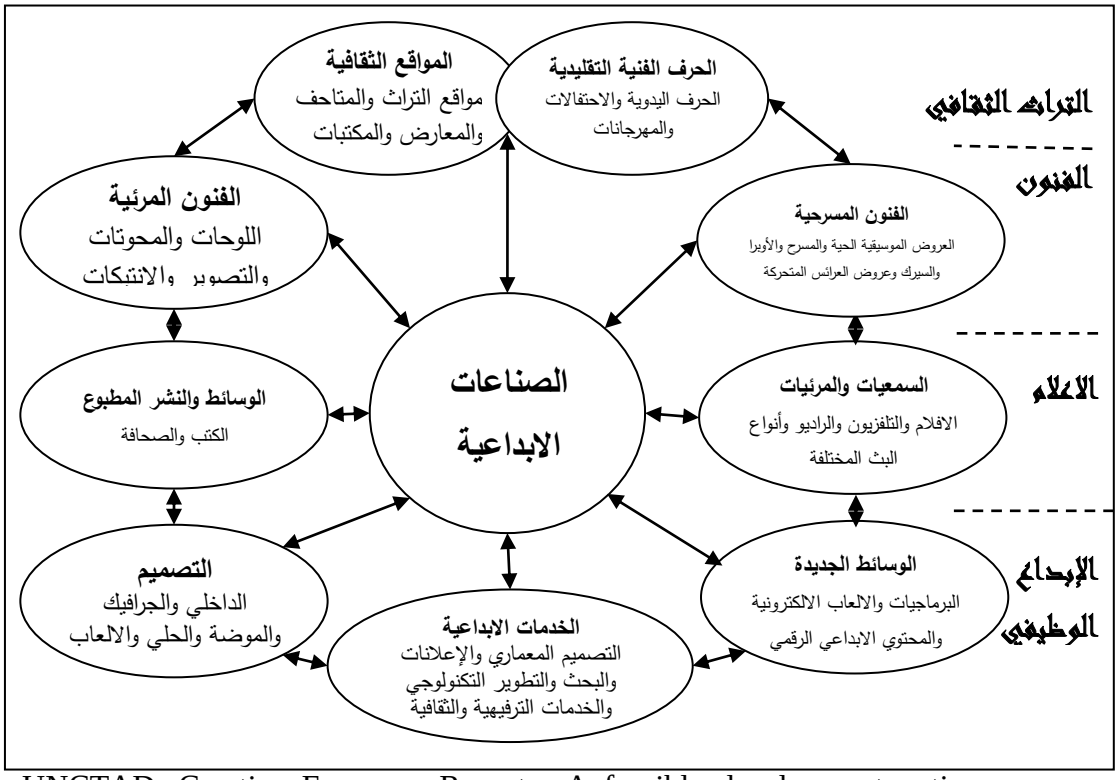

المصدر: UNCTAD, Creative Economy Report : A feasible development option, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Switzerland, 2010

وفيما يتعلق بالصناعات الثقافية فهى طبقاً لليونسكو "هى الصناعات التى تنتج وتوزع الخدمات الثقافية التى يتبين لدى النظر فى صفتها أو أوجه استعمالها أو غايتها المحدودة، أنها تجسد أو تنقل أشكالاً للتعبير الثقافى بصرف النظر عن قيمتها التجارية [1]. وترجع أهمية الصناعات الثقافية لدورها الهام الذى تلعبه فى الحياة الثقافية وفى نهضة المجتمع وتقدمه وهى تعد سبباً رئيسياً لتطوير الواقع الثقافى وتوفير الظروف المناسبة لنموه وتطوره وازدهاره بما يحقق الطموحات المنشودة لهواة الصناعات الثقافية وروادها.

وتزدهر الصناعات الثقافية فى عصر اقتصاد المعرفة الذى نعيش فيه والذى تنشأ فيه علاقة وثيقة بين الاقتصاد والثقافة، وينطوى ذلك على الاستخدام الاقتصادى للثقافة، وهذا يعنى زيادة توجه الثقافة لكى تصبح سـلعة تجارية، أما الاستخدام الثقافى للاقتصاد فهو يعنى زيادة دور المحتوى الثقافى فى إنتاج السلع [2].

[1] منظمة اليونسكو، وثيقة اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافى، ٢٠٠٥، ص ٥.

[2] منظمة اليونسكو، المرجع السابق ، ص ٩.

ومما سبق يمكن القول أن الصناعات الإبداعية والثقافية لا تشكل فقط محركاً للنمو من خلال تكوين قيم وإنما هى أيضا عناصر رئيسية فى نظام الابتكار الخاص بمجمل النظام الاقتصادى، وهى أيضا تعد عوامل رائدة تعنى برعاية إمكانيات مجتمعية شاملة تحفز الإبداع والابتكار ويعود مفعولها بالنفع على الجميع.

كذلك يمكن القول أن الاستثمار فى القطاع الثقافى والإبداعى يؤدى إلى رفاهية المجتمع بشكل عام، هذا بالإضافة إلى اعتزاز الأفراد بأنفسهم وتحسين مستوى معيشتهم وتعزيز الحوار والتماسك بين الأفراد. فالاستثمار فى مجال الهوية والإبداع والابتكار يساعد فى إيجاد سبل حياة جديدة لتحقيق التنمية على مستوى الأفراد والمجتمعات المحلية.

- **مدن الإبداع Creative City**

ترتبط الصناعات الثقافية ارتباطاً وثيقاً بالسياحة، فالثقافة هى إحدى الأسباب الأساسية التى من أجلها يسافر السائحين من بلادهم إلى أماكن أخرى، فهى الخطوة الأولى التى تساعد على اكتشاف المكان ومعرفته. فالسياحة تتيح التركيز إلى حد كبير على الأنشطة الثقافية لأنها الحاوية القومية لمؤسسات متعددة مثل المتاحف والمسارح والمهرجانات وغيرها من الأنشطة.

ويقوم مفهوم المدن الإبداعية على فكرة أن الثقافة يمكن أن تلعب دوراً هاماً فى التنمية وتجديد المناطق الحضرية والمدن الإبداعية لكى يتحقق لها الإزدهار تحتاج إلى ثقافة الإبداع الذى يتطلب الطموح وروح التنظيم والحساسية الشديدة للتصميم المدنى الجيد، هذا بالإضافة إلى الإبداع الاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى والتقنى من خلال مبادئ استراتيجية مرنة.

كذلك تساهم الصناعات الإبداعية فى تنمية المدن الإبداعية اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، كما أنها تساعد على زيادة الشعور بالانتماء للمجتمع. إن وجود اقتصاد ابداعى مزدهر يساعد على زيادة جاذبية أماكن معينة، فالثقافة لم تعد تمثل فقط مكوناً حيوياً من مكونات الهوية الوطنية وإنما اصبحت أيضا سمة محلية مميزة وإداة لإكتساب الشهرة على المستوى الدولى، ويعد هذا التطور عنصراً رئيسياً فى تأكيد دور المدن الإبداعية.

وكذلك تجدر الإشارة إلى أن فن الهندسة المعمارية المعاصر يحتل مكانة هامة فى النموذج الغربى للاقتصاد الإبداعى وخاصة فيما يتعلق بتكوين صورة حضرية للمدن الإبداعية مما يجعلها أكثر جذباً للسياح. وذلك من خلال توفير أماكن ثقافية مثل المتاحف والمسارح وغير ذلك من المبانى التى يقوم بتصميمها معماريون مشهورون وما يتبعه ذلك من آثار اقتصادية إيجابية مما يساعد على اجتذاب المزيد من الاستثمارات، ومن ثم المزيد من السياح.

والجدير بالذكر أن شبكة المدن الإبداعية التى تم إنشاؤها من قبل اليونسكو فى أكتوبر ٢٠٠٤ كان الهدف منها تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمدن فى العالم أجمع. وقد حددت اليونسكو سبع مجالات للمدن الإبداعية وهى : الأدب والموسيقى والحرف اليدوية والفنون الشعبية والتصميم والسينما والإعلام والفنون وفن الطهى.

وتضم شبكة اليونسكو للمدن الإبداعية ١٨٠ مدينة إبداعية فى ٧٢ دولة[١]، ومن أشهر المدن فى الأدب نجد مدينة أدنبرة فى المملكة المتحدة، ومدينة ايوا فى امريكا، وفى مجال السينما نجد مدينة برادفورد فى المملكة المتحدة، ومدينة سيدنى فى استراليا، أما اشهر المدن الإبداعية فى الموسيقى فنجد مدينة بولينا فى إيطاليا، ومدينة غاند فى بلجيكا، ومن أشهر المدن فى التصميم نجد برلين فى ألمانيا، وسانت اثيان فى فرنسا. ومن أشهر المدن الإبداعية فى الحرف اليدوية والفنون الشعبية نجد مدينة **أسوان**[٢] ومدينة **القاهرة**[٣] فى مصر، ومدينة كازانوا فى اليابان.

وطبقاً لليونسكو فإن المدن الإبداعية تلعب دوراً حيوياً في توجيه الإبداع لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك للعديد من الأسباب نذكر منها :

- تعد المدن الإبداعية مناطق محفزة للتجمعات الإبداعية والمدن المتصلة بها مما يخلق تأثير عالمي كبير.
- تضم المدن الإبداعية المبدعين في مختلف مراحل الصناعات الإبداعية بداية من الممارسة الإبداعية الي الانتاج ثم التوزيع.
- للمدن الإبداعية تأثيراً كبيراً في اقامة شراكة بين القطاع الخاص والعام مما يساعد على اكتشاف الإمكانيات الإبداعية للأفراد المبدعين.

وتجدر الإشارة إلي أن المدن الإبداعية التى تنضم حديثاً لشبكة اليونسكو يفتح لها مجالاً للتعاون مع المدن الإبداعية الأعضاء من قبل. هذا بالإضافة الي أن المدن الإبداعية عليها ان تقدم لليونسكو خطة عمل واقعية تتضمن مشاريع أو مبادرات أو سياسات محددة تنفذ خلال السنوات الأربع المقبلة لتنفيذ أهداف شبكة اليونسكو للمدن الإبداعية.

وطبقاً لتصنيف اليونسكو للمدن الإبداعية في الحرف والفنون الشعبية كما سبق وان ذكرنا نجد أن كل من مدينة اسوان ومدينة القاهرة تعدان من المدن الإبداعية في الحرف اليدوية والفنون

---

[1] UNESCO website.Creative Cities Network Retrieved 1/1/2019 www.en.unesco.org/creative-cities/

[٢] اليونسكو. شبكة المدن المبدعة من رايكافيك إلى أسوان. موقع اليونسكو العربي. ٢٠١١/٦/١٨.https://ar.unesco.org

[٣]اليونسكو. 64 مدينة جديدة تنضم إلى شبكة اليونسكو للمدن المبدعة. موقع اليونسكو العربي. ٢٠١٧/١٠/٣١. https://ar.unesco.org

الشعبية. فالنسبة لمدينة اسوان فقد تم ادراجها كأول مدينة ابداعية في مجال الحرف والفنون الشعبية في سبتمبر ٢٠٠٥، حيث حافظت مدنية أسوان علي تراثها الشعبي النادر بالإضافة إلي الحرف اليدوية والفنون حيث يجمع تراثها بين الشمال والجنوب مثل التراث النوبي، كذلك تستضيف مدينة اسوان كل عام سمبوزيوم أسوان الدولي للنحت الذي يشارك فيه فنانون من مختلف دول العالم، كما أنها تقوم بالحفاظ علي الماضي وتطوير المستقبل وذلك بإستخدام مؤسساتها الفنية لتعزيز كل صور الفنون التراثية لتحقيق التنمية المستدامة ودعم المجتمع المحلي وخلق بيئة تفاهم بين أفراد المجتمع.

وفيما يخص مدينة القاهرة فقد انضمت الي شبكة اليونسكو للمدن الإبداعية في مجال الحرف اليدوية والفنون الشعبية في سبتمبر ٢٠١٧، مما يفتح لها مجالاً للتعاون مع المدن الإبداعية الأعضاء في شبكة اليونسكو، ويساعد علي الحفاظ علي الحرف اليدوية ويوفر الإمكانات للإرتقاء بالمهارات سواء في مجال الحرف اليدوية أو الفنون الشعبية.

والجدير بالذكر أن انضمام القاهرة لشبكة المدن الإبداعية يعد مكسباً أدبياً لها يسهم في الحصول علي شراكات ودعم فنى وتبادل خبرات بين المدن الأعضاء للاستفادة من تجاربهم كمدن ابداعية بما يتيح تأهيل وتطوير الأسواق الشعبية وساحات الاحتفالات الشعبية ومراكز انتاج وتسويق الحرف والصناعات اليدوية وانقاذ الحرف المهددة بالإندثار والإهتمام بمختلف أنواع المنتجات الحرفية وتوثيقها بأحدث التقنيات وكذلك تبادل وتعزيز الإبداع والإنتاج والتسويق ونشر الأنشطة الثقافية والسلع والخدمات وتطوير مراكز الإبداع والابتكار وتوسيع فرص المبدعين والمهنيين في القطاع الثقافي.

وتجدر الإشارة الي ان طبيعة الحرف التقليدية والتراثية التى تم تقديمها واعتمادها في ملف القاهرة للإنضمام للمدن الإبداعية ضم حرفاً مثل الخيامية والفخارية والتنورة والنحاسين والصاغة والأزازين، بالاضافة الي كل انواع الرقصات الشعبية.

وبالاضافة الي انضمام القاهرة الي المدن الإبداعية فقد وافقت اليونسكو في نوفمبر ٢٠١٨ علي ادراج الأراجوز والدمى (العرائس)[1] اليدوية التقليدية المصرية في قائمة التراث العالمي غير المادى (قائمة الصون العاجل للتراث غير المادي)، وهو اعتراف بأن فن الأراجوز جزء مؤثر وأصيل فى مصر وفى الثقافة الإنسانية ككل، وهذا يعد إنجازاً جديداً للجهود الرامية الي الحفاظ

[1] UNESCO website. Traditional hand puppetry. retrieved 25/12/2018
www.ich.unesco.org/en/USL/traditional-hand-puppetry-01376

على الموروثات الشعبية غير الملموسة ويعد نصراً غالياً فى ميدان حماية الهوية حيث أن التراث الشعبى هو أحد مصادر تشكيل الوعى والتاريخ للذاكرة المصرية.

بناءاً علي ما سبق ذكره يمكن القول أن انضمام القاهرة لشبكة اليونسكو للمدن الإبداعية هو اعتراف من اليونسكو بالدور التاريخي والمتميز للقاهرة ولمصر علي الساحة الثقافية العالمية.

ومن ثم يمكن القول أن المدن الإبداعية المصرية المنضمة لليونسكو وهى مدينتى أسوان والقاهرة تتميزان بخبراتهما وابداعتهما، سوف يتم التنسيق بينهما وبين كافة الدول الإبداعية الأخرى للتبادل الفنى والتقنى لتطوير الفنون الشعبية والحرف التقليدية وحفظها من الإندثار وكذلك تسويقها عالمياً بما يعود بالنفع علي العاملين بتلك الحرف ويساعد علي تطوير ادائهم هذا بالإضافة الي زيادة النشاط السياحي في مصر.

٢-٦-٢ مدن التميز City Branding

ظهرت حديثاً فكرة مدن التميز City Branding بغرض تحقيق الاختلاف والتفرد للمدينة عالمياً وذلك بإعطاءها ميزة تنافسية حقيقية نابعة من المدينة وليست مضافة عليها حيث يفضل أن يكون تميز المدينة معبر عنها ونابع من هويتها الثقافية وذلك لضمان استدامة التميز وتحقيق ارتباطه وإدراكه للمواطنين ومستخدمى المكان.

وتهدف عملية التميز إلى خلق صورة إيجابية للمقصد السياحى وهوية تنافسية فى المناطق والمدن السياحية المختلفة. وتستخدم عملية التميز فى المقام الأول فى الأغراض السياحية وفى تعزيز الصورة المميزة الخاصة بالوجهات السياحية، فزيادة السياح تؤدى إلى زيادة الإيرادات السياحية ومن ثم زيادة النمو الاقتصادى والاجتماعى ورفع مستوى المعيشة.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ ظهور فكرة التنافسية العمرانية ظهر معها أيضا فكرة مدن التميز والتى تتبلور حول فكرة تحويل المدينة إلى شخصية تجارية تؤثر فى وعى الناس وتحولهم من معجبين بها إلى مناصرين لها واقناع الآخرين لتكوين أفضل الانطباعات الفكرية والتخيلية عن المدينة مما يتطلب صياغة شخصية تسويقية مميزة، لها قيمة رمزية كالماركات العالمية للمدينة وذلك يتضمن عدة مراحل أولها الوعى بالمدينة وتوجيه الانتباه إليها والإيمان بها والدفاع عن مكانتها وقيمتها، وهذا ما نراه فى حوار العديد من الأفراد عن مدن مثل باريس وبرشلونة ولندن ونيويورك وغيرها من المدن الأخرى.

والسؤال الان كيف نخلق للمدينة شخصيتها؟ وكيف تسوق هذه المدينة نفسها؟ إن ذلك يتطلب استراتيجية معينة تتضمن أربع نقاط أساسية ألا وهى [1] :

- **القدرة على استقطاب الأحداث والفعاليات الهامة ذات التأثير العالمى**

لم تعد المدينة اليوم تحاور سكانها فقط وإنما أصبحت تحاور العالم فى عصر يقوم على الاتصالات والتكنولوجيا المتقدمة والقدرة على التواصل واستقطاب العديد من الزائرين من خلال القدرة على استضافة الأحداث الفنية والثقافية والرياضة والاقتصادية والسياسية المختلفة مع التأكيد على القيمة العالمية للمدينة وإعادة صياغة عمرانها للوصول للمكانة العالمية المنشودة.

- **توظيف الرصيد المعمارى والعمرانى بشقيه التاريخى والمعاصر**

إن ما تملكه المدينة من تراث معمارى وعمرانى وثقافى ذو قيمة هو أداة جوهرية لتسويقها إذا ما تم تفعيله بالحفاظ عليه أولا ثم إعادة توظيفه وتقديمه بخبرات جديدة كما فعلت بعض المدن مثل دمشق وحلب فى سوريا وفاس ومراكش فى المغرب. وبنفس القدر من الأهمية فإن ما سوف تمتلكه المدينة من مشروعاتها المستقبلية يلعب دوراً حيوياً فى تسويقها وذلك لأن العمارة المثيرة المبدعة أصبحت من أهم أدوات التسويق العمرانى للمدينة. وقد أدركت العديد من الدول الأجنبية والعربية أهمية تسويق مدنها المختلفة مما جعلها تتنافس فى استقطاب العديد من المهندسين المعماريين المتميزين لوضع بصماتهم على خريطتها المعمارية.

- **البحث عن تميز المدينة الطبيعى أو الثقافى**

قد يكون تميز المدينة من خلال وجود أنهار أو جبال أو تراث ثقافى متميز وخاصة المتاحف بأنواعها المختلفة، وقد يكون تميزها أيضا من خلال وجود الاحتفالات والمهرجانات والكرنفالات سواء كانت ثقافية أو فنية أو شعبية أو دينية، وقد يكون كذلك من خلال أسلوب التنقل فيها كما هو الحال فى مدينة فنيسيا الإيطالية بقواربها الجندولية الشهيرة أو بالعربات التى تجرها الخيول فى مدينة فيينا أو الحافلات الحمراء التى تتجول فى لندن. المهم عو القدرة على إظهار هذا التميز فى شكل شخصية المدينة والتسويق لها.

- **صياغة شخصية المدينة مع إبراز تاريخها وطموحاتها المستقبلية**

من الضرورى أن يرصد المخطط مفردات شخصية المدينة التى يشارك فى تخطيطها بحيث تكون عملية تأكيد شخصية المدينة وإعادة تجديدها هى عملية ديناميكية مستمرة تساندها المشروعات المعمارية والعمرانية وأنماط الحركة، وتميز الاستعمالات وتوزيعها والتركيز على

[1] على عبد الرؤوف. من الكوكاكولا الي المدينة – مفاهيم في التسويق العمراني والمعماري. موقع مشاهد القاهرة علي الانترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٣/٢/٢٣، www.cairobserver.com/post/43795184059/concepts-in-city-branding

العوامل الإنسانية والبيئية للتنمية بحيث تصبح المدينة نموذجاً للتنمية المستدامة التى تهتم بالأجيال القادمة وتطلعاتهم.

ومن ثم يمكن القول أنه لكى تتمكن أى مدينة من خلق شخصيتها التسويقية لابد أن تبدأ بتقييم صادق لما تملكه من مميزات والتعرف على أوجه النقص والعوائق التى تتعرض لها وعليها أن تتغلب على هذه العوائق وأن تعمل على تعظيم مميزاتها. فتسويق المدن ليس فقط عبارة عن شعار مرسوم ولكنه يتضمن أيضا الاهتمام بأدق التفاصيل التى تجعل هذه المدن تتمتع بميزاتها وتجعل سكانها فخورين بالانتماء إليها.

ومما سبق يمكن القول أنه نظراً لتميز مدينة القاهرة التاريخية عبر التاريخ بشخصيتها المنفردة وطابعها الخاص ومكانتها الكبرى، كما سبق وان ذكرنا مما جعلها من أعظم مدن العالم وأكثرها استثناءاً بالاهتمام عن جدارة واستحقاق لذلك يمكن أن يكون لها شخصيتها المنفردة وتميزها وبالتالى يمكن صياغة شخصية تسويقية مميزة لها وأن يكون لها City Brand خاص بها (شعار ورمز خاص بها)، ويكون ذلك عن طريق وضع استراتيجية محددة تتضمن القدرة على استقطاب الأحداث والفعاليات الهامة ذات التأثير العالمى والتى تتضمن استضافة الأحداث الفنية والثقافية المختلفة وهذا ما نراه الآن حيث يتم اقامة العديد من المهرجانات مثل مهرجان الطبول ومحكى القلعة واقامة العديد من الحفلات والأنشطة الفنية التى تشمل الموسيقى وفرق الفنون الشعبية والعروض السينمائية والمعارض الدولية.

شكل رقم (٢-١١)
شعار منطقة القاهرة التاريخية

المصدر: منظمة اليونسكو- مركز التراث العالمى-إدارة مواقع التراث العالمى فى مصر مشروع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية، التقرير الأول ، ٢٠١٢.

كذلك لابد أن يكون التخطيط الجيد لمدينة القاهرة التاريخية قائماً على تأكيد شخصية هذه المدينة التاريخية وأن تكون عملية إعادة تطويرها عملية ديناميكية مستمرة. كذلك لابد من الاهتمام بكل التفاصيل التى تجعل مدينة القاهرة التاريخية تتمتع بمميزاتها وتجعل سكانها فخورين بالانتماء إليها، كذلك لابد أن يراعى التخطيط الجيد لمدينة القاهرة التاريخية دراسة أوجه النقص والمعوقات التى تتعرض لها والعمل على حلها والتغلب عليها قبل التسويق لها.

هذا بالاضافة الي ان الإعلام والوسائط التكنولوجية المتعددة الجديدة لها دوراً مهماً فى تسويق مدينة القاهرة التاريخية والذى يجب أن يعتمد على حقائق وليس تصورات أو توقعات،

كذلك لابد أن تكون الاستراتيجية التسويقية لمدينة القاهرة التاريخية متعددة الأبعاد وديناميكية بحيث تستجيب للتطورات الثقافية والاقتصادية.

كذلك تجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لتقرير عام ٢٠١٨ لشركة " **يوروموتيتر انترناشيونال البريطانية** "[١] لأهم ١٠٠ مدينة جاذبة للسياحة جاءت مدنية القاهرة فى المركز (٥٠) بعدد سائحين بلغ ٥ مليون سائح، فى حين احتلت مدينة دبى المركز (السابع) بعدد ١٦,٦ مليون سائح، واحتلت مدينة هونج كونج المركز (الأول) بعدد ٣٠ مليون سائح، ومدينة بان كوك المركز (الثانى) بعدد ٢٤ مليون سائح، ولندن المركز (الثالث) بعدد ٢١ مليون سائح، وسنغافورة المركز (الرابع) بعدد ١٨,٩ مليون سائح، وباريس المركز (السادس) بعدد ١٧ مليون سائح، وروما فى المركز (الخامس عشر) بعدد ١٠ مليون سائح، واسطنبول فى المركز (السادس عشر) بعدد ٩ مليون سائح، فى حين حققت مدن ميامى المركز (٢٢)، ولوس انجلوس المركز (٢٧)، ولاس فيجاس المركز (٢٨).

٢-٦-٣ التكنولوجيا الحديثة

تقدم التكنولوجيات الحديثة مثل انترنت الاشياء (IOT) العديد من الفرص التي يمكن من خلالها تحسين جودة النشاط السياحي بالمناطق التراثية، كذلك تتناول التكنولوجيات الحديثة امكانيات متعددة لمختلف أبعاد التنمية السياحية والتي تشمل رفاهية السائحين والترويج السياحي ومتابعة وتحليل النشاط السياحي وتوفير بيانات اكثر تفصيلا عن السياحة. ويمكن الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة فى مناطق التراث الثقافى فى عدة مجالات :

- **إدارة وحماية التراث الثقافي** مثل [٢]:
  - تكنولوجيات المواد المستخدمة في الترميم واعادة البناء
  - وسائل وتكنولوجيات انظمة الكشف عن الاثار ودراسه حالاتها مثل الربوت الذي تم استخدامه في استكشاف الهرم من الداخل
  - تكنولوجيات البناء والاساسات التي تساعد في دعم اساسات المباني التراثية وتربتها.
  - حساسات (sensors) الحرارة والضوء والاهتزازات التي ترتبط بمنظومة تعتمد علي تكنولوجيات انترنت الاشياء (IOT) وتقيس مدي تحمل الاثار لحجم السياحة عليها

[١] يسرا الشرقاوى. قائمة أهم ١٠٠ مدينة عالميا– دبى تتصدر المدن العربية. والقاهرة تعود لقائمة الأكثر جذبا للسياحة، بوابة الاهرام علي الانترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٨/١٢/٧، www.ahram.org.eg

[2] Ross, S., Donnelly, M., & Dobreva, M. New technologies for the cultural and scientific heritage sector. European Commission, Salzburg, Austria, 2003, p15-19

- انظمة الحماية والامان ومثل انظمة الحريق المتطورة.
- التكنولوجيا الرقيمة التي تتيح تسجيل الاثار والمباني ذات القيمة واعتماد بطاقات تعريفية ذكية (smart label) عنها مما يمنع هدمها.

- **تكنولوجيات التدريب والتعليم ورفع الوعي**

يوجد العديد من التقنيات التي تم تطويرها والاستفادة منها في تقديم خدمات التعليم عن بعد والتي يمكن من خلالها تدريب وتعليم اصحاب المصالح والسكان المحليين والحفاظ علي التراث وصيانته وكذلك يمكن استخدام شبكات التواصل الاحتماعي في رفع الوعي باهمية التراث الثقافى للمجتمع ككل والترويج للانشطة التراثية مما يساهم في دمجها في الحياه اليومية للمجتمع.

- **التكنولوجيات الخاصة بتحسين الخدمة المقدمة للسائح**

تقدم التكنولوجيات الحديثة مثل تكنولوجيا انترنت الاشياء(IOT) [1] وتقنية نظام التعرف على الوجه والبصمات والصوت والشبكية Recognition Technology وMachine learning العديد من وسائل الرفاهية والراحة للسائحين داخل الفنادق. وتقدم هذه الخدمه استجابة اسرع واكفأ للعاملين بالفندق لاحتياجات السائح وتوفير مستوي جديد من الرفاهية داخل غرف الفندق.

- **التكنولوجيات الخاصة بالترويج السياحي وتنمية قطاع السياحة**

إن التكنولوجيا التي تساهم في تنمية قطاع السياحة هي تلك التكنولوجيات التي تساهم في جمع البيانات وتحليها مثل البرامج التي تستخدم الذكاء الاصطناعي وبرامج تحليل البيانات الضخمة big data تلك البرامج تساعد علي جمع وتحليل البيانات الخاصة بالفنادق واستخلاص استنتاجات حول أداء الأعمال أو الاتجاهات المرتبطة برضاء النزلاء وتوقع مستويات الطلب بشكل أفضل. يمكن ان تستخدم شركات السفر المعلومات التي تجمعها لإجراء تعديلات على عروض وتحسين التسعير والاستراتيجيات الترويجية مما يزيد من الجذب السياحي.

أما فيما يتعلق بالترويج السياحي فتلعب تكنولوجيا الواقع الافتراضي Virtual reality [2] دوراً هاماً فى الترويج للقطاع السياحى. فهى تساعد على تحفيز السائحين لزيارة الأماكن السياحية المختلفة ومن ثم يكون لها دوراً هاماً فى زيادة الحركة السياحية فى مناطق التراث

1 Amjed, Rula, Internet of Thing Based Tourism System: Survey and Proposed Solutions. International Journal of Advanced Research in Computer Engineering & Technology (IJARCET) Volume 7, Issue 2, ISSN: 2278 – 1323, 2018, p118-121

2 Admin, What is Augmented Reality? Ultimate Guide to Augmented Reality Technology. Retrieved in 4/12/2018, from www.realitytechnologies.com/augmented-reality/

الثقافى، هذا بلإضافة الي ان هذه التكنولوجيا تساعد العديد من الفنادق على جذب المزيد من النزلاء عن طريق إظهار إمكانياتها على موقعها المتميز.

وأخيراً يمكن القول إن التكنولوجيا الحديثة تساهم فى تنمية القطاع السياحى وفى جذب المزيد من السائحين إلى المناطق السياحية المختلفة بما فيها مناطق التراث الثقافى.

وبعد يمكن القول ان هذا الفصل قد تناول بالدراسة عدة نقاط اساسية، ففي البداية ثم القاء الضوء علي مدينة القاهرة التاريخية من حيث انشائها والعصور المختلفة التي مرت عليها وتميز التراث الثقافي فيها من حيث المباني الاثرية والمباني ذات القيمة والانشطة والحرف التراثية والثقافية. كذلك تناول هذا الفصل دراسة التكامل من الاستثمار السياحي والحفاظ علي التراث القافي لاستدامة التنمية وكذلك التحديات التي تتعرض لها مناطق التراث الثقافي مثل التحضر والعولمة والسياحة والتخطيط العمراني الغير ملائم وغيرها من التحديات الاخري وكيفية التغلب عليها عن طريق مصفوفة سياحة التراث الثقافي المستدامة. ثم تطرق هذا الفصل لدراسة لمداخل الحديثة للتعامل مع التراث الثقافي مثل مدن التميز ومدن الابداع واخيرا تناول هذا الفصل دراسة التكنولوجيا الحديثة في تحسين جودة النشاط السياحي في المناطق التراثية. وبعد دراستنا لمناطق التراث الثقافي كمورد سياحي وآليات الاستخدام الامثل لهذا المورد مع التطبيق علي القاهرة التاريخية.

في الفصل الثالث سوف ننتقل لدراسة تقييم الاثر الاقتصادي لبرامج ومشروعات التنمية الحضرية والحفاظ علي التراث الثقافي بالمدن التاريخية مع التطبيق علي مدينة القاهرة التاريخية.

الفصل الثالث

تقييم الأثر الاقتصادى

لبرامج ومشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية، مع التطبيق على مدينة القاهرة التاريخية

تمهيد

يحظى تقييم الأثر الاقتصادى لمشروعات التنمية الحضرية/ الإحياء العمرانى فى المدن التاريخية، ومايصاحبها من مشروعات للحفاظ على التراث الثقافى بها، باهتمام متزايد من جانب المؤسسات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواء منها الحكومية أو هيئات التنمية على المستوي العالمى. ويعزى هذا الاهتمام – الذى تعود بدايات تأصيله المنهجى إلى حقبة الستينيات من القرن العشرين – إلى التزايد المطرد فى معدلات النمو الحضرى، وتسارع السعى – فى مجال تنمية المناطق الحضرية – نحو تطوير المراكز التاريخية فى تلك المناطق، دون التضحية بالطابع التاريخى والسمات المميزة لكل من تلك المراكز.

وارتباطاً بهذه الاتجاهات، يتمثل التركيز بأدبيات التنمية الاقتصادية والتجارب العالمية فى الدمج بين مكونين أساسيين:

- مفاهيم وأساليب الحفاظ على التراث الثقافى، متضمناً أصول التراث المبنى ذات القيم الاستثنائية العالمية،
- مناهج وسياسات التنمية لمراكز المدن التاريخية، بما تحتويه من إسكان وأراض ومنشآت متنوعة الاستخدام (دون التقيد بما إذا كان قد تم إدراج أى منها بصورة منفردة فى سجلات التراث العالمى)، باعتبارها – مجتمعة – تكون النسيج الثقافى والعمرانى المتكامل الذى يضفى الطابع المتفرد للمدينة التاريخية.

وبهذا الشأن، صار التساؤل المهم الذى يواجه القائمين على صياغة استراتيجيات التنمية بالمراكز الحضرية التاريخية هو: هل تسفر الاستثمارات القائمة على التوازن بين التطوير الحضرى/الإحياء العمرانى (بما ينطويان عليه من احتمالات لنشوء آثار سلبية على بعض عناصر التراث الثقافى) –من جانب– والحفاظ على التراث الثقافى (بما قد يستوجبه من إبطاء لمعدلات التنمية الحضرية أو تضييق لنطاقيها الديموجرافى والجغرافى)– من جانب آخر– عن مردود إيجابي فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؟

بادئ ذى بدء، تستوجب الإجابة عن هذا التساؤل طرح عدد من المتطلبات المتصلة بصياغة السياسات، والتى يلزم توافرها للقول بتحقق التوازن المشار إليه فى أى من المشروعات محل البحث، ومن ثم، إمكان إخضاعه لعملية منهجية تستهدف تحليل ما يترتب عليه من آثار اقتصادية. وتتحدد هذه المتطلبات فيما يلى:

- وضوح الهدف المتمثل فى تحقيق الدرجة المقبولة من التغيير فى سياق الاستراتيجيات (وماتسفر عنه من برامج ومشروعات). إذ يقع على المؤسسات والمجتمعات المعنية بالمراكز التاريخية التقدير السليم للقيم التى تضفيها كافة الأطراف المعنية – وفى مقدمتها المجتمعات المحلية – لكل من عمليتى الحفاظ على التراث الثقافى والتنمية الحضرية – بشقيها الاقتصادى والاجتماعى. ويتمثل الهدف من تلك التقديرات فى تحديد مجالات وأنماط التغيير ومستوياتها. وتبرز فى هذا المجال –بصفة خاصة – أنماط ودرجات إعادة الاستخدام التكيفى للاصول العمرانية بالمراكزالحضرية التاريخية.
- توافر المزيج الملائم من القواعد المنظمة لاستخدامات كافة الأصول بالمراكز الحضرية التاريخية – من جانب – وبين إيجاد الحوافز المشجعة على إيجاد واستمرار مجالات وأنماط الاستخدام الكفيلة بتحقيق عناصر الاستدامة المنشودة – من جانب آخر. وعلى الرغم من أن سياق القواعد والحوافز لايتصف – فى جوهره – بالصبغة الاقتصادية، إلا أن توافره يعد لازماً، نظراً لما يترتب على غيابه من افتقاد لأساس ضرورى لتحليل الأثر الاقتصادى لأنشطة الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى.
- التشاور المتواصل بين كافة المؤسسات المعنية، متضمنة الجهات الحكومية، وممثلى المجتمعات المحلية، وقطاعات الأعمال، والمؤسسات الدولية المشاركة فى أنشطة التنمية بالمراكز التاريخية المعنية. وفى هذا السياق أيضاً، يجدر التنويه بأهمية التمويل القائم على المشاركة بين القطاعات المختلفة، وتطويع هياكل التمويل وأساليبه تبعاً لطبيعة المشروعات، ونطاق تأثيراتها الجغرافية والمجتمعية على المستويات المحلية.
- وجود السياحة الثقافية كمكون أساس فى نطاق أهداف أنشطة التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى، نظرا لما تمثله من أهمية مزدوجة للتنمية الحضرية المستدامة (فرص العمل، ونمو الدخل، وتنشيط المشروعات الصغيرة والمتوسطة،....) والحفاظ على التراث الثقافى (الاستخدام المستدام للأجيال الحاضرة والمستقبلة، على المستويين المحلى والعالمى).

واستناداً إلى توافر هذه المتطلبات، والتى تكفل وجود نماذج لاستراتيجيات وبرامج ومشروعات قائمة على التوازن بين أنشطة التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى، يتسنى الاضطلاع بتحليل الأثر الاقتصادى لأى من البرامج أو المشروعات وفق المناهج الواردة بالأدبيات الاقتصادية والتقييمات السابقة للتجارب العالمية، وهو موضوع هذا الفصل.

واستطراداً لعرض محتويات هذا الفصل، يجدر التنويه بأن منطق التناول المنهجى لتقييم الأثر الاقتصادى للمشروعات مع التطبيق على القاهرة التاريخية إنما يستوجب البدء بعرض مناهج التحليل والتجارب العالمية المطبقة لها، على أن يستتبع ذلك القيام بتطبيق بعض المناهج والأساليب الملائمة على حالة القاهرة التاريخية (فى ضوء البيانات المستمدة من تقارير المشروعات التى تم تنفيذها بعد إدراج القاهرة التاريخية فى سجل اليونسكو للتراث العالمى عام ١٩٧٩). إلا أن تقارير مشروعات القاهرة التاريخية التى صدرت اعتبارا من عام ١٩٨٠ جاءت خالية من المعلومات والبيانات التى يستلزمها تطبيق أى من مناهج التقييم على النحو الذى يجرى استعراضه بهذا الفصل. ومن ثم، رؤى تعديل تسلسل العرض فى هذا الفصل، بحيث يأتى فى البداية عرض للمحتوى ذى الأبعاد الاقتصادية بمشروعات تطوير القاهرة التاريخية، على أن يلى هذا تناول لمناهج تقييم الأثر الاقتصادى للمشروعات المماثلة والتجارب العالمية المطبقة لها، وانتهاء بأطر التقييم التى يوصى باتباعها فى المشروعات المستقبلة للتنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمناطق الحضرية التاريخية فى مصر.

كما يأتى تقييم الأثر الاقتصادى للسياحة الثقافية محققاً لشمول تقييم الأثر الاقتصادى لمشروعات تطوير المدن التاريخية والإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بها. وبالنظر أيضاً إلى غياب بيانات السياحة عن تقارير مشروعات تطوير القاهرة التاريخية، لم يتسن إجراء تقييم لأثر السياحة المتولد عن تلك المشروعات. ولذا، يتم عرض الأثر الاقتصادى لمكون السياحة على غرار مايتبع بالنسبة لمكونى التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى، بمعنى عرض المناهج والتجارب العالمية، ثم استخلاص الأطر التى يوصى باتباعها للبرامج والمشروعات التى يزمع الاضطلاع بها مستقبلاً.

وفى ضوء الاعتبارات المشار إليها، يأتى تناول الأثر الاقتصادى لمشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى وفقاً للتتابع التالى:

- الأبعاد الاقتصادية فى تقارير مشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية.
- مناهج تقييم الأثر الاقتصادى لمشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية، وتتضمن:
  - منهج تحليل التنمية الاقتصادية المحلية كمنظور متكامل لأنشطة التنمية الحضربة/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية – والتجارب العالمية المطبقة له
  - مناهج التقييم الاقتصادى لمشروعات الحفاظ على أصول التراث الثقافى ذات القيم التراثية الاستثنائية (مساجد – كنائس – متاحف – بيوت ومعالم أثرية –....) والتجارب العالمية المطبقة لها.
- مناهج تحليل الأثر الاقتصادى لنشاط السياحة الثقافية بالمدن التاريخية، والتجارب العالمية المطبقة لها.
- الأطر المقترحة لتحليل الأثر الاقتصادى للمشروعات المستقبلة للتنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمناطق الحضرية التاريخية بمصر.

وسوف نتناول هذه النقاط السابقة بالتفصيل.

٣-١ الأبعاد الاقتصادية فى تقارير مشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية

تضمنت تقارير مشروع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية (يونسكو، ٢٠١٠-٢٠١٤) نطاقاً من المعلومات والبيانات ونتائج المسوح الميدانية التى تبرز الأبعاد الاقتصادية-الاجتماعية لمشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالقاهرة التاريخية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٤. ويرد فيما يلى ملخص لما احتوته تقارير المشروعات المختلفة بشأن تلك الأبعاد الاقتصادية-الاجتماعية، ومأأظهرته من مشكلات استهدفت المشروعات إيجاد حلول لها خلال مراحل التنفيذ، إلى جانب ماطرحته من توصيات للتصدى لها فى إطار مشروعات مستقبلة:

٣-١-١ مشروع الحفاظ على مدينة القاهرة القديمة – اليونسكو (١٩٨٠)

تناولت تقارير المشروع مجموعة من المشكلات التى تواجه المدينة التاريخية، مثل تدهور البنية الأساسية، وارتفاع أسعار الأراضى، وانخفاض معدلات الإيجارات السكنية، وسوء أوضاع الأسواق الجديدة، بالإضافة إلى مشكلات مرتبطة بوسائل المواصلات وحالة المرور. كما استعرضت التقارير المشكلات المشار إليها فى إطار الكثافة السكانية بالمنطقة محل الدراسة، وخلصت إلى ضرورة تركيز جهود الحفاظ على التجمعات الأثرية والمعمارية الهامة، علاوة على إبراز أهمية الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فى سياق الجهود الهادفة إلى تحسين جودة الحياة بمدينة القاهرة القديمة.

٣-١-٢ مشروع إعادة تأهيل حارة الدرب الأصفر (١٩٩٤-٢٠٠١)

اشتمل المشروع على عملية ترميم المبانى التاريخية فى حارة الدرب الأصفر (بيت السحيمى، وبيت مصطفى جعفر، وبيت الخزراتى، وسبيل كتاب قيطاس). وتبنى المشروع مدخلاً متعدد التخصصات لتحقيق أهداف الحفاظ العمرانى، والمشاركة المجتمعية، وتحسين جودة الحياة فى المنطقة.

٣-١-٣ مشروع إعادة تأهيل القاهرة التاريخية، - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP (١٩٩٧)

أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائى - بالتعاون مع المجلس الأعلى للآثار - إطارا لاستراتيجية الحفاظ العمرانى فى القاهرة التاريخية. واستند تحليل الموقع إلى عدة مصادر للمعلومات بيانها مايلى:

أ. بيانات إحصائية عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والعمرانية، حيث وضعت معايير للتعرف على الشياخات ذات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية التى تستلزم تدخلات عاجلة؛

ب. تقييم المكونات المكانية للأوضاع المعيشية، حيث شمل التقييم الجوانب الخاصة بالأصول التراثية، والنسيج العمرانى، وتوزيع الأنشطة، ومشكلات المرور، والبنية الأساسية؛

ج. الأوضاع العمرانية، واتجاهات السياحة، والإسكان، وظروف العمل؛

د. المشكلات الاجتماعية المقترنة بأوضاع البيئة العمرانية، مع التركيز على مشكلات الفقر والبطالة والأمية.

واستهدافاً للوصول إلى مدخل متكامل لإعادة التأهيل العمرانى، تم التركيز فى سياق التحليل على المكونات التالية:

أ. المجتمع المحلى، مع استهداف تخفيض معدلات الفقر،

ب. البيئة العمرانية، مع استهداف التراث الثقافى والنسيج العمرانى، والبنية التحتية، ووسائل النقل، والمواصلات؛

ج. نظام الإدارة العمرانية، مع التركيز على سياسات وإرشادات متعددة القطاعات.

٣-١-٤ مشروع إعادة تأهيل القاهرة التاريخية HCRP[1]– وزارة الثقافة

أبدت الحكومة المصرية اهتماماً بنتائج دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الخاصة بالقاهرة التاريخية، وتم الاتفاق مع منظمة يونسكو على تحديث الدراسة بصورة مستمرة، فى ضوء التغيرات البيئية والديموجرافية والعمرانية والثقافية المتسارعة، والتى تؤثر – بدورها – على ممتلك التراث العالمى فى القاهرة التاريخية. وأنشئ مركز لدراسات تنمية القاهرة التاريخية CSDHC يتبع وزارة الثقافة. وتم تكليف المركز بدراسة وتنسيق أنشطة التنمية الجارى تنفيذها فى الموقع، بالإضافة إلى إعداد نظام معلومات جغرافى للمبانى التاريخية، وصياغة السياسات اللازمة لتنفيذ القرارات، ووضع آليات للتنسيق بين الأجهزة المعنية بهدف تنمية القاهرة التاريخية.

٣-١-٥ مشروع إعادة تأهيل القاهرة القديمة – مجمع الأديان – وزارة السياحة ومحافظة القاهرة(١٩٩٩ – ٢٠٠٠)

استهدف المشروع – الذى تم تنفيذه بتمويل من وزارة السياحة، بالتعاون الفنى مع محافظة القاهرة – الحفاظ العمرانى فى منطقة الفسطاط بمصر القديمة. وتضمن المشروع تجديد حوالى ٣٥٠ مبنى (منازل ومحال تجارية) وتحسين الخدمات العامة، بالإضافة إلى تطوير المناطق المفتوحة فى الشوارع المحيطة وعلى أطراف المنطقة. كما تم العمل على تحقيق للمشاركة المجتمعية بصورها المختلفة، حيث شارك السكان فى عمليات تجديد منازلهم، وأعربوا عن احتياجاتهم أثناء عملية إعادة التأهيل. وعلاوة على هذا، أعتبر إحياء فنون وحرف مصر القديمة من الأهداف الأساسية للمشروع. ومن ثم، أنشئ مركز جديد للصناعات والحرف التقليدية (سوق الفسطاط)، بالإضافة إلى إنشاء قرية جديدة للفخار والخزف فى المنطقة. وجرى استئناف العمل بالمشروع عام ٢٠٠٣ بتمويل من برنامج مبادلة الديون الإيطالية–المصرية بمشروعات التنمية، حيث تم استكماله فى عام ٢٠٠٦.

---

[1] Historical Cairo Rehabitilitation Project (HCRP).

٣-١-٦ مشروع الإحياء العمرانى لمنطقة الدرب الأحمر- مؤسسة أغا خان للثقافة، بمشاركة عدد من هيئات التمويل (٢٠٠٠)

عملت مؤسسة أغا خان، خلال التعاون مع محافظة القاهرة والمجلس الأعلى للآثار، وبمشاركة مجتمعية، على تطوير سلسلة من المشروعات التى تستند إلى المزج بين المبادرات الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحسين البيئة العمرانية فى منطقة الدرب الأحمر، وتحسين جودة الحياة بها. وقد ركزالمشروع – بوجه خاص – على الجوانب التالية:

أ) الإقراض لتنمية المشروعات المتناهية الصغر.

ب) إعادة تأهيل المساكن.

جـ) خلق فرص العمل.

د) إعادة الاستخدام التكيفى للمبانى التاريخية.

هـ) مشروعات تحسين وتطوير البنية الأساسية والمناطق المفتوحة.

٣-١-٧ مشروع إحياء منطقة السيدة زينب – وزارة السياحة ومحافظة القاهرة وبلدية باريس (١٩٩٨-٢٠٠٢)

فى إطار مشروع إعادة تأهيل المناطق العمرانية المتاخمة لمناطق الآثار الواقعة على مسار آل البيت، أجرت وزارة السياحة المصرية- بالتعاون مع محافظة القاهرة – مجموعة من الدراسات وعمليات التوثيق التى استهدفت الاضطلاع بمشروع الحفاظ العمرانى لمنطقة السيدة زينب. وتضمن المشروع أعمال التجديد للبنية الأساسية، علاوة على تجديد المبانى السكنية، والمحال التجارية، والمساحات العامة المفتوحة فى المنطقة. وفى هذا السياق، جرى التركيز على المشاركة المجتمعية أثناء عملية إعادة التأهيل. وفى عام ٢٠٠٢، قدمت بلدية باريس لمحافظة القاهرة اقتراحاً لإعادة التأهيل العمرانى بهدف حماية المدينة التاريخية من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر على نسيجها العمرانى وتراثها الثقافى. ومن ثم، نظمت العاصمتان جهداً تعاونياً فنياً من أجل إعادة تأهيل منطقة السيدة زينب، بصفته مشروعاً رائداً لتطوير آليات التعاون مع السكان من أجل حماية المنطقة التاريخية.

٣-١-٨ مشروع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية (يونسكو، ٢٠١٠-٢٠١٤)

تم خلال أول عامين من تنفيذ المشروع – وضمن أنشطة أخرى ضمت دراسات للجوانب العمرانية والمؤسسية – إجراء دراسات تخصصية للظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومشكلات

الإسكان، والأنشطة الموجهة للمجتمع، والمخاطر البيئية التى تواجه القاهرة التاريخية. وقد تم تضمين التحليلات والنتائج المتصلة بهذه الجوانب فى التقريرين التاليين:

- **دراسة الأصول المجمدة:** اشتملت الدراسة على إجراء مسح لقطع الأراضى والمبانى بالقاهرة التاريخية، وخلصت الدراسة إلى أن سوء الاستخدام لهذه الموارد من شأنه إعاقة عمليات الإحياء العمرانى لمختلف الأحياء السكنية، حيث أن أغلب العقارات إما تتسم بتعدد الملاك للمبنى الواحد، أو تشغلها جهات حكومية لاتولى اهتماما للحفاظ على تلك الأصول.كما أشارت الدراسة إلى أن إمكانات إعادة تأهيل الإسكان فى القاهرة التاريخية والاستثمار فى تنمية مركز المدينة لم يجر استغلالها. وبالتالى، أوصت باستغلال تلك الموارد العمرانية لتحقيق المنافع المستهدفة على مستوى مدينة القاهرة التاريخية، حيث يكون من شأن ذلك الاستغلال إعادة الحيوية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى مركز المدينة. ومن منظور آخر، انتهت الدراسة إلى أن انخفاض معدلات النمو يجب ألا يرى بصفته عائقاً، وإنما باعتباره فرصة أيضاً. ولذا، أوصت بالتصدى لتلك الظواهر على مستوى التخطيط من أجل التعرف على مناطق الكثافة داخل تلك المناطق، ووضع خطط للإحياء العمرانى تناسب السياق المحلى لكل منطقة، متضمنة الآليات المالية والتدابير المؤسسية والقانونية المقترنة بمصادرة بعض الممتلكات عند الاقتضاء. كما أوصت الدراسة بأن يسمح لملاك العقارات بالمشاركة فى مخططات التنمية، وبأن يتم استخدام تلك العقارات فى توفير خدمات للأحياء بمختلف مناطق القاهرة التاريخية.
- **تقرير استدامة الأنشطة التجارية والإنتاجية:** يركز هذا التقرير على الآثار السلبية التى تترتب على الانتشار العشوائى فى المناطق المفتوحة للأنشطة التجارية والإنتاجية – المنظمة وغير المنظمة – على الأوضاع المعيشية فى القاهرة التاريخية. كما يتضمن تحليلاً لتأثير هذه الأوضاع على النسيج العمرانى، من حيث قيم التراث، والاستخدامات السكنية وغير السكنية، والقدرة على التنقل فى أنحاء القاهرة التاريخية، ومدى سهولة الوصول إليها، والظروف والمخاطر البيئية المحيطة بها، وذلك عن طريق استخدام للبيانات الكيفية. كما يحلل التقرير شبكة الأنشطة الإنتاجية فى منطقة يخضعها لدراسة حالة، ويقدم توصيات على مستويات عدة.

<u>وتتلخص فيما يلى المشروعات والمقترحات التى طرحت فى إطار المشروعات السابقة:</u>

تم – على مدار السنوات العشرين الماضية – طرح مقترحات بعدد من المشروعات التجارية والخدمية التى تقترن بالتنمية العمرانية/الإحياء العمرانى بالقاهرة التاريخية. لكن لم يتم تنفيذ

معظمها لأسباب متباينة. وقد تمثلت تلك المقترحات فى إعادة الاستخدام التكيفى للمنطقة – خلال إيجاد أنشطة مولدة لفرص العمل والدخل– فى مجالات السياحة والترفيه والحرف اليدوية والأنشطة الثقافية والتدريب المهنى، بالاشتراك مع مستثمرين من القطاع الخاص خلال مراحل التنفيذ والتشغيل.

ومن بين المقترحات الأحدث والأكثر شمولاً مشروع اقترحته وزارة الثقافة للمنتدى الاقتصادى العالمى الذى انعقد فى مصر عام ٢٠٠٨، حيث اشتمل ذلك المشروع على تطوير لعدد من مقترحات إعادة التأهيل والاستخدام التكيفى للمنطقة، ومنها المكونات التالية:

- ساحة مفتوحة لاستقبال الزوار من القلعة، وتشمل الساحة مركزاً للمعلومات وبعض المقاهى والمطاعم والشرفات التى تستفيد من الانحدار الطبيعى للموقع.
- مركز للفنون الحركية (دور مسرح وسينما).
- مركز موسيقى لإحياء الموسيقى التقليدية، بما فى ذلك عروض أدائية وقاعات تدريب ومتاجر تعرض تسجيلات موسيقية.
- مركز للترفيه والمهرجانات يضم مقاه ومطاعم وفراغات مفتوحة.
- مركز مؤتمرات لجذب زوار جدد للمنطقة.
- سوق لمنتجات الحرف التراثية.

ويستهدف المشروع المقترح القطاع الخاص، الذى من شأنه أن يصبح مسئولاً عن تنفيذ وتشغيل المشروع.

وهناك مشروع آخر تم اقتراحه عام ٢٠٠٧ من قبل الجهاز القومى للتنسيق الحضارى، استهدف تطوير أنشطة سياحة داخلية وخارجية تربط القلعة بنقاط الجذب الكبرى ذات القيمة التراثية فى القاهرة التاريخية. ويرتبط التصميم المقترح بخدمات ومسارات للزوار داخل القلعة، وتحسين المشهد البصرى للشارع واللافتات الخاصة بالأماكن والاتجاهات.

كما تقدم عدد من المستثمرين من خارج مصر بدراسات ومقترحات أخرى تقترح أنشطة واستخدامات مماثلة، لكن لم يبدأ العمل بأى منها نظراً للأوضاع السياسية بعد عام ٢٠١١.

٣-١-٩ تقييم المحتوى الاقتصادى لتقارير مشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالقاهرة التاريخية

يتبين من استعراض الأبعاد الاقتصادية لتقارير المشروعات التى تم تنفيذها اعتبارا من عام ١٩٨٠ أنها تماثلت من حيث تطبيق المنهج الوصفى التحليلى (بإجراء مسوح ميدانية للمجتمعات

المحلية، واستطلاعات للرأى، وأعداد محدودة من دراسات الحالة)، حيث تمثل المحتوى فى توصيف الأوضاع الديموجرافية والاقتصادية – الاجتماعية بالقاهرة التاريخية، متضمنة: الكثافات السكانية، وأوضاع الإسكان، والبنية الأساسية، وأنواع الأنشطة، وظروف العمل، والمشكلات المرتبطة بهذه الأوضاع. وانتهت بعض التقارير إلى طرح مقترحات لحلول المشكلات التى أمكن تحديدها خلال مراحل الدراسة.

إلا أن أياً من تقارير المشروعات لم يتضمن عمليات تقييم قائمة على التقديرات الكمية للتكاليف والمنافع بتصنيفاتها المتعارف عليها منهجيا وعمليا فى مجال تقييم المشروعات (التكاليف والمنافع النقدية/ غير النقدية، الملموسة /غير الملموسة)، أو مؤشرات كمية او نوعية لتقييم الأداء، فى ضوء أهداف مرحلية، سواء خلال مراحل التنفيذ أو بعد استكمال المشروعات، وبطبيعة الأمر، فغياب التقديرات للتكاليف والمنافع، سواء فى إطار تقييم مسبق أو لاحق للمشروعات، إلى جانب افتقاد مؤشرات للأداء (كان ليتسنى استخدامها – لأغراض التقييم – كأساليب بديلة لتقديرات التكاليف والمنافع)، إنما تنطوى جميعها – ضمنا – على استبعاد لإمكانات تقييم الأثر الاقتصادى للمشروعات السابقة للإحياء العمرانى والحفاظ على الأثر الثقافى بالقاهرة التاريخية، بما فى ذلك الحسابات المتصلة بأية آثار تولدت بالنسبة لسياحة التراث الثقافى بالمدينة على وجه التحديد، وبالتالى أية آثار ترتبت على حركة السياحة خلال علاقات التشابك مع بقية قطاعات النشاط الاقتصادى، سواء على المستوى المحلى للمنطقة، أو على مستوى الاقتصاد الكلى.

فى ضوء هذا الوضع، يأتى تناول تقييم الأثر الاقتصادى للمشروعات المرتبطة بالإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية – وللمناطق التاريخية فى مصر، بوجه أعم، منصباً على ما يوصى بانتهاجه بشأن المشروعات المستقبلة فى هذا المجال، وذلك استناداً إلى المناهج والأساليب الواردة بالأدبيات الاقتصادية، ومايرتبط بها من أدلة الإرشادية يجرى تطبيقها من جانب منظمات التنمية الدولية، ومؤسسات التمويل، والهيئات البحثية والاستشارية على مشروعات مماثلة فى مختلف دول العالم[1] .

1 يتضمن ملحق رقم (١) قائمة بتجارب عالمية – والمراجع المتضمنة لها – لمناطق تاريخية بمختلف دول العالم التى شهدت تطبيقات لمناهج التقييم.

٣-٢ مناهج تقييم الأثر الاقتصادى لمشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية

٣-٢-١ منهج تحليل التنمية الاقتصادية المحلية كمنظور متكامل لأنشطة التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية – والتجارب العالمية المطبقة له

بدأ الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية على المستويات المحلية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضى، نظرا لما كانت تواجهه مناطق مختلفة بدول العالم من تركز فى اتجاهات التنمية – وبالتالى نتائجها – على المستوى القومى. ومن ثم، تزايد التركيزعلى وضع الأطر المنهجية والسياسات التى تكفل صياغة الاستراتيجيات – وماينبثق عنها من برامج ومشروعات – على مستوى المناطق الجغرافية (وتقسيماتها إلى مدن ومراكز) داخل الدول، بما يتناسب مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لتلك المناطق. وتزخر الأدبيات الاقتصادية بالأدلة الإرشادية وعمليات التقييم للتجارب العالمية التى انتهجت سياسات التنمية الاقتصادية المحلية لمناطق ومدن مختلفة السمات والمقومات الاقتصادية، سواء من منظور الموارد الطبيعية والتراثية، أو من حيث القدرة التنافسية لقطاعات النشاط الاقتصادى بالمناطق المعنية.

وكما يتضح من الشكل التالى، يمثل الحفاظ على التراث الثقافى مكوناً أساسيا من مكونات عملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلى[١]، الأمر الذى يستوجب تقييم مشروعاته فى إطار يجمع مفاهيم التنمية الاقتصادية المتكاملة للمدينة التاريخية أوالمنطقة التى تحتويها أصول التراث الثقافى:

---

[١] وفقاً للأدلة الإرشادية لمؤسسات التنمية الدولية، تتحدد مراحل التخطيط والتنفيذ لاستراتيجة التنمية الاقتصادية المحلية على النحو التالى : أ) تعبئة جهود الأطراف والمؤسسات المعنية؛ ب) تقييم أوضاع الاقتصاد المحلى؛ جـ) صياغة الاستراتيجية؛ د) تنفيذ مكونات الاستراتيجية من برامج ومشروعات؛ هـ) متابعة وتقييم أنشطة التنفيذ ونتائجه. أنظر:

Goga, S. and Murphy, F. Local Development: A Primer – Developing and Implementing Local Economic Development Strategies and Action Plans. A publication of the World Bank in collaboration with Cities of Change and Bertelsmann Stiftung, 2006, P46-52

شكل رقم (٣-١)

أبعاد التنمية الاقتصادية المتكاملة على المستوى المحلى

المصدر: The Urban Institute and Bureau of Economic Growth, Agriculture and Trade – EGAT, Assessing and Starting a Local Economic Development Initiative, (n.d).

كما تتلخص خطوات صياغة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية فيما يلى:

- تحديد الرؤية، خلال توصيف الأوضاع المستقبلية للاقتصاد المحلى للمدينة أو المنطقة، استناداً إلى العناصر محل التوافق بين الشركاء المجتمعيين/ أصحاب المصلحة.
- صياغة الأهداف بأجالها الطويلة والمتوسطة وقصيرة المدى، على أن يقترن ذلك بوضع معايير الأداء القابلة للقياس، وداخل أطر زمنية محددة.
- تصميم البرامج والمشروعات، وتحديد أولوياتها، استناداً إلى نتائج التحليل الاقتصادى لكل منها (تحليل التكاليف-المنافع/حساب معدل العائد، تحليل فعالية التكاليف).

وفى سياق صياغة استراتيجية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلى (وهو ماينطبق على المناطق التاريخية)، يتم إجراء التحليل الرباعى (عناصر القوة- عناصرالضغف – الفرص – التهديدت) لمختلف مكونات الاستراتيجية. ونرد فيما يلى أمثلة لمؤشرات تقييم الأوضاع الاقتصادية على المستوى المحلى للمنطقة أو المدينة [1] :

[1] تتضمن قائمة المراجع الأدلة ودراسات الحالة والروابط المتصلة بموضوعات التنمية الاقتصادية المحلية، والتى تمثل أسس صياغة استراتيجيات وبرامج ومشروعات التنمية، مصنفة على النحو التالى: أ.الإطار المنهجى؛ ب. التمويل؛ جـ. المتابعة والتقييم؛ د. استهداف

- عناصر القوة (الأصول المحلية): توافرالمهارات المطلوبة لدى عنصر العمل، ملاءمة مستويات الأجور، استقرار الأوضاع الأمنية، توافر شبكات النقل والانتقال، ارتفاع مستويات الإنتاجية لدى منشآت الأعمال، وجود منشآت للتعليم والتدريب.
- عناصر الضعف (معوقات النمو): تزايد معدلات الفقر، تعقد اللوائح والإجراءات المرتبطة بممارسة الأعمال، تدهور مستويات البنية الأساسية، انخفاض مستويات الصحة العامة، ارتفاع معدلات الجريمة.
- الفرص (الظروف الخارجية المواتية): الاستفادة من التطورات التكنولوجية، والاتفاقيات التجارية الجديدة، والتطوير فى مجال السياسات الاقتصادية على المستوى الكلى، واتساع الأسواق المتاحة، وتطور شبكات النقل الجوى، والمجالات الجديدة للمهارات المكتسبة لدى عنصر العمل.
- التهديدات (الظروف الخارجية غير المواتية): التغيرات الديموجرافية، انخفاض مستويات النشاط الاقتصاى على المستوى العالمى، أو فقدان الأسواق لأسباب محتلفة، عدم استقرار اسعار الصرف المؤدى إلى خفض معدلات الاستثمار، هجرة المتعلمين،.....

واتفاقا مع منظور المنهج المتكامل للتنمية الاقتصادية المحلية الذى يلائم تطبيقه أوضاع المدن التاريخية، مع أهمية التطويع للظروف المتفردة لكل منها، أصدرت منظمة اليونسكو فى عام ٢٠١١ توصياتها بشأن النسق الحضرى التاريخى [1] – Historic Urban Landscape HUL، والتى لخصت أهدافها فى إرشاد المؤسسات والجهات المعنية والمجتمعات المحلية بالمدن والمناطق التاريخية إلى كيفية الوصول للتوافق بين متطلبات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث بالمناطق التاريخية– من جانب – والتنمية الاقتصادية والمجتمعية بتلك المناطق – من جانب آخر.

ومن هذا المنظور، تصنف الأدوات الموصى باستخدامها إلى أدوات تتصل بكل من: عمليات التخطيط، والمشاركة المجتمعية، والجوانب التنظيمية، والتمويل (متضمناً جوانب التقييم

المناطق الحضرية/استراتيجيات الإحياء العمرانى؛ هـ. إدماج الفئات منخفضة الدخل والتى يصعب إيجاد فرص عمل لها؛ ز. دراسات حالة فى مجال التنمية الاقتصادية المحلية؛ روابط لمواقع المؤسسات المعنية بالتنمية الاقتصادية المحلية.

[1] تعرض اليونسكو التجارب العالمية التالية فى مجال تطبيق توصياتها بشأن النسق الحضرى التاريخى، والنى تمت، أو تعد قيد التنفيذ، فى المدن التاريخية التالية: بالارات–ملبورن (استراليا)؛ شنغهاى (الصين)؛ سوجو (الصين)؛ كوينكا (إكوادور)؛ روالبندى (باكستان)؛ زنجبار (تنزانيا)؛ نابولى (إيطاليا)؛ أمستردام (هولندا).

UNESCO, The HUL Guidebook – A Practical Guide to UNESCO's Recommendations on the Historic Urban Landscape. Paris, 2016, pp.17-50

الاقتصادى، والمشاركة بين القطاعين الحكومى والخاص، وإشراك مؤسسات التمويل الخارجية)، وفق مايتضح بالشكل التالى:

شكل رقم (٣-٢)

الإطار المتكامل لأدوات النسق التاريخى الحضرى

المصدر: UNESCO (2016).The HUL Guidebook – A Practical Guide to UNESCO's Recommendations on the Historic Urban Landscape. Paris.

٣-٢-٢ مناهج التقييم الاقتصادى لمشروعات الحفاظ على أصول التراث الثقافى ذات القيم التراثية الاستثنائية (مساجد – كنائس – متاحف – بيوت ومعالم أثرية -.....) – والتجارب العالمية المطبقة لها

تنصب مناهج التقييم الاقتصادى لمشروعات الحفاظ على أصول التراث الثقافى ذات القيم التراثية الاستثنائية على تقدير الأثر الاقتصادى لتلك المشروعات، وفقا لتقديرات المنافع الصافية التى تترتب فى مجالات الاستخدام المختلفة، والتي تشتمل علي انشطة السياحة والخدمات المرتبطة بها والقطاع العقاري والاقتصاد التشاركي والانشطة المرتبطة بالثقافة والابتكار بالاضافة الي كافة الانشطة الاخري الهادفة الي تحسين مستويات جودة الحياه والرفاه الحضرية.

ويتضح من الجدول التالي رقم (٣-١) نوعية الاثار المترتبة علي مشروعات الحفاظ علي اصول التراث الثقافي وانواع المؤشرات المرتبطة بها:

جدول رقم (٣-١)

مناهج التقييم الاقتصادى لمشروعات الحفاظ على أصول التراث الثقافى ذات القيم التراثية الاستثنائية

نوعية الأثر	أنواع المؤشرات
السياحة والترويح (الفعاليات الثقافية واستخدامات الأصول التراثية)	الطلب السياحى/العرض السياحى (استخدام مباشر للتراث الثقافى)
	الطلب والعرض للمرافق والخدمات والفعاليات المرتبطة بالتراث الثقافى
الأنشطة المرتبطة بالثقافة والابتكار	نمو الأنشطة ذات الطابع الابتكارى
	العمالة فى الأنشطة ذات الطابع الابتكارى
الأنشطة المرتبطة بخدمات الأغذية والمشروبات	نمو أنشطة شركات الأغذية والمشروبات
	العمالة فى الأنشطة المرتبطة بخدمات الأغذية والمشروبات
الترابط الاجتماعى والمجتمعى	الاقتصاد التشاركى
	الهبات والتبرعات للحفاظ على التراث الثقافى
	أنشطة الرعاية الاجتماعية
القطاع العقارى	النمو الحضرى (البنية الأساسية، التغيرات فى استعمالات الأراضى، تحسين المساحات العامة)
	التجديد الحضرى (تجديد المبانى، إعادة الاستخدام التكيفى للمبانى التاريخية، زيادة معدلات الإشغال)
	العمالة فى الأنشطة المرتبطة بالقطاع العقارى
مستويات جودة الحياة/الرفاه الحضرى	مستويات الصحة العامة
	تحسين المستويات العامة للأمن
	تحسين مستويات جودة الحياة
	تحسين نوعية النسق الحضرى
معدلات العائد المالى	الإيرادات الحكومية

المصدر : من إعداد الباحثة، إستناداً إلى :

Gravagnuuolo, A. and Girar, L.F. "Multicriteria Tools for the Implemention of Historic Urban Landscape", Quality Innovation Prosperity, Vol.21, No. 1 (2017).

ولأغراض تقدير الأثر اقتصادى، يلزم تناول الجوانب التالية:

أ. تعريف أنواع المنافع/القيم التى ترتبط بأصول التراث الثقافى؛

ب. تصنيف أساليب التحديد الكمى لتلك القيم؛

جـ. تطبيق أساليب تحليل المنافع والتكاليف ومعدلات العائد الاقتصادى.

ويرد فيما يلى عرض لأطر التحليل التى يتم بها كل من الجوانب الثلاث لمنهجية تقدير الأثر الاقتصادى:

٣-٢-٢-١ تعريف أنواع المنافع/القيم التى ترتبط بأصول التراث الثقافى

تشتمل الأدبيات الاقتصادية وتطبيقاتها فى التجارب العالمية على تصنيف المنافع/القيم المرتبطة بأصول التراث الثقافى إلى قيم اقتصادية وقيم اجتماعية وثقافية. ولكل من هاتين المجموعتين الرئيسيتين تصنيفاتها الفرعية، وفقاً لم يتبين من الشكل التالى:

شكل رقم (٣-٣)

تعريف أنواع المنافع/القيم التى ترتبط بأصول التراث الثقافى

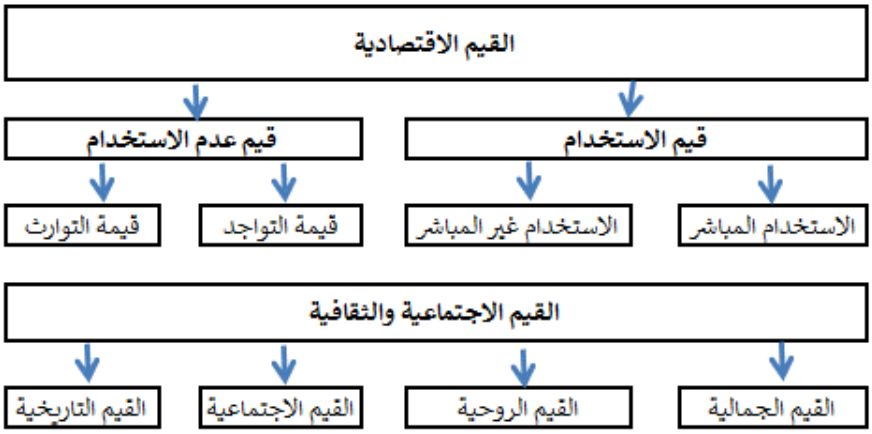

المصدر : من إعداد الباحثة.

٣-٢-٢-٢ تصنيف أساليب التحديد الكمى للقيم المرتبطة بالتراث الثقافى

تشتمل الأدبيات الاقتصادية والتجارب العالمية المتصلة بالحفاظ على التراث الثقافى والأحياء العمرانى بالمناطق التاريخية على تناول سبعة أنواع من أساليب التحديد الكمى للقيم (المنافع) المرتبطة بالتراث الثقافى، وينحو البعض إلى إدماج أكثر من نوع تحت تصنيف عام لتلك الأنواع. ولكن دون إضافة أو استبعاد لأى من الأنواع السبع، والتى تتبين فيما يلى[1]:

- **اسلوب التسعير بالأسواق**

ويتم من خلاله حساب العائدات التى تحققها رسوم دخول المناطق الأثرية وبذلك يتم تحديد وقياس مدى القيمة التى يمنحها الناس لذلك الموقع. كما أن مناطق التراث الثقافى قد تجتذب العديد من الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة تلك المتعلقة بالسياحة (متضمنة الفنادق والمطاعم والمحال التجارية والحرف ووسائل النقل وخدمات الإرشاد)، حيث يمكن استخدام الاساليب المعتادة لتقييم تلك المنافع.

- **أسلوب النفقات التعويضية**

[1] Nijkamp, P. (2012). Economic Valuation of Cultural Heritage, in: Economics of Uniqueness, International Bank for Reconstruction and Development/the World Bank, pp.75-102

ويكون ذلك بحساب النفقات التى تتكلفها عملية توفير بديل للموقع التراثى. إلا أنه من عيوب هذا الأسلوب صعوبة استبدال العديد من مناطق التراث الثقافى.

- **أسلوب نفقات السفر**

يعتمد هذا الأسلوب على البيانات الخاصة بالنفقات الإجمالية التى يقوم الزائرون بسدادها عند ترددهم على الموقع الأثرى. وعلى ذلك، فإن التغيرات فى إجمالى نفقات السفر تمثل منحنى متطلباتهم من الخدمات التى يوفرها الموقع. ويمثل هذا الأسلوب تقييما للمنافع الترفيهية ولذلك يتم استخدامه على نطاق واسع.

- **أسلوب الراحة والرفاهية**

يقوم هذا الأسلوب على قياس مدى تأثير عنصر الراحة والرفاهية على أسعار المبانى بمناطق التراث مع ثبات العناصر الأخرى كالحجم والمرافق المتوافرة به، باعتبار أن قيمة المبنى تتحدد وفقاً لعناصر عدة، منها: المواصفات الداخلية ومدى الملاءمة لأداء الوظيفة المحددة لها.ويعتمد التقييم من هذا المنظور على نظم إحصائية تعرف بأساليب الراحة والرفاهية بشرط توافر العناصر الكافية من البيانات.

- **أسلوب التجربة الاختيارية**

ويتم من خلاله المقارنة بين مجموعات مختلفة من الخصائص. ويعتمد هذا الأسلوب على استخدام سلسلة من المجموعات الاختيارية جيدة التعريف (تشتمل كل مجموعة على ثلاثة خيارات)، حيث يكون على القائمين بتلك التجربة اختيار أكثر الحزم نفعاً من الناحية الاستهلاكية، ويكون لكل من الحزم الاستهلاكية خصائص تتمثل إحداها فى السعر.

- **أسلوب تبادل المنافع**

ويعتمد على إمكانية استخدام التقديرات (التى يتم تحديديها بأى من الأساليب السابقة) الخاصة بسياق بعينه فى تحديد القيم الخاصة بسياق آخر. وعلى سبيل المثال، فإن الأسلوب المطبق فى تقدير المنافع التى يحققها السائحون أثناء زيارتهم لأحد المعالم الأثرية يمكن تطبيقه على معلم آخر مع مراعاة ضرورة تشابه السلع والخدمات المتاحة فى الموقعين.

- **أسلوب التقييم المشروط**

يعتمد هذا الأسلوب على توجيه الأسئلة المباشرة للمستخدمين عن مدى استعدادهم للإنفاق فى سبيل الاستمتاع بالتراث الثقافى مع الوصف التفصيلى له وبيان إمكانية الاستمتاع به. ويمكن

استخدام هذا الأسلوب فى تحديد التغيرات المحددة فى المنافع التى سيحققها المشروع لمقترح على الموقع التراثى. وغالباً مايستخدم هذا الأسلوب فى قياس المنافع الجمالية لتحديد قيمة الوجود.

ويعتبر هذا الأسلوب هو الأكثر انتشاراً فى مجال التقييم الاقتصادى لمنافع الأصول العمرانية بمناطق التراث الثقافى، حيث يعتمد على عمليات حصر كمية لاستعدادات الأفراد لدفع مبالغ مالية فى مقابل الحفاظ على الأصل العمرانى أو تحسينه أو تقليل الضرر عليه، وذلك من خلال سؤالهم عن ذلك فى استبيانات خاصة.

٣-٢-٢-٣ تطبيق أساليب تحليل المنافع والتكاليف ومعدلات العائد الاقتصادى

تتمثل أساليب التحليل فى كل من أسلوبى تحليل المنافع والتكاليف، وتحليل فعالية التكاليف (فى حال المقارنة بين أكثر من بديل لتنفيذ أحد المشروعات، وهو ماينطوى ضمناً على ثبات المنافع عبر البدائل محل التقييم المقارن)، مع تقدير معدل العائد الاقتصادى، باستخدام سعر الخصم الاجتماعى الملائم.

وكنموذج لتطبيق منهج التكاليف-المنافع، يرد فيما يلى عرض لتقييم مشروع الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بمدينة فاس القديمة – المملكة المغربية[1]

استهدف المشروع – الذى شارك فى تمويله البنك الدولى ومنظمة اليونسكو – حفظ التراث الثقافى بمدينة فاس التاريخية بالمملكة المغربية، مع إيلاء اهتمام خاص للتراث العمرانى والبيئة الحضرية. واستهدف تحقيق هذا الهدف عن طريق التوسع فى، والإسراع بمعدلات حفظ التراث، وتعزيز جهود المشاركة بين القطاعية الحكومى والخاص، والحد من معدلات الفقر عن طريق التنمية المجتمعية وتطوير مجالات جديدة للأنشطة الاقتصادية.

واستناداً إلى تقرير تقييم عمليات تنفيذ المشروع، تضمنت عملية التقييم المكونات التالية:

- **المكونات الأساسية للمشروع:** حددت مكونات المشروع، أو مخرجاته المستهدفة، كالتالى:
  أ) صياغة إطار للحوافز المؤدية إلى الحفاظ على التراث الثقافى بالمدينة؛
  ب) تحسين عمليات الوصول إلى قلب المدينة؛
  ج) تحسين العناصر البيئية بالمدينة؛
  د) استخدام عمليات الإحياء العمرانى وإعادة التاهيل للحد من معدلات الفقر؛
  هـ) تعزيز القدرات المؤسسية على المستوى المحلى للمدينة.

[1] World Bank. Implementation Completion Report for the FES Medina Rehabilitation Project – Finance, Private Sector and Infrastructure, Middle East and North Africa - Report No. 35074, Washington, DC, 2006, various pages.

- **مصفوفة الأهداف والنتائج، ومؤشرات الأداء** لكل من مكونات المشروع، حيث تمت صياغتها بعد التشاور مع مؤسسات التنمية والمجتمعات المحلية.
- **تقييم الأهداف الإنمائية للمشروع وعناصر تصميمه:** تمت مراجعة الأهداف الإنمائية وعناصر التصميم على النحو الذى ورد بخطة المشروع، وتلى ذلك إجراء عمليات متابعة وتوثيق للنتائج، ثم تعديل الأهداف والتصميم وفق نتائج عمليات المتابعة.
- **هيكل تمويل المشروع:** مصنفاً تبعاً لمكونات المشروع، وجهات التمويل، ومراحل التنفيذ.
- **مستويات إنجاز الأهداف والمخرجات المتحققة:** حسبت درجات لإنجاز للأهداف والنتائج المتحققة، تبعاً لمكونات المشروع. قدرت مستويات الإنجاز خلال مراحل التصميم فى صورة نسب مئوية، مع اقتران التقدير الكمى بتحليل للعوامل التى أدت إلى المخرجات والنتائج المتحققة.
- **التكاليف والمنافع الاقتصادية،** مصنفة ايضاً تبعاً لمكونات المشروع ومراحل تنفيذه. وتلى ذلك مقارنة المنافع والتكاليف، وحساب معدل العائد الاقتصادى على استثمارات المشروع، وصافى القيمة الحالية باستخدام سعر الخصم الاجتماعى المعبر عن تكلفة الفرص البديلة لراس المال على مستوى الاقتصاد القومى للمملكة المغربية.
- **تقييم درجات الاستدامة للنتائج المتحققة،** استناداً إلى التقييمات المناظرة للقدرات المؤسسية، وتوافر التمويل اللازم لأعمال التشغيل والصيانة، وإمكانات توافر استثمارات مستقبلية من مصادر محلية وخارجية فى مجالات التطوير الحضرى والنشاط السياحى، وتوقعات نمو حركة السياحة والخدمات المرتبطة بها.
- **تقييم أداء المؤسسات المانحة للتمويل:** تم تقييم الأداء بالنسبة لكل من جهات التمويل – منفردة – استناداً إلى عدد من المعايير التى تنصب على التخطيط، والمتابعة، والإشراف.

وقد أظهرت الدروس المستفادة من عمليات التنفيذ أن خطط المشروع انطوت على طموحات تجاوزت القدرات المؤسسية والتمويلية، الأمر الذى اسفر عن انخفاض مستويات الإنجاز لعدد من مكونات المشروع. كما ابرزت عملية التقييم أهمية التنسيق بين كافة شركاء التنمية على المستويين القومى والمحلى، بهدف تجنب التأخير فى عمليات التنفيذ، جنباً إلى جنب مع ترسيخ مفاهيم الملكية المجتمعية للمشروعات المماثلة كمطلب اساس لضمان الاستدامة لعمليات الإحياء العمرانى وحفظ التراث الثقافى.

٣-٣ مناهج تحليل الأثر الاقتصادى لنشاط السياحة الثقافية بالمدن التاريخية، والتجارب العالمية المطبقة لها

تزخر الأدبيات الاقتصادية وتطبيقاتها فى التجارب العالمية بتقييم الأثر الاقتصادى للسياحة على قطاعات النشاط المختلفة، وبالتالى، على الاقتصادات الوطنية ككل. وتتعدد المناهج المستخدمة لتقدير هذا الأثر، وفق مايرد ذكره فى موقع تال بهذا التقرير. كما استندت عمليات التقييم فى الكثير من التجارب العالمية إلى المزج بين مناهج مختلفة، بهدف تعويض أوجه القصور التى تعترى تطبيق منهج واحد. أو للتغلب على مشكلة غياب البيانات اللازمة لتطبيق أى من المناهج، سواء من منظور الشمول أو الحداثة.

ونظراً للتنوع الكبير فى الأطر المنهجية المطبقة لتقييم الأثر الاقتصادى للسياحة، والذى يمثل مكون أساس فى التقييم المتكامل لمشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بمراكز المدن التاريخية، واستهدافاً لتحقيق إفادة يعتد بها من التجارب السابقة فى سياق عمليات تقييم مستقبلة، يتضمن (ملحق رقم 2) قائمة بالتجارب العالمية فى مجال تقييم الأثر الاقتصادى للسياحة، مصنفة وفق تطبيقاتها لمناهج التقييم المختلفة.

وقد استخلصت هذه القائمة من دراسة مستفيضة[1] تتميز بامتداد التغطية الزمنية (١٩٦٩-٢٠١١)، وشمول النطاق الجغرافى للتجارب المعروضة، وتعدد مناهج تقييم الأثر الاقتصادى للسياحة، مع الإشارة إلى محددات التقييم.

وتجدر الإشارة أن النسبة الغالبة من التجارب التى تمت تغطيتها فى هذا العمل هى لمدن أو مناطق محلية، لا لاقتصادات بكاملها. فعلى الرغم من أن المنهج المطبق يكون فى الحالتين واحداً، إلا أن التطبيق العملى قد ينطوى على اختلاف فى طبيعة المشكلات بين المستويين المحلى والكلى.

وتتمثل المناهج المستخدمة فى التجارب العالمية فى أربعة مناهج اساسية:

٣-٣-١ نموذج جداول المدخلات-المخرجات[2] (فى إطار نظام الحسابات القومية)، وهو النموذج الأكثر شيوعاً فى مجال الاستخدام، نظراً لتوافر البيانات اللازمة لتطبيقه فى معظم

[1] Mazumder, M. N., Al-Mamun, A., Quasem, A., & Mohiuddi, M., Economic Impact of Tourism - A Review of Literatures on Methodologies and Their Uses: 1969-2011. Visions for Global Tourism Industry - Creating and Sustaining Competitive Strategies. doi:10.5772/38635, 2012, various pages.

[2] أصدرت وزارة التخطيط جداول المدخلات-المخرجات عن العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦. وتشير البيانات الواردة بالجداول إلى أن عدد العاملين بنشاط الفنادق والمطاعم (المعبر عن قطاع السياحة) بلغ ٦٠٠ ألف شخص، وقدر مضاعف العمالة فى النشاط ذاته بنحو

الدول. ويتم، وفقاً لنموذج جداول المدخلات–المخرجات، عرض العلاقات التبادلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية (باستخدام التصنيف الصناعي القياسي الدولي للأنشطة الاقتصادية)، والذى يستخدم نشاط المطاعم والفنادق به للتعبير عن نشاط السياحة.

٣-٣-٢ مصفوفة الحسابات الاجتماعية [١] Social Accounting Matrix (SAM) ، والتى تستند إليها بعض تجارب تقييم الأثر الاقتصادى للأنشطة الاقتصادية المختلفة – حال توافر البيانات اللازمة. ويختلف نموذج مصفوفة الحسابات الاجتماعية عن الحسابات القومية التقليدية فى عدم اقتصاره على بيانات توليد الدخل واستخداماته، بل يمتد ليشمل أيضاً توزيع الدخل على المؤسسات (الحكومة، والشركات، والقطاع العائلى). ومن حيث علاقة المصفوفة بجداول المدخلات–المخرجات، فهى تأخذ من هذه الجداول قيم الإنفاق، مضيفة إلى ذلك قيم الناتج المحلى بأسعار السوق، وعوامل الإنتاج، والتحويلات مابين الحسابات المختلفة، والتحويلات من وإلى العالم الخارجى.

٣-٣-٣ نموذج التوازن العام المحسوب Computable General Equilibrium (CGE) Model وهو النموذج المعتمد على مصفوفة الحسابات الاجتماعية، بعد إجراء عدد من التعديلات عليها، بهدف تقييم الآثار الاقتصادية لعدد من السياسات والاتجاهات المتصلة بمجالات التنمية الاقتصادية، ومنها: سياسات الإصلاح الهيكلى، مع التركيز على السياسات المرتبطة بالإنتاج وأسعار الطاقة، وتحرير الأسعار المحلية، والإنفاق الاستثمارى والجارى، ونظم الدعم والضرائب، وإصلاح سعر الصرف وميزان المدفوعات، ومعدلات الأجور الإسمية، ومستويات البطالة، وازدواجية الأسواق مابين القطاعين العام والخاص. وواقع الأمر، أن هذا النموذج يتسم بالدقة والشمول للتطبيق فى مجال تقييم الأثر الاقتصادى للاستثمارات الموجهة إلى التنمية الاقتصادية المحلية، وخاصة فى الاقتصادات الناشئة، إلا أن قضية توافر البيانات المحدثة[٢] تحول فى الوقت الراهن دون تطبيقه فى سياق المشروعات المرتقبة للتنمية الاقتصادية على المستوى المحلى بمصر، والتى تضم المشروعات محل الدراسة لتنمية المناطق التاريخية.

١١عاملاً لكل مليون جنيه من الطلب النهائى. وتشير حسابات التشابكات الاقتصادية مع بقية قطاعات النشاط الاقتصادى إلى أن مؤشر الروابط الأمامية يقدرب ١,٤، بينما تقدر قيمة مؤشر الروابط الخلفية ب ١,٩٥.

[١] بدأ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى إعداد وإصدار مصفوفة الحسابات الاجتماعية لمصر فى عام ٢٠١٤، استناداً لجداول العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ بدأ العمل بالمصفوفة منذ مايو ٢٠١٤ نظرا لتوافر جداول العام المالي ٢٠١٠– ٢٠١١.

[٢] وفقاً لتصريحات من جانب المسؤولين بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فإن ثمة فجوة زمنية تفصل بالضرورة بين توافر البيانات الاقتصادية والمالية – من جانب – وبين إصدار مصفوفة الحسابات الاجتماعية، والتى تمثل اساسا لتطبيق نموذج التوازن

٣-٣-٤ الحسابات الفرعية للسياحة

بدأت منظمة السياحة العالمية UNWTO – في عام ١٩٩٤ – في تصميم نظام الحسابات الفرعية للسياحة، بهدف إتاحة إطار متكامل لقياس الإنتاج والاستهلاك والعمالة والمتغيرات الاقتصادية الأخري ذات الصلة بالنشاط السياحي من منظوري الطلب والعرض، وبالاعتماد علي مبادئ وأسس الحسابات القومية، وعلى نحو يجعل هذا النظام تابعاً للحسابات القومية. وجاء تصميم الإطار المنهجى لنظام الحسابات الفرعية للسياحة بصورته الحالية (UNWTO Recommended Methodological Framework: 2008) نتيجة للتعاون بين منظمة السياحة العالمية والمكتب الإحصائي الأوروبيEUROSTAT، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD. وتلى ذلك، قيام دول عدة بالبدء فى تطبيق هذا المنهج بهدف تقييم حجم وأهمية قطاع السياحة داخل اقتصاداتها. وتشير تقارير منظمة السياحة العالمية أن عدد الدول التي تقوم فى الوقت الراهن بتطبيق نظام الحسابات الفرعية للسياحة يتراوح ما بين ٦٠ و٧٠ دولة. وتشير وزارة السياحة المصرية – وحدة الحسابات الفرعية للسياحة – إلى أن المنهجية المستخدمة في إعداد الحسابات الفرعية للسياحة في مصر تتوافق مع الإطار المنهجي الموصي به من قَبِل منظمة السياحة العالمية، بالإضافة إلي اتساقها مع تصنيف الصناعات السياحية وفقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحَّد للأنشطة الاقتصادية (International Standard of Industrial Classification -ISIC 4).

وتعتمد منهجية إعداد الحسابات الفرعية للسياحة علي مفهوم الطلب في الأساس حيث يجري تحليل السياحة من منظورمستهلك الخدمة وليس من منظور عارض الخدمة. ويجري تقدير الطلب السياحي بأشكاله المختلفة، وكذا الإنفاق السياحي (النقدي والعيني) ثم مقابلة الإنفاق السياحي الكلي، والذي تم تقديره بشكل مستقل بجانب العرض السياحي والذي يتضمن حسابات الإنتاج للصناعات السياحية، وكذا الواردات من المنتجات السياحية وفقاً لمفاهيم الحسابات القومية، وذلك لاستخلاص نصيب السياحة من القيمة المضافة ومدي مساهمتها في توليد الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن استخلاص المؤشرات الأخرى الدالة علي إسهاماتها في ميزان المدفوعات، والإيرادات العامة للدولة، والتشغيل.

ويشتمل الإطار المنهجى للحسابات الفرعية للسياحة على عشرة جداول اساسية، تتناول جانبى الطلب والعرض لنشاط السياحة، وفقاً لما يتضح بالشكل والتفصيل التاليين:

العام المحسوب. وجاءت تلك التصريحات فى سياق التعليق على إصدار مصفوفة الحسابات الاجتماعية للاقتصاد المصرى فى عام ٢٠١٤ باستخدام البيانات المالية والاقتصادية لعام ٢٠١١.

شكل رقم (٣-٤)

الإطار المنهجى للحسابات الفرعية للسياحة – جداول الطلب والعرض

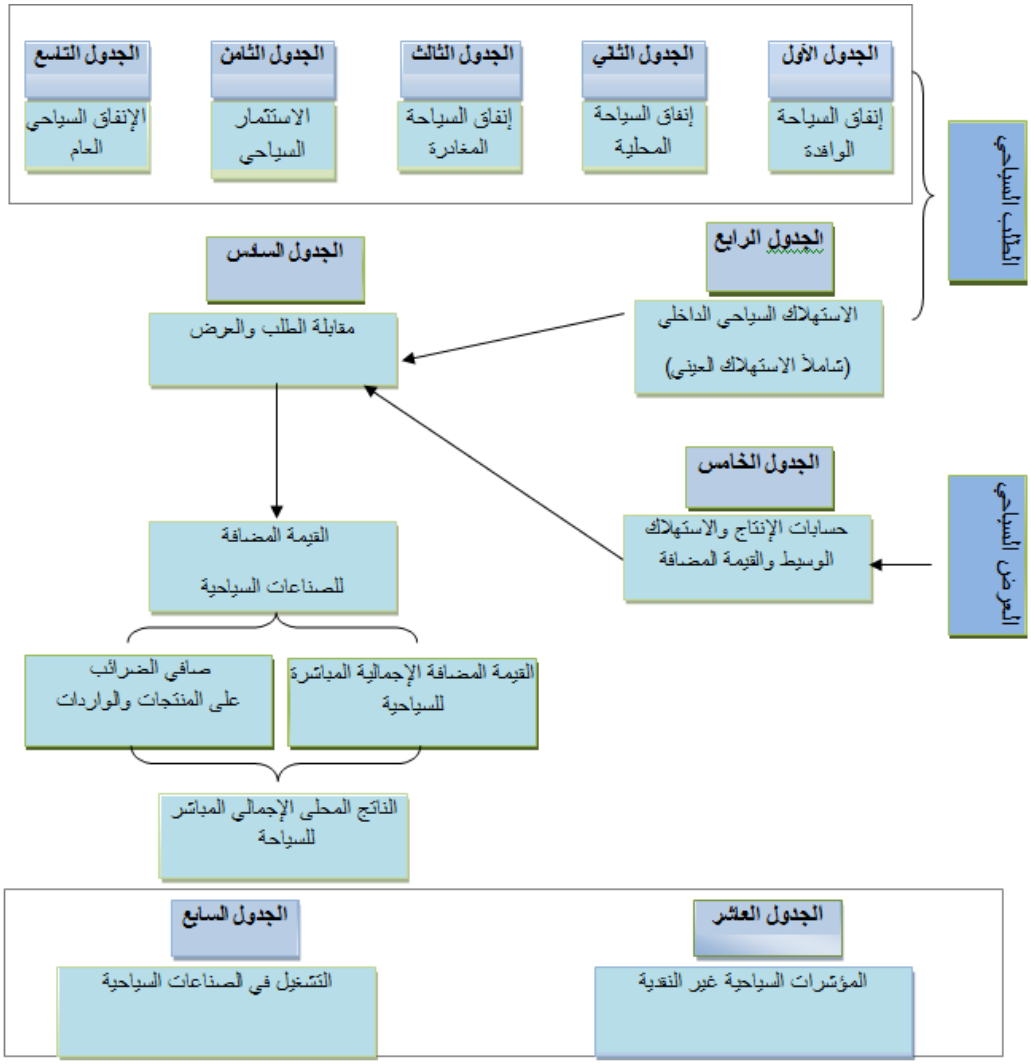

المصدر: وزارة السياحة – وحدة الحسابات الفرعية للسياحة http://tsa.tourism.gov.eg/

٣-٣-٤-١ توصيف جداول الحسابات الفرعية للسياحة

تشتمل جداول الحسابات الفرعية للسياحة على جداول الطلب والعرض السياحى :

أ. جداول الطلب السياحي

تتضمن جداول الطلب السياحى أربع جداول أساسية :

- جدول إنفاق السياحة الوافدة: تشير السياحة الوافدة الأشخاص غير المقيمين في النطاق الاقتصادي للبلد المعني، ويوضّح هذا الجدول استهلاك السياحة الوافدة، وفقاً لتصنيف المنتجات ومجموعات السائحين. ويبين الجدول قيم الإنفاق السياحي للسائحين الأجانب (أفراد وأفواج).

- جدول إنفاق السياحة المحلية: ويعبرعن إنفاق السياح من المقيمين داخل النطاق الاقتصادي للبلد، سواء كان ذلك في إطار رحلة محلية داخل البلد، أو جزء من رحلة خارجية إلي بلد آخر بشرط أن يكون الإنفاق تم داخل بلد الإقامة، ويوضح هذا الجدول استهلاك السياحة المحلية، وفق تصنيف المنتجات ومجموعات الزوار المقيمين، ويتمثل في إنفاق كلٍ من المصريين والأجانب المقيمين.
- جدول إنفاق السياحة المغادرة: يقصد بالسياحة المغادرة أنشطة الأشخاص المقيمين خارج النطاق الاقتصادي للبلد، سواء كانت رحلة خارجية إلي بلد آخر أو جزءً من رحلة محلية داخل البلد، ويوضّح هذا الجدول استهلاك السياحة المغادرة، وفق تصنيف المنتجات ومجموعات السائحين، سواء كانوا معتمرين أو حجاج أو مسافرين للخارج لأغراض أخرى.
- جدول إنفاق السياحة الداخلية: يوضّح هذا الجدول الإنفاق السياحي المناظر لكل شكل من أشكال السياحة بالإضافة إلى الاستهلاك العينى، وهو جدول مشتق من الجدولين الأول والثاني .

ب. جداول العرض السياحي

تتضمن جداول العرض السياحى ستة جداول أساسية :

- جدول حسابات الإنتاج للصناعات السياحية: يوضّح الجدول حسابات الإنتاج لصناعة السياحة، والصناعات الأخرى المرتبطة بها، وهو مستقل تماماً عن حسابات الإنفاق الاستهلاكى، ومن ثم، فإن الجدول يعكس جانب العرض للمُنتج السياحى على مستوى المجموعات السلعية والخدمية بقطاع السياحة، بالإضافة إلى السلع والخدمات المرتبطة بالقطاع.
- جدول العرض المحلي والاستهلاك السياحي الداخلي: يحقق المقابلة بين العرض والطلب، ووفقاً لوزارة السياحة، فإن هذا الجدول يمثل جوهر الحسابات الفرعية للسياحة، حيث يظهر العرض الكلي لكافة المنتجات بسعر المشتري، وما يستخدمه نشاط السياحة من جملة المعروض. كما يتضمن حساباً للقيمة المضافة للسياحة، ومساهمة السياحة فى الناتج المحلى الإجمالي ومكوّنات كلٍ منها.
- جدول العمالة في الصناعات السياحية: يعرض العمالة فى الأنشطة السياحية، مع التمييز بين أعداد الوظائف، وحالة العمل، وعدد المشتغلين، والمنشآت السياحية.
- جدول التكوين الرأسمالي الثابت للصناعات السياحية: يتناول التكوين الرأسمالى الثابت المتعلق بإنتاج الأصول غير المالية المرتبطة بنشاط السياحة (تشير وزارة السياحة الى أن الجدول رقم ٨ الخاص بالاستثمار السياحى مؤجل إعداده بناءً على توصية منظمة السياحة

العالمية UNWTOنظراً لعدم الاتفاق بعد على إطار فكري موحّد، ولعدم توافر معظم البيانات الإحصائية المطلوبة في غالبية الدول).

- جدول الاستهلاك السياحي الجماعي: يعرض استهلاك الخدمات العامة المتعلقة بالسياحة (تشير وزارة السياحة الى أن الجدول رقم ٩ الخاص بالإنفاق السياحى العام مؤجل إعداده بناءً على توصية منظمة السياحة العالمية UNWTOنظراً لعدم الاتفاق بعد على إطار فكري موحّد، ولعدم توافر معظم البيانات الإحصائية المطلوبة في غالبية الدول).
- جدول المؤشرات غير النقدية: يتناول بعض المؤشّرات غير النقدية، مثل الحركة السياحية، والليالى السياحية والنشاط السياحى.

٣-٣-٤-٢ مجالات استخدام بيانات الحسابات الفرعية للسياحة لقياس الأثر الاقتصادى للسياحة الثقافية بالمدينة التاريخية

تتعدد مجالات استخدام بيانات الحسابات الفرعية للسياحة لقياس الأثر الاقتصادى للسياحة الثقافية بالمدينة التاريخية :

- قياس مدى مساهمة أنشطة السياحة الثقافية بالمنطقة التاريخية فى توليد فرص العمل وزيادة الدخول والتشجيع على تنمية المشروعات الصغيرة المرتبطة بالسياحة فى مختلف مناطق القاهرة التاريخية
- قياس توزيع الدخول المتولدة من الأنشطة السياحية المختلفة (الفنادق/ شركات السياحة/ خدمات الإرشاد السياحى/النقل السياحي/الأنشطة التجارية/..).
- تقدير حجم الإنفاق السياحي،(سياحة وافدة / سياحة محلية)
- توفير بيانات عن حجم العمالة السياحية وهيكلها، وفق تصنيفات الأنشطة الفرعية والتصنيف المهني، وأيضاً وفقاً لدرجة استقرارية العمل (دائم/ مؤقت) ومستويات الأجور، والمرتبات للعاملين بالسياحة
- تقدير حجم التسرّب الخارجي لقطاع السياحة (مثل: واردات الأطعمة والمشروبات/التحويلات للخارج من مرتبات وعوائد استثمار ورأس مال).
- قياس مدى تأثير قطاع السياحة الثقافية على القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- إعداد الخطط والموازنات لنشاط السياحة الثقافية على المستوى المحلى.
- تصميم برامج التنشيط والترويج للسياحة الثقافية بالمنطقة.

- تسهيل إجراء المقارنات الدولية على أسس ومفاهيم موحّدة مما يساعد في التقدير الدقيق لنصيب المدينة التاريخية من الإيرادات السياحية،علاوة على التخطيط الاستراتيجي لترويج المُنتج السياحي الخاص بها، ورفع درجة تنافسيتها.

واستتباعاً لتناول مناهج تقييم الأثر الاقتصادى للسياحة، يرد فيما يلى عرض تفصيلى لتجربتين فى مجال تقييم الأثر الاقتصادى وهما:

أ. تطبيق نموذج جداول المدخلات-المخرجات لتقدير أثر نشاط السياحة على الاقتصاد المصرى؛

ب. استخدام جداول حسابات السياحة الفرعية لتقدير أثر نشاط السياحة على اقتصاد المملكة العربية السعودية.[١]

٣-٤ دراسة الأثر الاقتصادى الفعلى لقطاع السياحة على الاقتصاد المصرى[٢]

- استهدفت الدراسة تقدير الأثر الاقتصادى الفعلى لقطاع السياحة على الاقتصاد المصرى ككل، خلال الربط بين البيانات المتاحة عن إنفاق السائحين الأجانب على السلع والخدمات داخل وخارج الفنادق والمطاعم وبين النشاط الاقتصادى، متمثلاً فى الإنتاج/المبيعات، والدخل والتوظف. ولتحقيق هذا الهدف، ركزت الدراسة على قضية قصور المعلومات المتاحة عن السياحة فى مصر، وتلى ذلك تقدير الأثر الاقتصادى لإنفاق السائحين الأجانب على الاقتصاد المصرى.
- وفيما يتصل بالبيانات المتاحة عن السياحة، أظهرت الدراسة القصور المتمثل فى أنه – وفقاً لبيانات الحسابات القومية فى مصر – فإن الفنادق والمطاعم (النشاط الوحيد الذى يمثل قطاع السياحة)، أسهمت السياحة بـ ١.٣% من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٩٩/١٩٩٨. كما أن نسبة العمالة فى قطاع الفنادق والمطاعم كانت مقاربة لنظيرتها بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى، حيث بلغت ١% من إجمالى العمالة بالاقتصاد القومى. وتبرز الدراسة الحقيقة المتمثلة فى أن هذه المؤشرات تقلل من قيمة المساهمة الفعلية لقطاع السياحة فى النشاط الاقتصادى، وذلك للأسباب التالية:

---

[١] تم اختيار تجربة المملكة العربية السعودية باعتبارها دراسة حالة تضمن استخدام منهج الحسابات الفرعية للسياحة لتقدير الاثر الاقتصادي لنشاط الساحة علي مستوي المناطق السياحية للدولة

[2] Tohamy, S., & Swinscoe, A., The Economic Impact of Tourism in Egypt, Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper no. 40, 2000, various pages.

أ) صعوبة تقدير أثر إنفاق السائحين على الأطعمة والمشروبات خارج الفنادق والمطاعم، والخدمات العقارية، والتسوق، وجميعها ترتب آثاراً على قطاعات نشاط متعددة، منها الصناعات الغذائية، وتجارة التجزئة، والإسكان، والخدمات العقارية.

ب) بالنسبة للأنشطة وثيقة الصلة بالسياحة، مثل شركات السياحة ومتاجر الحرف والهدايا، والأنشطة الترفيهية، فهى موزعة على قطاعات إجمالية، منها النقل والمواصلات، والتجارة والتمويل، والتأمين، حيث يصعب الفصل فيها بين نصيب إنفاق السائحين الإجانب وإنفاق المواطنين المقيمين.

- وقدرت الدراسة أن الواقع الفعلى يتمثل فى أن إنفاق السائح الأجنبى على المطاعم والفنادق لايزيد عما نسبته ٣٠%- ٤٠% من إجمالى إنفاقه خلال إقامته، بينما النسبة المتبقية (٦٠%-٧٠%) يتم إنفاقها فى قطاعات أخرى كالمواصلات، والأنشطة الترفيهية والثقافية، وتجارة التجزئة، وغيرها. واستطردت الدراسة بالإشارة إلى مايرد بتقارير المنظمة العالمية للسياحة بهذا الشأن، ومؤداه أنه: " إذا ما أخذنا فى الاعتبار الآثار غير المباشرة لإنفاق السائح لوجدنا قطاعاً واحداً لايتأثر بهذا الإنفاق، هو قطاع الدفاع". وقد خلصت الدراسة إلى أن الآثار المباشرة لإنفاق السائحين الأجانب تعادل مايقرب من أربعة أمثال النسبة المدرجة فى الحسابات القومية لقطاع الفنادق والمطاعم (والتى كانت تقدر بنسبة ١% من الناتج المحلى الإجمالى). وبالنسبة للعمالة المرتبطة ارتباطاً مباشراً بهذا الإنفاق فقد قدرت بـ ٥.٧% من إجمالى عدد العاملين فى كافة القطاعات الاقتصادية، وذلك مقارنة بنحو ٠.٩% من ذلك الإجمالى، وفقاً لبيانات الحسابات القومية لقطاع الفنادق والمطاعم. ومن ثم، فإن هذه التقديرات التى تعبر عن المساهمة الأكبر للنشاط السياحى فى الاقتصاد القومى تعزى إلى تقييم الدراسة لآثار إنفاق السائحين الأجانب وعدم الاقتصار على الإنفاق داخل المطاعم والفنادق، والذى لايتجاوز ٣٠%-٤٠% من إنفاق السائحين.
- وقد رأت الدراسة أن أسلوب التعامل مع أوجه القصور المشار إليها إنما يتمثل فى الاستناد إلى الحسابات الفرعية لقطاع السياحة، والذى كانت الدول المتقدمة قد انتهجته، بينما لم تكن مصر قد بدأت فى بنائه بعد. وفى ظل ذلك الوضع، انتهجت الدراسة خطة لتقييم الأثر الاقتصادى للسياحة تستند إلى المزج بين :

أ) نموذج جداول المدخلات-المخرجات.

ب) تقدير إنفاق السائحين على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ت) تقييم الأثر الاقتصادى، وفق ما يلخصه الشكل التالى:

شكل رقم (٣-٥)

مكونات ومراحل تحليل الأثر الاقتصادى لقطاع السياحة

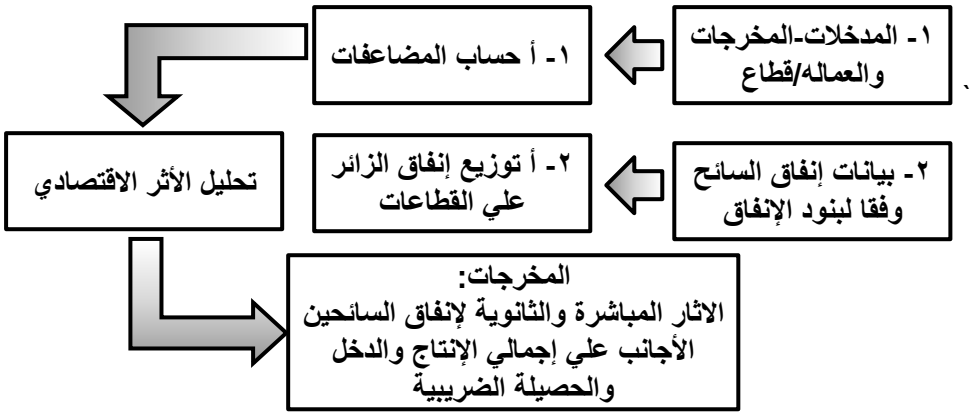

المصدر: Tohamy, S., & Swinscoe, A.,The Economic Impact of Tourism in Egypt. Egyptian Center for Economic Studies. Working Paper no. 40, 2000

ونرد فيما يلى الإطار المنهجى لكل من مراحل تحليل الاثر الاقتصادى التى تضمنتها الدراسة:

المرحلة الأولى: تطبيق نموذج المدخلات-المخرجات

تم تطبيق نموذج المدخلات-المخرجات لتقدير مضاعفات الإنتاج والدخل والعمالة التى استخدمت – بدورها – لتحليل الأثر الاقتصادى لنشاط السياحة. ووفقاً للمنهج المتعارف عليه، تم استخدام الجداول التالية: جدول المعاملات (العمليات)[1]، جدول المستلزمات المباشرة[2]، وجدول المستلزمات الكلية[3]. وتلى ذلك حساب مضاعفات المدخلات-المخرجات، متضمنة:

أ) مضاعف النوع الأول: (آثار مباشرة +آثار غير مباشرة)/آثار مباشرة.

ب) مضاعف النوع الثانى: (آثار مباشر+ آثار غير مباشرة+ آثار مستحثة)آثار مباشرة.

المرحلة الثانية: تقدير إنفاق السائحين، وفقاً لبنود الإنفاق

تمت الاستعانة بنتائج الدراسات الميدانية – على المستوى القومى – التى أجريت للتعرف على متوسطات الإنفاق بالنسبة لمختلف جنسيات السائحين (متوسطات الإنفاق فى الليلة، ومتوسطات أعداد الليالى السياحية لكل جنسية). ويبين الجدول التالى تصنيف بنود الإنفاق التى

---

[1] للتعبير عن التدفقات الخاصة بالمدفوعات والمبيعات فيما بين قطاعات النشاط وبالتالى عن توزيع الناتج الكلى (إجمالى المبيعات) الخاص بكل قطاع بين المشترى الصناعى وقطاعات الطلب النهائى.

[2] المعروف باسم مصفوفة المعاملات الفنية، ويجرى استنباطه بعد إعداد جدول المعاملات، لغرض تقدير قيم المدخلات أو المشتريات التى يتطلبها كل قطاع من القطاعات الأخرى لإنتاج ماقيمته جنيه واحد من الإنتاج فى ذلك القطاع المعنى. كما تم تقدير المستلزمات المباشرة للقطاع العائلى غن طريق قسمة كل مدخل فى إنفاق الاستهلاك الشخصى على دخل عنصر العمل فى الاقتصاد.

[3] لتقدير سلسلة من الآثار المتعاقبة وغير المباشرة على القطاعات الإنتاجية، ويتم تقديرها باستخدام حساب المصفوفات.

استخدمت لأغراض الوصول إلى تقديرات الإنفاق المجمعة من منظورى التصنيف: تبعاً لكلا من الجنسية، وبند الإنفاق.

جدول رقم (٣-٢)

توزيع إنفاق السائحين على قطاعات النشاط الاقتصادى

بند الإنفاق	تطبيقاتها على قطاعات
- الإقامة خارج الفنادق	- العقارات والإسكان
- المأكولات والمشروبات خارج الفنادق	- الفنادق والمطاعم
- الإقامة والمأكولات والشروبات داخل الفنادق	- الفنادق والمطاعم
- مواصلات داخلية	- المواصلات
- المتاحف والمزارات السياحية	- الخدمات الترفيهية والثقافية
- إنفاق طبى وعلاج	- الخدمات الإجتماعية
- دراسة	- الخدمات الإجتماعية
- نفقات الترفيه والأنشطة الثقافية	- الأنشطة الثقافية والترفيهية
- التسويق	- متوسط/قطاعات تصنيع السلع المنتجة محلياً
- غيرها	- متوسط صناعات مختارة

المصدر: Tohamy, S., & Swinscoe, A.,The Economic Impact of Tourism in Egypt. Egyptian Center for Economic Studies. Working Paper no. 40, 2000

المرحلة الثالثة: تحليل الأثر الاقتصادى

تم تطبيق المضاعفات الملائمة وفقاً لبنود الإنفاق لأغراض تقدير الآثار (المباشرة، وغير المباشرة، والمستحثة) لإنفاق السائحين الأجانب. وقد استخدمت جداول المدخلات-المخرجات للعامين الماليين ١٩٩١/١٩٩٢ و١٩٩٦/١٩٩٧ لحساب المضاعفات، ولم تظهر فروق جوهرية بالنسبة للتشابكات القطاعية فيما بين العامين الماليين. وفيما يتعلق بتقيدير مضاعفات العمالة، استندت النتائج إلى بيانات التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٦، من منظور توزيع العمالة فيما بين قطاعات النشاط الاقتصادى. وتم تخفيض الأرقام لتتناسب مع تقديرات العمالة خلال العام المالى ١٩٩١/١٩٩٢، مع استخدام عدد العاملين فى كل من القطاعات البالغ عددها ٣٨ قطاعاً بغرض إيجاد مضاعفات العمالة للعام المالى ١٩٩١/١٩٩٢.

٣-٥ دراسة التأثير الاقتصادى لنشاط السياحة فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٤م-٢٠١٠م

استهدف البحث إبراز وتتبع جوانب التأثير الاقتصادى لأنشطة قطاع السياحة فى المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، بالإضافة إلى الكشف عن المؤشرات السياحية

التى تبرز التأثير الاقتصادى للأنشطة السياحية [1]. واستناداً إلى هذين الهدفين، تم تحديد سؤالى البحث على النحو التالى:

- هل ثمة تاثير اقتصادى لنشاط السياحة فى المملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة؟
- ماهى المؤشرات السياحية التى يستدل بها على التاثير الاقتصادى للنشاط السياحى فى المملكة العربية السعودية؟

ولأغراض التقييم، استخدمت بيانات الحسابات الفرعية للسياحة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة محل الدراسة. وتناولت نتائج التحليل المؤشرات التالية:

(أ) المؤشرات النقدية للنشاط السياحي: إنفاق السياحة الداخلية؛ إنفاق السياحة الخارجية؛ قيم الاستهلاك النهائي للسياحة الداخلية.

(ب) المؤشرات غير النقدية للنشاط السياحى والتى تتضمن:

- الرحلات السياحية الداخلية؛ الرحلات السياحية المغادرة؛ الليالى السياحية. وكمثال لدرجة تفصيل البيانات المستخدمة، يبين الجدول التالى التوزيع النسبى (%) لعدد الرحلات الداخلية حسب الوجهة السياحية

جدول رقم (٣-٣)

التوزيع النسبى لعدد الرحلات السياحية الداخلية حسب الوجهة السياحية

الوجهة (المنطقة)	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
مكة المكرمة	٤٣,٠٠	٣٩,٠٠	٤٠,٣٠	٣٨,٢٨	٣٨,٠٠	٤٠,٠٠	٤٤,٠٠
الشرقية	١٢,٢٢	١٣,١٥	١٣,٣٠	١٢,٠٠	١٣,١٢	١٣,٢٠	١٣,٠٠
المدينة المنورة	٩,٠٠	٩,١٣	٨,٤٠	١٣,٠٠	١٢,١٢	٩,٠٠	١٢,٠٠
عسير	٦,٤٦	٨,٠٣	٩,٠٠	١١,٣٨	٩,٠٠	١٢,٠٠	٧,١٣
الباحة	٢,٠٠	٢,٣٢	٣,٠٠	٥,٢٧	٤,٣١	٣,٠٠	٤,٠٠
المجموع (%)	٧٣,٠٠	٧٣,٠٠	٧٤,٠٠	٨٠,٠٠	٧٧,٠٠	٧٧,٢٠	٨٠,١٣
المملكة	٣٤٩٤٧	٣٠٢٣٦	٢٧٠٨٠	٢٨٥٤٩	٢٨٧٧٦	٣٢٠١٤	٢٢٧٨٠

المصدر : عنبرة بنت خميس بلال، التأثير الاقتصادى للنشاط السياحى فى المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤-٢٠١٠ . مركز بحوث الدراسات الإنسانية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٥.

مقار الإيواء، والمؤسسات السياحية. وتتبين درجة تفصيل البيانات المتاحة والمستخدمة فى البحث من الشكل التالى الذى يوضح التوزيع النسبى لمقار الإيواء فى المملكة العربية السعودية:

---

[1] عنبرة بنت خميس بلال، التأثير الاقتصادى للنشاط السياحى فى المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤- ٢٠١٠ . مركز بحوث الدراسات الإنسانية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٥، ص ٨٢٦.

شكل رقم (٣-٦)

التوزيع النسبى لمقار الإيواء فى المملكة العربية السعودية

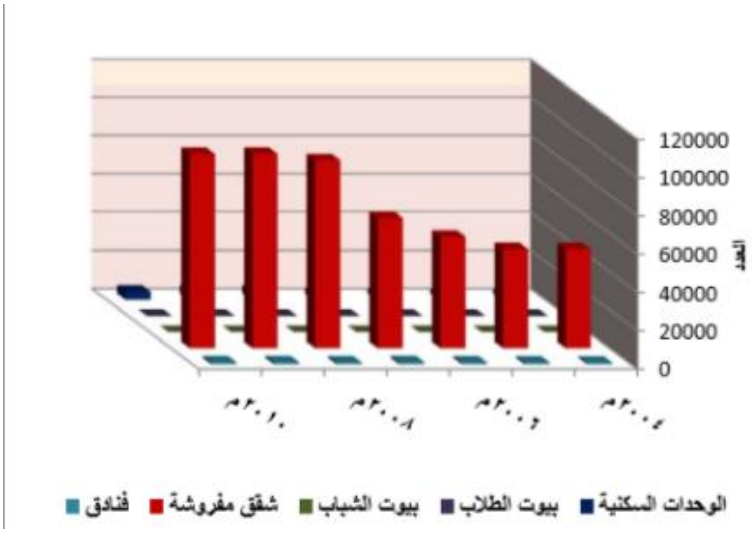

المصدر : عنبرة بنت خميس بلال، التأثير الاقتصادى للنشاط السياحى فى المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤-٢٠١٠ . مركز بحوث الدراسات الإنسانية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٥.

- حجم التوظيف. وكمثال للبيانات التفصيلية للمؤشرات السياحية التى استند إليها البحث، يبين الجدول التالى التوزيع النوعى فى عدد الوظائف المباشرة فى قطاع السياحة فى المملكة.

جدول رقم (٣-٤)

التوزيع النوعى فى عدد الوظائف المباشرة فى قطاع السياحة فى المملكة العربية السعودية

الوظائف	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	الوظائف فى٢٠١٠ (%)
الفنادق والمنتجعات	٤٦٣٦٢	٤٧٥٩٦	* ٨٥٠٣٦	١٣,٤
الشقق المفروشة	٢٣٧٣٧	٢٤٢٥٦		
المطاعم والمقاهى	٢٣١٩٨٧	٢٣٧٩٨٢	٣٠٤٧٤٥	٤٨,١
وكالات السفر والسياحة	٨٦٨٩	٩١٥٣	٦٥٥٠٥	١٠,٣
خدمات نقل المسافرين **	١٠٠٥٠٩	١٠٣٤٣١	١٦٥٥٤٤	٢٦,١
الخدمات الترفيهية	٣٤٤٧١	٣٥٢٤٠	١٢٠٨١	١,٩
خدمات غير مدفوعة الأجر	٣٤٥٨٣	٣٥٥٠٧	غير موجود	-
المجموع	٤٨٠٣٣٨	٤٩٣١٦٥	٦٣٢٩٣٨	٩٩,٨

المصدر : مؤسسة النقد العربى السعودى ، التقرير السادس والأربعون، ١٤٣١هـ، جدول رقم (١٣-٩) والتقرير الثامن والأربعون، ١٤٣٣هـ، جدول رقم (١٣-٧).

** يشمل نقل المسافرين الخطوط الجوية والسكك الحديدية وشركات النقل الجماعى ، تأجير السيارات ، ولا يشمل سائقى سيارات الأجرة .

- المؤشرات العامة للنشاط السياحى

يلخص الجدول التالى المؤشرات العامة للنشاط السياحى فى المملكة العربية السعودية، استناداً إلى تحليل جداول الحسابات الفرعية للسياحة خلال الفترة محل الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٠):

جدول رقم (٣-٥)

المؤشرات العامة للنشاط السياحى فى المملكة العربية السعودية

السنة	الوظائف المباشرة فى قطاع السياحة				إجمالى الناتج المحلى للسياحة		القيمة المضافة نسبة إسهام السياحة فى إجمالى الناتج المحلى (%)		
	إجمالى الوظائف	عدد الموظفين السعوديين (%)	إسهام قطاع السياحة		الناتج المحلى (بليون ريال)	إيراد المؤسسات السياحية	الناتج السياحى	القطاع غير النفطى	القطاع الخاص
			*	**					
٢٠٠٤	٣٣٣٥٢١	٢٠,٠	٦,٢	٧,٢	٣٤,٤	٥٧,٣	٣,٩	٧,٢	١١,٣
٢٠٠٥	٢٣٢٢٧٥	١,٥	٥,٤	٦,٢	٣٦,٥	٥٩,١	٣,١	٦,٦	١٠,٥
٢٠٠٦	٣٥٥٥٥٥	٢٢,٠	٥,٦	٦,٤	٣٥,٥	٦٠,٠	٢,٧	٥,٩	٩,٥
٢٠٠٧	٤٢٦٥٦١	٢٢,٠	٦,٤	٧,٣	٤٥,٤	٧٥,٥	٣,٢	٧,١	١١,٢
٢٠٠٨	٤٦٦٥٢٣	٢٠,٢	٦,٦	٧,٥	٥١,٦	٨٤,٥	٢,٩	٧,٥	١١,٧
٢٠٠٩	٤٧٨٩٧٩	٢٥,٧	٦,١	٦,٩	٥٥,١	٩٠,٣	٤,٠	٧,٦	١٢,١
٢٠١٠	٤٩١٧٦٨	٢٦.٠	٦,١	٦,٩	٥٨,٩	٩٦,٦	٣,٦	٧,٥	١٢,٣

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والآثار، مركز المعلومات والأبحاث السياحية، الإحصاءات السياحية ٢٠١٠، الملخص الإحصائى : ١٤ ،١٤٣٢هـ.

* النسبة المئوية لإسهام قطاع السياحة بالنسبة لإجمالى العاملين فى المملكة .

** النسبة المئوية لإسهام قطاع السياحة بالنسبة لإجمالى العاملين فى القطاع الخاص .

وقد خلص البحث إلى نتيجتين اساسيتين، مؤداهما كمايلى:

أ. أن تحليل المؤشرات العامة للنشاط السياحى يظهر وجود تأثير إيجابى واضح لهذا النشاط بصفة عامة، حتى مع وجود سمة تذبذب على قيم تلك المؤشرات من سنة إلى أخرى. وعلى سبيل المثال، تحققت زيادة فى عدد الوظائف التى تولدت فى القطاع السياحى، كما حدثت زيادة فى النسبة المئوية لعدد السعوديين الذين تم توظيفهم فى الأنشطة السياحية (من ٢٠% إلى ٢٦%). كما ارتفع عدد المؤسسات السياحية التى تضطلع بالاستثمار، أو إدارة المشروعات والأنشطة السياحية المتنوعة.

ب. تبين من تطور القيمة المضافة لقطاع السياحة – سواء فى الناتج المحلى الإجمالى على مستوى المملكة العربية السعودية، أو فى الناتج المحلى الإجمالى للقطاع غير النفطى، أو الناتج المحلى الإجمالى للقطاع الخاص – أن ثمة فرصاً واعدة متاحة لهذا القطاع، وأن القيمة المضافة له من شأنها أن ترتفع مع زيادة عمليات الاستثمار، وبصفة خاصة كلما اتسع النطاق الجغرافى لتوزيع الاستثمارات داخل المملكة، الأمر الذى يسهم –بدوره – فى تنويع مصادر الدخل المحلى وإنعاش عمليات التنمية الاقتصادية على المستويات المحلية.

وفيما يتصل بتطبيق منهج الحسابات الفرعية للسياحة، تضمن البحث التوصيتين التاليتين:

- استكمال بناء الجداول التى يتطلبها منهج الحسابات الفرعية للسياحة، كى يتحقق الهدف من استخدام هذا المنهج التحليلى، وهو تتبع الأثار الاقتصادية للأنشطة السياحية من كافة الجوانب.
- تكرار استخدام منهج الحسابات الفرعية للسياحة على المستويات الإقليمية، وتحديداً، فى مناطق السياحة الواعدة وغير التقليدية، بهدف تعزيز الدور الى يلعبه النشاط السياحى فى تلك المناطق.

بعد لقد تناول هذا الفصل دراسة تقييم الأثر الاقتصادى لمشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى، مع التطبيق على القاهرة التاريخية. وقد تمت عملية التقييم فى سياق التصدى لتساؤل هام يواجه القائمين على صياغة استراتيجيات التنمية بالمراكز الحضرية التاريخية، ومؤداه: هل تسفر الاستثمارات القائمة على التوازن بين التطوير الحضرى/الإحياء العمرانى (بما ينطويان عليه من احتمالات لنشوء آثار سلبية على بعض عناصر التراث الثقافى) – من جانب– والحفاظ على التراث الثقافى (بما قد يستوجبه من إبطاء لمعدلات التنمية الحضرية أو تضييق لنطاقيها الديموجرافى والجغرافى) – من جانب آخر– عن مردود إيجابي فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؟

واستهدافاً للوصول إلى إجابة عن التساؤل المطروح، مقترنة بعرض عناصرالتقييم لمشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى، تضمن هذا الفصل الثالث تحليلاً لأربع نقاط أساسية:

- الأبعاد الاقتصادية فى تقارير مشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية.

- مناهج تقييم الأثر الاقتصادى لمشروعات التنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية، والتى تتضمن – بدورها: منهج تحليل التنمية الاقتصادية المحلية كمنظور متكامل لأنشطة التنمية الحضربة/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمدن التاريخية – والتجارب العالمية المطبقة له، ومناهج التقييم الاقتصادى لمشروعات الحفاظ على أصول التراث الثقافى ذات القيم التراثية الاستثنائية (مساجد – كنائس – متاحف – بيوت ومعالم أثرية –.....) – والتجارب العالمية المطبقة له.
- مناهج تحليل الأثر الاقتصادى لنشاط السياحة الثقافية بالمدن التاريخية، والتجارب العالمية المطبقة لها.
- الأطر المقترحة لتحليل الأثر الاقتصادى للمشروعات المستقبلة للتنمية الحضرية/الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى بالمناطق الحضرية التاريخية بمصر.

الفصل الرابع
إدارة وتخطيط مناطق التراث الثقافى

تمهيد

يمكن تفادى العديد من التحديات التى تواجه **مناطق التراث الثقافى** إذا ما كان تخطيطها وتنميتها وإدارتها يستند إلى معايير الاستدامة والتقنيات المرتبطة بها، وذلك في ظل اطار شامل للادارة والتخطيط لتحقيق اهداف كل من الحفاظ علي التراث الثقافي والتنمية السياحية. ومن الواضح أنه توجد **علاقة تبادلية** بين إدارة مناطق التراث الثقافى والتخطيط السياحى، حيث يهدف **التخطيط السياحى** إلى تنمية وتطوير مناطق التراث الثقافى الأثرى بحيث تصبح تلك المناطق أكثر جذباً للسياح. كما يؤدى الاهتمام بمواقع وموارد التراث الثقافى من خلال نظم للإدارة تساعد على حفظ هذا التراث، الذى يعمل – بدوره –على تشجيع السياحة الثقافية وتوظيفها – إلى انعاش صناعة السياحة، والتى من شأنها الإسهام بصورة إيجابية فى الاقتصاد القومى ومن ثم، تحسين المستوى المعيشى للمجتمعات المحلية.

كذلك يمكن تحسين استدامة مناطق التراث الثقافى بصورة كبيرة إذا ما توفرت آليات كافية للرصد بهدف تقييم الأداء بصورة مستمرة وضمان جودة الخدمة وإعطاء إشارات تحذير مبكر للقيام بالأعمال التصحيحية.

و يتضمن هذا الفصل دراسة النقاط التالية:

- نظم إدارة مناطق التراث الثقافى
- التخطيط السياحى لمناطق التراث الثقافى
- خطة إدارة مناطق التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية
- متابعة وتقييم آثار الخطط المنفذة (الإدارية والسياحية)

٤-١ نظم إدارة مناطق التراث الثقافى

٤-١-١ حاجة مناطق التراث الثقافي إلى إدارة

خلت **اتفاقية التراث العالمى** الممتدة عبر أربعين سنة من مفهوم للإدارة بصورة واضحة، وإن اشتملت ضمنياً على شروط تحقيق نتائج الإدارة الفعالة لصون وحماية التراث العالمى [١].

[١] منظمة اليونسكو، ادارة التراث الثقافي العالمي، سلسة دليل موارد التراث الثقافى العالمى، نوفمبر،٢٠١٦، ص١٢.

ومع **ازدياد أدوار التراث الثقافى** التى تتعدد وتزداد مع الزمن فقد تزايدت أهمية وجود إدارة فعالة للتراث حتى تتحقق الغايات والمنافع المستهدفة من وجوده، فللآثار والممتلكات الثقافية وظائف اجتماعية واقتصادية مهمة، ولكى تتحقق تلك الوظائف لابد من إدارة فعالة تقوم بتعزيز التنوع الثقافى وتعمل على حماية البيئة الطبيعية، والسماح بالاستخدامات الملائمة (فقط) والمتواصلة للأراضى الأنشطة الاقتصادية. أى إن **الإدارة** هى سلسلة من العمليات التى توفر معاً مجموعة من النتائج من شأنها صون وحماية الأصول التراثية، بحيث تحافظ وتحمى قيم التراث وتزيد من فوائده الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مع ضمان الحماية الفعالة للأصول التراثية لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلة، ويتوقف **النظام الإدارى الفعال** على نوع الأصل التراثى وخصائصه واحتياجاته وسياقه الثقافى والطبيعى. ومن ثم، تختلف نظم الإدارة باختلاف الموارد المتاحة وغير ذلك من العوامل من "آليات التخطيط الحضرى" أو " التخطيط الاقليمى" القائمة، إلا أن هناك عناصر مشتركة فى نظم الإدارة الفعالة منها :

- أن تكون جميع الأطراف المعنية على فهم عميق مشترك للأصول التراثية.
- مشاركة الشركاء والأطراف المعنية (الدولة–المجتمع المدنى–المجمع المحلى–والمنظمات العالمية والاقليمية الفاعلة).
- تخصيص الموارد اللازمة (مادية وبشرية) مع رصد وتقييم ما يتم تنفيذه.
- بناء القدرات.
- شفافية عمل نظام الإدارة بحيث يسمح بالمتابعة والمساءلة.

٤–١–٢ الإدارة الفعالة لمناطق التراث الثقافي

من أولى الخطوات التى ينبغى اتباعها هو **تحديد مفهوم التراث** الثقافى، حيث يتعدى هذا المفهوم مجرد المعالم الفردية والمبانى مثل أماكن العبادة أو الحصون والقلاع، بل تعدى ذلك إلى توسع هائل فى نطاق أنواع الإنشاءات والأماكن التى لابد من معاملتها بوصفها تراثاً أو ما يعرف بالنطاق الأثرى، وهو الحيز الحضارى المتجانس والذى يضم مجموعة من المفردات التراثية، ويحتوى على القيم الدالة على خصائص المجتمع كالقيم العمرانية والخصائص المعمارية والعادات والتقاليد..الخ والذى قد يشمل بيئة متكاملة شاملة، كتجمع عمرانى أو مدينة عامرة أو مهجورة، وقد يكون مبنى معين قائماً منفرداً بذاته.

تتداخل مواقع التراث الثقافى مع المناطق المحيطة بها، وهو ما يتطلب العمل على حماية الأصول التراثية من التهديدات، سواء منها الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية، ولذا تستلزم، حماية التراث الثقافى استراتيجيات إدارية تُعرّف حدود مناطق الأصول التراثية، علاوة على

"المحيط" الذى يوجد فيه الأصل التراثى. ويتعين أيضاً أخذ عدد من الاعتبارات فى غمار تحديد المنطقة أو المناطق الإدارية التى ينبغى للاستراتيجيات الإدارية تناولها، ومن أهمها:

- نوع التهديدات (وإطارها الآمن)،مثل: التخريب، التوسع غير المنضبط للبيئة المبنية، والتغير المناخى.
- إلى أى مدى ستتعامل الاستراتيجيات الإدارية مع المجتمعات المحلية وغيرها من الأطراف المعنية (مفهوم المشاركة).
- الاعتراف بأن الحدود الإدارية لا تقع فقط عند حدود موقع الأصل التراثى، وهو ما يخلق تحديات إدارية جديدة للتعامل مع المواقع التراثية باعتبار أنها تعتمد على محيطها والعكس صحيح.

إن الإدارة الفعالة لمناطق التراث الثقافي تعمل على الإرتقاء بالنطاقات التراثية والحفاظ على محتواها العمرانى والتاريخى، مما يؤكد ضرورة وجود هيكل أساسى من السياسات والاستراتيجيات القانونية والإدارية والمالية والتى تضمن نجاح مشاريع التطوير والإحياء العمرانى بمواقع التراث الثقافى. كما تتطلب التعاون الدولى والاستفادة من التجارب الناجحة والرائدة للدول المختلفة، كما يؤدى اتساع نطاق التراث إلى دخول عدد أكبر من اللاعبين والمستفيدين والأطراف المعنية فى إدارة التراث. كل هذا أدى إلى ضروة التعامل من قبل الاستراتيجية الإدارية مع قضايا مثل التخطيط المكانى، والتخطيط السياحى، وسياسات التنمية الاقتصادية.

ويتضح مما سبق أنه **لإدارة فعالة لمناطق التراث الثقافي**، ينبغى على الممارسين فى مجال الحفاظ على التراث الإلمام بالروابط المتعددة القائمة بين التراث والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الأوسع نطاقاً والتى توضح عمليات التفاعل المتبادل بينها.

٤-١-٣ مكونات نظم إدارة مناطق التراث الثقافي

يتعين أن تشتمل **النظم الفعالة لإدارة مناطق التراث الثقافي** على اختلافها على بعض المكونات الأساسية أو الخصائص الأساسية فى شكل قواسم مشتركة والتى لن يخرج عنها أى نظام من نظم الإدارة الحديثة، تلك الخصائص التى تكون منظومة متكاملة لابد أن نتعامل معها بالدراسة والتحليل بهدف الوصول إلى وضع نظام حديث لإدارة تراثنا الثقافى لكى ننصح به القائمين على حفظ هذا التراث. وتتمثل البداية فى تحديد عناصر إدارة التراث.

تتكون **نظم إدارة مناطق التراث** الثقافي من ثلاثة عناصر رئيسية (الإطار القانونى والإطار المؤسسى والموارد)، وثلاث عمليات (التخطيط والتنفيذ والمتابعة)، وثلاث نتائج (النتائج والمخرجات والتحسينات).

وهذا يعنى أن **نظام إدارة مناطق التراث الثقافي** يتكون من ثلاث عناصر مهمة : إطار قانونى، وإطار مؤسسى يجسد احتياجاته التنظيمية وصنع القرار، وموارد (بشرية وفكرية) تستخدم لجعله قابلاً للتطبيق. وتجتمع هذه **العناصر** معاً لتسهل التخطيط والتنفيذ ومتابعة الأعمال سواء لأصل تراثى واحد، أو لمنطقة ما وذلك لتقييم النتائج التى تضمن صون الأصول التراثية وإدارتها وحفظ القيم المرتبطة بها بطريقة مستدامة. ويتم فيما يلى تناول هذه العناصر الثلاثة بالدراسة :

أ. **الإطار القانونى**

يتحدد من خلال مؤسسة تعمل على تحديد احتياجاته القانونية، بحيث يعتبر هذا **الإطار** بمثابة تفويض يمّكن المنظمات من تأدية أدوارها حيث يوضح ماهية التراث ومعايير إدارته وصيانته. ولا يكون ذلك إلا عن طريق التشريع القانونى العام ممثلاً فى دستور الدولة والقوانين الوطنية والأنظمة الداخلية المحلية، أو اتفاقيات التراث الثقافى ومواثيقه. وقد تكون هناك بعض التشريعات التكميلية من مصادر أخرى، مثل : قوانين التخطيط الحضرى والقوانين الخاصة بالتقييم وقوانين الأراضى وقوانين الرقابة على الصادرات، أو القانون الدولى والاتفاقيات الدولية، واتفاقية ١٩٧٢ لليونسكو، والتى يتعين أن تدمج فى التشريعات والسياسات الوطنية.

ب. **الإطار المؤسسى**

يوضح هذا **الإطار الهيكل التنظيمى** الذى يحدد نظم التشغيل وأساليب العمل التى من شأنها تسهيل إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة. وتضم هذه الأطر تخطيط وتنفيذ الإجراءات والمراجعة المستمرة وتحسين منهجيات العمل. وتتطلب **الأطر المؤسسية** لتتمكن من أداء مهامها وجود تشريع رسمى أو اتباع الممارسات التى ترسخت مع مرور الزمن واعترف بها أو الأثنين معاً. وتتخذ تلك **المؤسسات أو المنظمات** شكل:

- مؤسسات فردية – مشاركة القطاع الخاص فى الإدارة مع القطاع العام.
- مؤسسات مختلطة ذات إدارة مشتركة تتقاسم المسئولية، منها من يكون مسئولاً عن ممتلكات معينة.

ج. **– الموارد المتاحة**

تمثل **الموارد المتاحة** القدرة التشغيلية، وتتخذ ثلاثة أشكال رئيسية بشرية ومالية وفكرية، وتمكن الموارد الإطار المؤسسى من تنفيذ الولاية التى يحددها الإطار القانونى، وهى أكثر عرضة من الأطر المؤسسية أو القانونية للخضوع لتغيرات متكررة[١].

[١] منظمة اليونسكو، المرجع السابق ص٧٦

وبالنسبة **للموارد البشرية،** عادةً ما تقوم المؤسسات ذاتها بتوفير الموارد البشرية للتراث الثقافى الذى يخضع للإدارة العامة. وتنص **استراتيجية التراث العالمى لبناء القدرات** على أن بناء قدرات إدارة التراث يقوم على أشكال تعليم محورها الإنسان، وهو ما يعكس أهمية الموارد البشرية، وتحدد هذه الاستراتيجية ثلاثة مجالات أساسية تكمن فيها قدرات التراث بين العاملين داخل الإطار المؤسسى وخارجه، وبين المجتمعات والشبكات والجمهور الرئيسى المستهدف فى كل منها والذى يمكن بناء القدرات من خلاله. وهؤلاء هم أساس الممارسين وواضعى السياسات وممثلى الأطراف المعنية.

وفيما يخص **الموارد المالية،** فهى إما تكون ثابتة (من حيث مصدرها ونطاقها وتوقيتها) أو متغيرة من مصادر مختلفة (مصادر محلية أو دولية) أو مزيج من كليهما. وتجدر الإشارة إلى أن **الموارد المالية الناتجة من استغلال** أصول التراث الثقافى **اقتصادياً** أصبحت مهمة فى السعى لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

وفيما يتصل **بالموارد الفكرية** فقد بدأ الاهتمام العالمى بضرورة الحفاظ علي أصول التراث الثقافى الثقافي علي مستوى العالم منذ ميثاق أثينا عام ١٩٣١ والذي حدد المبادىء الأساسية لحماية وترميم المباني القديمة وضرورة تأكيد تلك الأهمية في الوثائق الوطنية.

واستمر اهتمام **المجتمع الدولي** بهذه القضية من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، ومنظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والتعليم (UNESCO) كذلك لجنة إيكوموس (IComos)، وهيئة (Icorom) والمؤتمرات الدولية المتتابعة اعتباراً من المؤتمر الدولي عام ١٩٣١ الذي حدد المبادىء الاساسية لحماية وترميم المباني القديمة واتخاذها شكلاُ ملموساً في الوثائق الوطنية. وفى عام ١٩٩٩ صدر بالمكسيك ميثاق السياحة الثقافية الدولية والذي أعطي رؤية عن التراث تتوافق مع التغيرات العالمية في نهاية القرن العشرين، وما صاحب ذلك من تأثيرات لقوى العولمة علي كل مجالات الحياة بما فيها السياحة والحفاظ علي التراث الحضارى للمدن، وهو أخر ما وصل اليه التطور الفكرى لمبادىء ومفاهيم التراث والحفاظ الحضارى، بحيث لا يقف مفهوم التراث عند حدود العناصر المادية للتراث.

وفيما بين **ميثاق أثينا** وحتى اصدار ميثاق السياحة الثقافية الدولية عقد الكثير من المؤتمرات وصدر كثير من المواثيق الدولية التى أوضحت أهمية التراث العمرانى وحثت علي ضرورة الحفاظ عليه في مواثيق دولية صريحة ومكتوبة، وأقرتها منظمات دولية وثقافية وسياسية، ومرت بعدة مراحل وسنوات مختلفة.

تلك هى **العناصر** مجتمعة التى تجعل نظام إدارة مناطق التراث الثقافي فاعلاً ومحققاً للنتائج المنشودة. إلا أن ذلك ينبغى أن يستند إلى نظام للتخطيط والتنفيذ والمتابعة، بحيث تتحدد للمسئولين وصناع القرار الأهداف التى ينبغى تحقيقها والأعمال التى يجب القيام بها، وكذا الإطار الزمنى لتنفيذها، مع مراجعة التقدم الذى يتم إحرازه فى كل مرحلة من المراحل فى سياق القيام بالأعمال المخطط لها، والتحقق من مخرجات ونتائج كل مرحلة طبقا للأهداف التى تم تحديدها بحيث يتم تدارك ما لم يتم إنجازه وذلك بإجراء التعديلات والتغيرات فى منتصف الطريق. وهنا تلعب المتابعة دوراً هاماً بحيث تتم الإجراءات التصحيحية فى حال حدوث قصور.

كما يعتمد **نجاح الإدارة الحديثة لمناطق التراث الثقافي** على التخطيط السياحى الجيد لمواقع الأصول التراثية، لأهميتها التاريخية والثقافية والمعرفية والاقتصادية وذلك فى إطار تطبيق مفهوم التنمية السياحية المستدامة فى مواقع الأصول التراثية وذلك ليتم توظيف التراث الثقافى سياحياً، وهو ما يؤدى إلى تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن هذا التوظيف.

وثمة اعتبارات أخرى تسهم فى فعالية **نظام إدارة مناطق التراث الثقافي**، تتمثل فى الشمول والتنوع مع الوضوح والتنسيق والاستعداد للمخاطر (مثل الكوارث الطبيعية..الخ) والتشارك والفهم المشترك من قبل الأطراف المعنية للأصول التراثية وأهميتها.

٤-١-٤ عمليات ضرورية لنظام إدارة مناطق التراث الثقافي

يستلزم تحقيق الفعالية **لنظام الإدارة** ثلاث عمليات رئيسية هى التخطيط والتنفيذ والمتابعة، وهى جميعاً عمليات هامة تتداخل فى أغلب الأحيان لتشكيل دورة مستمرة تسمح للنظام الإدارى بتحقيق النتائج المستهدفة.

ويعتمد **نجاح التنفيذ وفعالية استراتيجية المتابعة** بشكل كبير على الاستثمار الذى يتم فى مرحلة التخطيط وهو فى الوقت نفسه التغذية الاسترجاعية من عمليات المتابعة التى يمكن أن تكون حجر الأساس للتخطيط الجيد والتى تؤدى إلى تحسين فى نظام الإدارة وفى الممارسات المستقبلية. وسوف نقوم بتوضيح هذه العمليات الثلاثة :

- **التخطيط**

إن التخطيط هو إدراك " من المسئول" عن صنع القرار، اتخاذ قرار بشأن الأهداف التى ينبغي تحقيقها والأعمال التى يجب القيام بها والإطار الزمنى لتنفيذها وتسجيل هذه المقترحات بهدف إيصالها الي الآخرين، ومراجعة التقدم الذي يتم إحرازه في كل مرحلة من المراحل.

يتميز **التخطيط** فى قطاع التراث كما هو الحال فى القطاعات الأخرى بتعدد الأساليب بما فيها تلك التى لا تكون عمليات صنع القرار فيها رسمية على الإطلاق. **والتخطيط** مطلوب على المستوى القومى وعلى مستوى الأثر نفسه، فعلى **المستوى القومى** يمكن أن يتضمن التخطيط تحديد مناطق التراث الثقافى لجزء من إنشاء قوائم الجرد والتدابير اللازمة للحماية القانونية، وكذلك وضع الإجراءات المناسبة طويلة الأجل للصون والإدارة.

أما **بالنسبة لمناطق التراث أو لبعض أنواع التراث** فإن بعض عمليات التخطيط يمكن التعبير عنها بأحكام تشريعية مثل استراتيجيات مخطط استخدام الأراضى وخطط التطوير العمرانى وغيرها من المخططات الأخرى.

ويشكل **التخطيط** ذاته دورة ينبغى لها أن تتضمن عدة مراحل التى قد تتداخل مع بعضها مثل المشاركة والتشاور والصياغة والمراجعة والتحديث. ويمكن **تعريف هذه الخطوات بالنسبة لمناطق التراث الثقافي** – والتى أيضا قد تكون متداخلة – مثل التعرف على الجهات المعنية ووضع الرؤى والأهداف والأعمال وصياغة الخطط والتنفيذ والمراجعة والتحديث.

ونظراً **لتفرد أصول التراث العالمى ومحيطه** مثل (منطقة القاهرة التاريخية) فينبغى ألا يتم إدخال أساليب تخطيط جديدة إلا بعد دراسة متأنية لنقاط القوة والضعف فى الوضع القائم بما فى ذلك الممارسات التقليدية وأدوات التخطيط الحضرى أو الاقليمى القائمة وغيرها من آليات ضبط التخطيط،الرسمية منها وغير الرسمية على حد سواء.

إن **بيان القيمة العالمية للتراث العالمى** هو أساس التخطيط لإدارة ممتلكات التراث العالمى. لذا، فإن الصفات التى تجسد القيمة العالمية للتراث والتى تعكس العلاقة بين القيمة وصنع القرار يجب أن يتم تعيينها بوضوح وأن يتم احترامها.

- **التنفيذ**

يتمثل التنفيذ فى القيام بالأعمال المخطط لها، والتحقق من أنها تعطى المخرجات لكل مرحلة والأهداف العريضة التى تم تحديدها في البداية، وفي حال ظهور بعض الإنحرافات عن المخطط يتم على الفور إجراء تغييرات في الأعمال وفي كيفية القيام بها في منتصف الطريق إذا لزم الأمر. تختلف **أساليب التنفيذ** اختلافاً كبيراً فيما بينها لأنها تتأثر تأثراً كبيراً بالأطر القانونية وبالممارسات المحلية لمعالجة الموارد وتوزيعها. وكما هو شأن عملية التخطيط، فإن العديد من نظم الإدارة يطور أساليب جديدة للتنفيذ.

إن **التنفيذ** من بين العمليات الثلاث التى تم تحديدها (التخطيط والتنفيذ والمتابعة) يعتبر الأكثر اعتماداً على التخطيط الجيد من ناحية وكذلك على المتابعة من ناحية أخرى. فالتخطيط الجيد وحسن المتابعة يسهل ويحسن عملية التنفيذ.

- **المتابعة**

تتمثل المتابعة فى جمع البيانات وتحليلها للتأكد من ان نظام الإدارة يعمل بفعالية ويعطي النتائج الصحيحة ويحدد الإجراءات التصحيحية في حالة حدوث نواحي قصور أو إتاحة فرص جديدة. **وتوفر المتابعة الدليل** الذى يُمكّن المسئولين من تبرير سياسة الصون التى يتبعونها واحتياجاتهم وقرارتهم. فلا ينبغى للمتابعة أن تكون مجرد جمع للبيانات، وإنما هى عملية تشتمل على تحليل البيانات لتوفير رؤى بشأن حالة الموقع أو فعالية النظام الإدارى.

وتعنى **المتابعة** قياس ما إذا كان نظام الإدارة يقوم فعلاً بالعمل، وما إذا كانت حالة التراث الثقافى فى تحسن أو تدهور وما إذا كان يتم استفادة المجتمع من فوائد التراث. وتختلف هذه العمليات الثلاث اختلافاً كبيراً في نظم إدارة التراث المختلفة، فهي تعمل في دورات متعددة ومتداخلة وتسير في اغلب الأحيان معاً في انسجام تام بحيث يصعب التمييز فيما بينها.

وقد دفعت العلاقة بين العمليات وفعالية الإدارة العامة بـ " اللجنة العالمية للمناطق المحمية " التابعة للاتحاد الدولي لصون الطبيعة الي وضع حقيبة أدوات لمديرى التراث الطبيعي، وتشير التجارب الأولية لتطبيقها علي التراث الثقافي انها ملائمة ومفيدة.

٤-٢ التخطيط السياحى لمناطق التراث الثقافى

٤-٢-١ مفهوم التخطيط السياحى لمناطق التراث الثقافى

يسهم التخطيط السياحى الفعال لمناطق التراث الثقافى فى تحليل وتقييم جميع الأنشطة السياحية بالمناطق المعنية بهدف تطويرها وتنميتها وتحسين مخرجاتها، بالإضافة إلى تفعيل ودعم وإنجاح خطة إدارة أصول التراث الثقافى.

وهنا يبرز **مفهوم التخطيط السياحى لمواقع** التراث الثقافى، والذى يعنى :

- كافة الإجراءات المؤدية إلى وضع أهداف قابلة للتنفيذ فى ضوء الموارد البشرية والمالية المتاحة، ووفق الأولويات المحددة.
- تمكين القطاع السياحى من مواجهة التغيرات السلبية والإستفادة من المتغيرات الإيجابية وتوظيفها الأمثل لتحقيق ومنافع السياحة المتعددة، سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

- تنظيم وضبط وتوجيه وتقييم الأنشطة السياحية للوصول إلى الأهداف المنشودة من السياحة.

وقد تطور **مفهوم التخطيط السياحى للمواقع الأثرية** من مجرد تشجيع اقامة الفنادق وتطوير وسائل النقل والانتقال، وتنظيم حملات الترويج السياحى. فقد بدأ اعتباراً من ثلاثينيات القرن العشرين ومع تطور حركة السفر الدولية بشكل مكثف وتزايد أعداد السائحين وتنوع المناطق السياحية، تبنى منهج علمى يهدف إلى دراسة وتحليل جميع الأنشطة السياحية، بهدف تطويرها وتنميتها وتحقيق الاستفادة الاقتصادية منها فى الحاضر والمستقبل.

فالتخطيط السياحى لمواقع التراث الثقافى ما هو إلا نموذج خاص من التخطيط الاقتصادى والاجتماعى، ينفرد باهتمامات تنبثق من طبيعة ودوافع السياحة. إذ ينصرف التخطيط السياحى أولا للمكان ويعتبره الأهمية الأولى ويأتى بعد ذلك من حيث الأهمية المرافق والإقامة والنقل كعناصر مكملة. ويقوم التخطيط السياحى أساساً على المحافظة على قيم المواقع السياحية الأثرية، سواء كانت طبيعية أو ثقافية، وعلى هذا لابد أن يعتمد التخطيط السياحى للمواقع الأثرية على وضع خطة للتنمية السياحية لمنطقة ما فى مستوى تخطيطى معين، لتحقيق أهداف محددة للتنمية والاستغلال الأمثل لعناصر الجذب السياحى المتاحة والكامنة لأقصى درجات المنفعة ومتابعة وتوجيه وضبط هذا الإستغلال طبقا للظروف والإمكانات المتاحة، والعمل على منع أية نتائج سلبية قد تترتب عليها خلال مراحل التنمية المختلفة مع تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

ولتنفيذ **خطط الحفاظ على التراث** لابد من توفير الموارد البشرية المؤهلة، كذلك الموارد المالية اللازمة. ويستلزم ذلك مراعاة الإشتراطات اللازمة لنجاح نظام الإدارة الفعال من شمول وتنوع ووضوح واستعداد للمخاطر وعدم إغفال دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى بصفة عامة، علاوة على فعالية دور المجتمع الدولى من خلال الشراكة الفعالة.

٤-٢-٢ أهداف التخطيط السياحى لمواقع التراث الثقافى

يهدف **التخطيط السياحى لمواقع التراث الثقافى** إلى ترشيد استخدام الموارد السياحية التراثية من خلال[١] :

- التنسيق بين مختلف القطاعات المرتبطة بالسياحة.

---

[١] قسيمه، كباشى حسن، "التخطيط السياحى وأثره فى مناطق ومواقع التراث الأثرى"، مجلة جامعة سندى، العدد التاسع، يوليو ٢٠١٠، ص١٣٦.

- العمل على تحقيق التوازن بين المنافع الاقتصادية وضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية والثقافية مع المحافظة على قيم وعادات المجتمعات المطبقة.
- تحقيق التوافق بين الحفاظ على قيم وعادات وتقاليد المجتمعات المضيفة مع البرامج المختلفة للتطوير السياحى التى تنفذ من خلال الشراكة الإيجابية بين التخطيط والمجتمع المحلى.
- تطوير البنى التحتية، وتوفير التسهيلات التى تُمكن السائحين من متعة تلك السياحة وكذلك السكان المحليين.
- تعظيم رضاء الزائرين والسياح.

٤-٢-٣ أهمية التخطيط السياحى للمواقع الأثرية

تكمن **أهمية التخطيط السياحى للمواقع الأثرية** فى النقاط التالية [١]:

- يحدد التخطيط اتجاه حركة القطاع السياحى، وبالتالى فإن الأهمية الأساسية تكمن فى تحديد الوجهة التى يسعى إليها القطاع السياحى، من خلال وضع الخطط السنوية، وكيفية تحقيق الأهداف.
- تحديد الإطار الموحد للعمل حيث يحدد التخطيط إطاراً موحداً لاتخاذ القرارات فى القطاع السياحى، أو الشركة السياحية التى تعمل فى المنطقة الأثرية، وهذا أمر مهم، لأن غياب التخطيط يعنى غياب الهدف.
- يساعد التخطيط السياحى على معرفة الفرص والمخاطر الكامنة فى المستقبل التى تواجه القطاع السياحى فى المناطق الأثرية والعمل على خفض تلك المخاطر.
- يشمل التخطيط السياحى عملية الرقابة على الأداء السياحى، فالرقابة على الأداء السياحى تعنى ضمان مواءمة الأنشطة السياحية الفعلية للخطط الإدارية الموضوعة.
- يعمل التخطيط السياحى على الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد، مما يؤدى إلى تخفيض التكاليف إلى أدنى حد، وهذا فى حد ذاته يمثل هدفاً اقتصادياً للقطاع السياحى فى المناطق الأثرية.
- تحديد أهداف القطاع السياحى والشركات السياحية التى تعمل فى المناطق الأثرية، فمن مزايا التخطيط أنه يعمل على تحديد أهداف الشركات السياحية بوضوح حتى يسعى كل العاملين فى القطاع السياحى على تحقيقها فى إطار عمل متكامل وبروح الفريق المتجانس.

---

[١] قسيمه، كباشى حسن ، المرجع السابق، ص ١٣٥.

٤-٢-٤ مراحل تخطيط المواقع الأثرية

يقوم **بعملية التخطيط والتهيئة** لمواقع ومعالم التراث الثقافى **خبراء** ذوو اختصاص فى مجال إدارة الموارد الثقافية وخبراء فى مجال التخطيط بغرض اتباع المنهج العلمى الذى يحقق أهداف التخطيط وإدارة الموقع والذى يتمثل فى حماية الأثر سياحياً والحفاظ عليه، ثم العمل على توظيفه أو الاستغلال الأمثل للموارد الثقافية وفى تحقيق الجذب السياحى، وصناعة السياحة بصفة عامة لتحقيق المنافع والفوائد الاقتصادية المتعددة والمتنوعة.

ويمر **التخطيط السياحى للمواقع الأثرية** بالمراحل الآتية [١] :

- إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع السياحى فى مناطق ومواقع التراث الثقافى.
- تحديد فريق العمل المختص بتجهيز الموقع سياحياً والإشراف عليه وإدارته لاحقا، وهذا الفريق هو من يقوم بوضع خطط تحويل موقع التراث الثقافى إلى منطقة جذب سياحى، كما يقوم أيضا بتنفيذها ومتابعتها.
- التعرف على جميع مقومات عناصر الجذب السياحى المتوفرة بالموقع الحالية والمحتملة.
- تقييم **عناصر الجذب السياحى فى المناطق الأثرية** من حيث :

- العمل على أن يتعرف السائح على جميع جوانب موقع التراث الثقافى حتى يتسنى له الحصول على المتعة والفائدة التى تقابل التكلفة التى تكبدها السائح مالياً ومادياً. ولايتأتى ذلك إلا برفع كفاءة الخدمات والتسهيلات المختلفة المقدمة إليه فى الموقع المعنى.
- العمل على ألا تتعارض الخدمات والتسهيلات السياحية المتوفرة مع طبيعة الموقع الأثرى وعناصر الجذب الأخرى، وأيضا ألا تتعارض مع النظم الاجتماعية السائدة، وذلك للحفاظ على ما تتمتع به المنطقة من خصائص ومميزات.
- أن يشتمل البرنامج السياحى على المواقع الأثرية التى تتمتع بتفرد عناصر الجذب السياحى منها.
- الأخذ فى الاعتبار نوعية الزائر وبلده والوقت المحدد لزيارته.
- إدراك أن السبب الذى حدا بالزوار والسياح لزيارة موقع التراث الثقافى هو تفرده بعدد من الخصائص التاريخية والثقافية والجمالية، ومميزات جذب أخرى ربما لا تتوافر لغيره.
- تقاس القوة الجاذبة للموقع الأثرى تبعاً لنوعية زائريه والبلد الذى يأتون منه، والوقت الذى يستغرقونه فى الرحلة، ونوعية وسيلة النقل التى يستخدمونها.. إلى غير ذلك من الأسباب والتى تعرف باسم (دراسات مجلد الزائر Visitor profile studies).

---

[١] قسيمه، كباشى حسن ، المرجع السابق، ص ١٣٩.

- استخدام المزيج من عناصر الجذب السياحى بشكل متواءم وواحد يجعلها تبدو كوحدة واحدة، لا يحدث تنافر بين كافة هذه العناصر، بحيث تشكل فى تكاملها عنصراً جاذباً للمنطقة.
- التعرف على السياسات الحكومية والتمويل الخاص بالمشروع والقوانين والأنظمة المحددة للعمل السياحى، وفى هذا الإطار لابد من الإشارة إلى الدور المهم الذى يقوم به القطاع الخاص فى مجال الاستثمار السياحى، الذى يمثل محور عملية التنمية السياحية من خلال مبدأ الشراكة الفعالة التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف، والمنافع، والفوائد الناتجة عن الاستثمار السياحى.

٤-٣ خطة إدارة مناطق التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية

٤-٣-١ أهمية التخطيط الإدارى لمنطقة القاهرة التاريخية

يستخدم التخطيط الإدارى كأداة لتقييم التزام الدولة بالحفاظ على القيمة العالمية للتراث الثقافى لديها وكذلك توفير الفائدة للمجتمع المحلى. والجدير بالذكر أنه تم تسجيل **ممتلك التراث العالمى للقاهرة التاريخية فى عام ١٩٧٩**، وقد شهدت السنوات الأخيرة حصول هذا الممتلك على أشكال جديدة من الدعم من المنظمات غير الحكومية ومن شركاء آخرين من القطاع غير الرسمى الذين يعملون بشكل وثيق مع السلطات العامة لتحسين المقاربات الإدارية.

ويتمثل أحد هذه الجهود فى مشروع "**الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية**" الذى يجرى العمل فيه مع السلطات المحلية منذ عام ٢٠١٠ بهدف إعداد أدوات التخطيط والإدارة اللازمة لصون قيم التراث المذكورة سابقاً. هذا بالإضافة إلى الانعاش الاجتماعى والاقتصادى والإرتقاء البيئى لموقع التراث العالمى ككل.

إن **مشروع الإحياء العمرانى "للقاهرة التاريخية"** يأمل أن يكون موقع هذا التراث العالمى محمياً بطريقة ديناميكية من خلال نظام إدارة فعال وشامل ومستدام ومعززاً بالتنسيق الفعال بين المؤسسات المختلفة المعنية.

ورغم أن **منطقة القاهرة التاريخية** مسجلة فى قوائم التراث الثقافى العالمى منذ عام ١٩٧٩ كما سبق وأن ذكرنا إلا أنها مع الأسف تفتقد حتى الآن إلى ملف لآليات الإدارة الفعالة لتلك المنطقة، وهذا ما جعل منظمة اليونسكو تهدد بسحب هذه المنطقة من قوائم التراث العالمى إذا لم يتم وضع نظام إدارى فعال وشامل لهذه المنطقة فى أقرب وقت ممكن.

لذلك سوف نقوم فى هذا **الفصل** باستعراض :

- ما تم حتى الآن لتطوير وحماية منطقة القاهرة التاريخية.
- وضع خطة متكاملة لإدارة هذه المنطقة.

٤-٣-٢ خطط إدارة التراث الثقافى المتكاملة

تتمتع **خطط إدارة التراث** بأهمية خاصة فى المواقع التراثية العالمية وأى موقع تراثى آخر، وهذا يعنى أنه لابد من **وضع خطة إدارية فعالة لمنطقة القاهرة التاريخية،** والتى تعد أحد مناطق التراث العالمى وإلا سوف تتعرض للخروج من مناطق التراث العالمى كما سبق وأن ذكرنا وهو ما يتطلب سرعة وضع هذه الخطة الإدارية المتكاملة فى أسرع وقت ممكن وذلك لأن مناطق التراث الثقافى التى لديها خطط إدارية متكاملة هى التى تكون قادرة على مراقبة التغييرات، سواء كانت إيجابية أو سلبية وكذلك على النجاح فى صون وإدارة هذه المناطق. وقد أدى عدم وجود خطة إدارية متكاملة لمنطقة القاهرة التاريخية إلى تعرضها لإضرار كبيرة من تدمير وتدهور وهدم بعض مبانيها التراثية المهمة علي الرغم من اصدار العديد من القرارات الجمهورية لتطويرها وحمايتها كما هو موضح بالملحق رقم (٣).

وتستهدف خطة إدارة التراث المتكاملة ليس فقط حماية التراث ولكن أيضاً صون وإعادة التأهيل وترميم الأصول التراثية حتى يتم التوازن بين الحماية والمحافظة من ناحية وإدارة السياحة فيما يختص بالعرض والترويج من خلال التخطيط السياحى الفعال، من ناحية أخرى، مما يؤدى إلى تحسن ظروف المجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً مع احترام القيم والهوية الثقافية.

وتعتبر **خطة إدارة التراث الثقافى للمناطق التاريخية** عملية مشاركة مستمرة تحتاج إلى المتابعة والتحديث بشكل مستمر ومنتظم، ومن ثم لابد أن تراعى هذه الخطة العناصر التالية :

- شمولية التراث.
- هوية التراث وقيمته الثقافية للسكان المحليين.
- قيم الزوار وتوقعاتهم.
- التنمية الاقتصادية المستدامة وفوائدها لكافة الأطراف المعنية.

كما يتعين أن تشتمل **خطة الإدارة الفعالة للمنطقة الأثرية التاريخية** مايلى :

- فهم عميق لمنطقة التراث الثقافى، وكل ما تحتويه من تراث مادى وغير مادى وذلك من خلال النظر إلى الموقع التراثى وعلاقته بالمنطقة التى يوجد فيها مما يعمل على تعزيز الموارد وتوفير حماية أفضل.

- تطوير شامل للعناصر التى تؤثر على المنطقة التراثية وذلك بتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم ومتابعة آثار التغيرات والتدخلات المقترحة واتجاهاتها.
- مشاركة جميع الأطراف المعنية.
- تخصيص الموارد اللازمة والعمل على بناء القدرات.

٤-٣-٣ وضع خطة لإدارة مناطق التراث الثقافى فى القاهرة التاريخية

إن وضع خطة ادارية لمنطقة التراث الثقافي في القاهرة التاريخية يساعد علي:

- الإلتزام بتعزيز التعهدات التى تفرضها اتفاقية التراث العالمى.
- بناء القيمة العالمية لموقع التراث الثقافى، على النحو الذى وافقت عليه لجنة التراث العالمى.
- تقييم القيم الأخرى لموقع التراث الثقافى.
- إتاحة نظرة عامة على الموقع الحالى والعوامل المختلفة التى يمكن أن تؤثر إيجابياً على صفات هذا الموقع وسلامته.
- إيجاد رؤية جماعية لإدارة هذا الموقع.
- وضع مجموعة من السياسات الإدارية أو الأهداف التى تحقق الرؤية فى فترة مستقبلية حوالى خمس سنوات.
- وضع الإجراءات المناسبة لصون هذا التراث.
- وضع استراتيجية تنفيذ للمتابعة والمراجعة.

هذا بالإضافة إلى أن **الخطة الإدارية** بإمكانها أن تصف النظام الإدارى الشامل للمنطقة الأثرية، وأن توفر إطاراً لإعداد قرارات سليمة، بالإضافة إلى وضع مبادىء توجيهية لتنسيق الأنشطة والمسئوليات للمنطقة التراثية، هذا بالإضافة إلى المساعدة فى ترشيد الموارد القائمة وتسهيل التمويل.

ومن ثم، يمكننا **وضع تصور للخطة الإدارية لمناطق التراث الثقافي** في القاهرة التاريخية تتضمن العناصر التالية [١]:

- توقيع المواقع التاريخية بحدودها ومعالمها العمرانية المميزة على الخرائط متضمنة العلامات المميزة عمرانياً داخل المنطقة والمسارات ومداخل المنطقة ونقاط التجمع مع تحديد الوضع القانونى لهذه المواقع التاريخية.

---

١ وزارة الثقافة، الجهاز القومى للتنسيق الحضارى، الدليل الإرشادى أسس ومعايير التنسيق الحضارى للمبانى والمناطق التراثية وذات القيمة المتميزة،٢٠١٠، ص ٢٩.

- دراسة التطور التاريخى للمنطقة وتحديد خصوصيتها، مما يعطى مؤشرات عن طبيعتها الثقافية والاقتصادية والعمرانية. كما يعطى مؤشرات لاتجاهات نموها والعوامل التى تهدد تراثها.
- توقيع المبانى التراثية على خريطة المنطقة طبقاً لتصنيفها تبعاً لقيمتها التراثية المرتبطة بها. ويتم ذلك بعد اعتمادها من اللجان المختصة بعد المسح الشامل للمبانى التراثية وتسجيلها، ثم تحديد علاقتها بالمخطط وتقييم دور المبانى التاريخية فيها.
- إجراء الدراسات اللازمة المرتبطة بالنواحى الاجتماعية التى توضح النشاط الاقتصادى لسكان المنطقة ومستوى الدخل والحالة التعليمية، وكذلك الدراسات المتعلقة بالانشطة التراثية، مثل الصناعات الحرفية.
- تحديد المناطق والمحاور التجارية بالمنطقة للعمل على إيجاد توازن بين طبيعة المناطق السكنية واحتياجات المناطق التجارية،وتحديد مخطط الاستعمالات لتحديد أولويات احتياجات الخدمات.
- تحديد نسب وحجم المبانى بالعلاقة مع مسطح الأرض، مع مراعاة قواعد التنظيم الخاصة بكل منطقة لتحديد اللوائح الخاصة بالمبانى الجديدة داخل المنطقة التراثية.
- تحديد المراحل الرئيسية لاستخدام المبانى التاريخية ووصف المعالم المهمة فى هذه المناطق.
- تقييم أهمية المناطق وتحديد الأهمية التاريخية والإيكولوجية والجيولوجية والثقافية والجمالية والأثرية والتقنية والاجتماعية وغير ذلك من العناصر الأخرى.
- مسح شامل للتحديات التى تؤثر على أهمية هذه المناطق أو التى يمكنها التأثير عليها فى المستقبل، وتتضمن الحالة المادية لأصحاب الأملاك والاستخدام الحالى للموارد المتاحة والعوامل الخارجية والأضرار التى حدثت للمواقع الأثرية والنزاعات المختلفة والملكية القانونية للمبانى وإشغال المبانى وغيرها من العناصر الأخرى.
- وضع سياسات صون المواقع المختلفة والكيفية التى ستكون عليها وتحديد الاستخدامات المناسبة والشروط القانونية وتعزيز تقدير الجمهور وصيانة المواقع وإدارتها ورصد التدخل للحفاظ على هذه المواقع، ربط هذه السياسات بتوفير خدمات جديدة واستخدامات جديدة للتصميم الجديد.

- وضع استراتيجية لتنفيذ خطة صيانة هذه المواقع تتضمن مقترحات الترميم وحساب التكاليف.
- وضع مخطط للحماية والحفاظ علي منطقة القاهرة التاريخية، وتشتمل علي الاتي :
  - عمليات الحفاظ وإعادة تأهيل المبانى التراثية ويعتبر ذلك من أهم عوامل حماية المناطق التراثية.
  - حماية النسيج العمرانى المتمثل فى تقسيمات الأراضى وشبكة الشوارع.
  - الحفاظ على مكونات المنطقة وخصائها البيئية الطبيعية.
  - وضع التصورات العمرانية شاملة شرايين الحركة وإمكانيت التعامل مع الأراضى الخالية مع إمكانات تصميم هذه الأماكن والأحيزة العمرانية وتحسين آدائها.
  - دراسة تحسين المرور والمشاه وإمكانية عمل اتجاه واحد للمرور فى الطرق الضيقة أو منع الانتظار
  - وضع المحددات المعمارية للمبانى الجديدة أو المبانى التى يعاد بنائها
- تنفيذ مشروعات الحفاظ العمراني والتي تتطلب القيام بمشروعات ارشادية في مراحلها الاولي والتي تشمل ما يلي:
  - إقناع الأهالى والملاك بجدوى المشروع مما يدعم بالجهات القائمة على المشروع.
  - التعرف على مواطن القوة والضعف فى المشروع حتى يتم تطويرة فيما بعد.
  - تدريب الكوادر المطلوبة فى هذا المجال للعمل على نطاق أوسع.
  - وجود خطة لأعمال الصيانة بالأحياء التراثية بصفة دورية.
  - تحديد الجهة المسئولة عن متابعة أعمال الصيانة والحفاظ وإدارة التراث العمرانى بمنطقة القاهرة التاريخية.

وأخيراً، يمكن القول أن للمناطق التراثية دوراً أساساً فى التنمية العمرانية والاقتصادية خاصة فى مجال التنمية السياحية وتنمية المهارات والحرف. لذا، فإنه من الضرورى تطوير هذه المناطق لتلعب دورها التنموي وذلك باستيفاء النقاط التالية:

- تطوير أماكن الانتاج بما يناسب المنطقة وخلق فرص عمل لرفع مستوى المعيشة.
- تحديد الأراضى الفضاء وتحديد طرق استعمالها (مخطط استعمالات الأرض) كى يتم استغلالها بما يفيد المنطقة ويزيد من كفاءة الانتاج.

- مشاركة الجمعيات الأهلية فى التطوير من أجل نشر الوعى العام بأهمية المنطقة والحفاظ عليها، وكى تأخذ هذه الجمعيات على عاتقها جزء من عمليات الحفاظ وتكون حلقة الوصل بين الجهات الإدارية العليا والمواطنين.
- تحديد القدرات السياحية وتطويرها لخدمة المجتمع اولاً ولاجتذاب السائحين ثانياً، وذلك عن طريق تنفيذ المشاريع الخاصة والعامة التى تسمح بجذب السياحة وتدر فى نفس الوقت العائد اللازم لرفع مستوى الدخل بالمنطقة.

كل ذلك موقوف على الخدمات والتسهيلات والتى تشمل كافة البنى التحتية، والخدمات، والتسهيلات التى اقيمت والتى ستقام فى المنطقة، وإمكانات توسيعها، ويشمل ذلك شبكات الطرق والمواصلات، والمياه والصرف الصحى، والكهرباء، والهاتف، وأيضا فنادق سياحية واستراحات، ومطاعم، ومتاجر، وأسواق تراثية واستهلاكية، ومكاتب لوكلاء السياحة والسفر، وساحات عامة ومناطق تخييم.

٤-٤ متابعة وتقييم آثار الخطط المنفذة (الإدارية والسياحية)

لا تكتمل دورة التخطيط إلا بمتابعة الآثار الناجمة عن اتباع الخطط السياحية والإدارية المنفذة، وذلك لتتبع ما قد يكون ضرورياً لمراجعته أو المساعدة فى الوصول للتوصيات اللازمة للتخطيط السياحى الفعال. ومن المعروف أن المتابعة عملية مستمرة قبل إعداد الخطط وبعد تنفيذ هذه الخطط (متابعة قبلية ومتابعة بعدية).

وتهتم **المتابعة** بعد تنفيذ الخطط بما يترتب على التنفيذ من آثار مختلفة، سواء منها الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، وتنصرف إلى مجالين:

أ- متابعة أداء النظام الإدارى ومدى كفاءته.

ب- متابعة تنفيذ الخطط الإدارية والسياحية.

أ- متابعة أداء النظام الإدارى ومدى كفاءته

تعتمد **المتابعة** على جمع البيانات وتحليلها وذلك للتأكد من أن النظام الإدارى يعمل بفعالية تؤدى إلى مخرجات ونتائج صحيحة طبقا لما هو مخطط له، كما تعمل على إقرار الإجراءات التصحيحية أو المبادرات الجديدة التى يجب أن تتخذ فى حالة أى قصور.

ولا تقوم **المتابعة** على مجرد جمع البيانات الهامة، ولكن أيضاً على أساس تحليل البيانات لتوفير تقارير تفيد النظام الإدارى . وتفيد المتابعة الفعالة فى التأكيد على الفعالية العامة للنظام

الإدارى من حيث تحقيق الأهداف وجودة الأداء والالتزام بمعايير الجودة والوقت والميزانية المحددة.

كما تفيد فى تحديد فيما إذا كانت حالة التراث الثقافى فى تحسن أو تدهور، ومدى استفادة المجتمع من فوائد التراث.

وهكذا نجد أن **المتابعة** تنصرف إلى الوظائف الأساسية التالية :

- متابعة أداء النظام الإدارى وقدرته على تحقيق النتائج الأكثر مناسبة.
- تقييم نجاح أو إخفاق الإجراءات والسياسات السابقة والحالية.
- جذب موارد إضافية.
- كسب تأييد المجتمع المحلى لإجراء التغييرات المطلوبة.
- توفير المزيد من التسهيلات للزائرين.

وتؤدى **المتابعة** باستخدام المنهجيات المناسبة إلى الحد من الأحكام الذاتية، وتؤدى إلى توظيف ذوى الخبرة فى الاختصاصات الصحيحة.

وتستلزم **عملية المتابعة** تحديد مؤشرات للمتابعة وتقييم عمليات الإدارة والمخرجات والنتائج.

وينبغى أن تؤخذ أيضا بعين الاعتبار **المؤشرات** التى تساعد على توقع ما إذا كانت أصول التراث الثقافى ونظامه الإدارى معرضين لتهديد محتمل. وقد تكون هذه المؤشرات نوعية أو كمية بالإضافة إلى أنه يجب أن تتوفر لديها هذه الخصائص :

- أن تكون محدودة العدد.
- أن تكون حساسة للتغيير.
- أن تكون ذات علاقة واضحة بما يجرى متابعته، وأن تكون قابلة للقياس.
- أن تعكس التحولات الطويلة الأجل وليس الاختلافات القصيرة الأجل أو المحلية.
- أن تتناول مجالات مختلفة معرضة للتحول ولضغوط معروفة يمكن أن يكون لها تأثيرات مباشرة على إدارة أصول التراث الثقافى، سواء منها التأثيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية والسياسية.
- أن تتطلب إجراءات تكون بسيطة وغير مكلفة بقدر الإمكان بخصوص سهولة جمع المعلومات وتحليلها والاعتماد على معدات متطورة أو برمجيات أو خبرة أو تصاريح.
- أن يتم تحديدها ومتابعتها خلال المشاركة بين الأطراف المعنية.

ب- متابعة تنفيذ الخطط الإدارية والسياحية

الآثار الاقتصادية

- إلى أى مدى تم خلق فرص عمل ؟
- إلى اى مدى تم توفير عملة صعبة نتيجة ما تم من إنجازات، ومن شأنها أن تعمل على تحسين مستويات المعيشة عامةً وللسكان المحليين بصفة خاصة.
- هل أدت هذه الإنجازات إلى دعم القطاعات المختلفة من صناعة وزراعة وخدمات بالإضافة إلى الصناعات اليدوية والتقليدية كنتيجة لزيادة الطلب على هذه المنتجات.

هل حدث تحسن وتطور فى خدمات النقل أو البنية التحتية لخدمة السياح والذى يعود أيضا بالنفع على السكان المحليين.

الآثار الاجتماعية والثقافية

- إحداث تحولات اجتماعية ثقافية، ونشر ثقافة التعامل مع السياحة والسياح بطريقة تسهم فى زيادة أعداد السائحين، كما تساعد على تقبل الآخر وثقافته والتأثير الإيجابى للثقافات الواردة من الخارج عليهم.
- زيادة دمج السكان المحليين فى عملية التخطيط السياحى، عن طريق التخطيط بالمشاركة وبما يؤدى إلى زيادة وعى السكان المحليين، وزيادة الاهتمام بالسياحة كمورد رزق ووسيلة لتطوير المجتمع المحلى لكى يتوافق مع أهداف تنمية السياحة الوافدة.
- الإلتزام من جانب شركات السياحة بالمواثيق الدولية وتنفيذ بنودها فيما يتعلق بتعزيز ودعم التعاون الدولى، بالإضافة إلى العمل على خلق نظم حديثة للمتابعة بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المعنية.

الآثار البيئية

تساعد **المتابعة** المستمرة على الوقوف على الآثار البيئية، سواء منها الإيجابية التى تعمل على تحسين نوعية البيئة عن طريق الاهتمام بالنظافة والقضاء على التلوث وكل ما يؤدى إلى تحسين الصورة الجمالية للبيئة، أو السلبية التى تحدث نتيجة السياحة الكثيفة وحركة السياح وتأثيرها على موارد ومواقع التراث الثقافى. كذلك تساعد المتابعة المستمرة على التأكد من أن الخطة السياحية لتطوير السياحة لا تتجاوز الطاقة الاستيعابية للمواقع والموارد السياحية الثقافية.

وأخيراً يمكن القول، أن هذا الفصل قد تناول دراسة **نظم إدارة مناطق التراث الثقافى**، من حيث حاجة مناطق التراث الثقافي إلى إدارة فعالة تهتم بتحديدالمواقع التراثية وما يدخل فى نطاقها من مناطق محيطة بها وتتطلب العمل على حماية الأصل التراثى من التهديدات المختلفة

(البيئية والاجتماعية والاقتصادية)، ثم تناول بعد ذلك **مكونات نظم إدارة هذه المناطق،** والتى تتكون من ثلاثة عناصر أساسية، هى : الإطار القانونى، والإطار المؤسسى، والإطار الفكرى، والموارد المتاحة. ثم تناول بعد ذلك دراسة **العمليات الضرورية لنظام الإدارة الفعالة** والتى تتضمن: التخطيط، والتنفيذ، والمتابعة.

هذا بالإضافة إلى دراسة **التخطيط السياحى لمناطق التراث الثقافى** من حيث المفهوم والأهمية والأهداف ومراحل التخطيط.

كما تناول هذا الفصل ايضا دراسة **الخطة المتكاملةلإدارة مناطق التراث الثقافى،** من حيث أهمية التخطيط الإدارى لمنطقة القاهرة التاريخية، واجراءات وتطوير وحماية القاهرة التاريخية، وخطط إدارة التراث الثقافى الكاملة. وأخيراً، تضمن هذا الفصل دراسة **المتابعة المستمرة وتقييم آثار الخطط المنفذة الإدارية والسياحية**، من حيث متابعة أداء النظام الإدارى، ومتابعة تنفيذ الخطط الإدارية والسياحية.

النتائج والمقترحات

النتائج والمقترحات

تم إعداد هذه الدراسة "**سياحة التراث الثقافى المستدامة (مع التطبيق على القاهرة التاريخية)**" لإبراز أهمية سياحة التراث الثقافى فى منطقة القاهرة التاريخية والعقبات والتحديات التى تواجهها وكيفية القضاء عليها لإزدهار ونمو النشاط السياحى فى هذه المنطقة وفى جميع مناطق التراث الثقافى فى جميع المحافظات. وقد خلصنا من هذه الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة، نذكر منها :

١- شهدت الفترة من عام ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ ازدهار ونمو القطاع السياحى المصرى إلا أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تلاها من أحداث عنف وحوادث إرهابية أدت إلى تدهور القطاع السياحى المصرى ومن ثم انخفاض شديد فى أعداد السائحين ولياليهم السياحية، وكذلك الإيرادات السياحية خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٦ إلا أن الوضع تحسن قليلاً فى عامى ٢٠١٧ و٢٠١٨ حيث ارتفع عدد السائحين القادمين إلى مصر، وكذلك لياليهم السياحية ومن ثم زادت الإيرادات السياحية.

٢- وجود العديد من المعوقات التى تحتاج الي علاج جذرى للوصول الي إزدهار ونمو القطاع السياحي مثل ضعف التسويق والترويج السياحي وغياب الرؤية الشاملة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة وتذبذب الأسعار في الفنادق وعدم جودة العديد من الخدمات السياحية في العديد من المناطق وضعف التنسيق بين وزارة السياحة وكل من وزارات الثقافة والآثار والنقل والداخلية والخارجية والتنمية المحلية، هذا بالإضافة الي تعدد الجهات المشرفة علي المنشآت السياحية مما يعوقها عن اداء عملها وكذلك تدنى مستوى النظافة في العديد من الأماكن السياحية وغيرها من المعوقات الأخرى وهذا أدى إلى تدهور موقع مصر فى مؤشرات السياحة الدولية.

٣- رغم تمتع مصر بالعديد من المقومات السياحية الطبيعية والثقافية والبيئية المتنوعة إلا أن الظروف الاقتصادية والسياسية التى مرت بها مصر فى السنوات القليلة الماضية أدت إلى تراجع موقعها السياحى التنافسى بالمقارنة بالعديد من الدول السياحية الأخرى المنافسة لها.

٤- يعتبر التراث الثقافي والحضاري سجلاً لإبداع الأمم علي مر الزمن ورمزاً لعبقريتها وذاكرة حافظة لقيمها، ويعتبر ايضاً احد مقومات هويتها الحضارية وخصوصيتها التي تنفرد بها من بين الثقافات والحضارات المختلفة.

٥- تمثل السياحة إحدى الأنشطة الاساسية التى تهتم بقيمة التراث الحضاري وتعمل علي ابراز معالمه والحفاظ عليه والارتقاء به من خلال تطبيق مفهوم الاستدامة.

٦- يعد التراث الثقافي من المقومات السياحية المهمة التى تحظى باهتمام العديد من السائحين نظراُ لأهميته في التعريف بالمميزات الثقافية والحضارية للمجتمعات البشرية عبر عصور التاريخ.

٧- يمثل التراث الثقافي المادى المباني والاماكن التاريخية والآثار والتحف والمتاحف والحفريات والمناظر الطبيعية في حين يتمثل التراث الثقافي غير المادى في مجمل الإبداعات الثقافية التقليدية والشعبية والتقاليد والعادات والموسيقي والرقص والمهرجانات وغيرها من الأنشطة الثقافية الأخرى.

٨- سياحة التراث الثقافى المستدامة لا تعتمد فقط على زيارة الأماكن الأثرية والمعالم التاريخية والمتاحف وإنما تمتد لتشمل أشكال التعبير الفنى والثقافى مثل حضور الفعاليات الثقافية والمناسبات والأنشطة المختلفة مثل الحفلات الموسيقية وحفلات الأوبرا والمعارض الفنية المختلفة الخاصة بالحرف اليدوية ومعارض الفنون التشكيلية والأزياء والمأكولات الشعبية، وكذلك حضور المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والمهرجات التاريخية والأعياد الدينية والفلكورية والفنية والمسابقات والفعاليات الرياضة.

٩- يؤدى الإهتمام بسياحة التراث الثقافي الي زيادة التدفق السياحي الي هذه الأماكن ومن ثم زيادة الدخل وخلق فرص عمل جديدة وزيادة الصادرات من التحف والحرف اليدوية وزيادة الإندماج الإجتماعي والتنوع الثقافي والتنمية البشرية التى تتفاعل مع التكنولوجيا والملكية الفكرية والأهداف السياحية، هذا بالإضافة الي تشجيع الاستثمار المحلي والإجنبي في هذه المناطق.

١٠- تتميز مدينة القاهرة التاريخية عبر التاريخ بشخصيتها المنفردة وطابعها الخاص ومكانتها الكبرى التى جعلتها من أعظم مدن العالم عن جدارة واستحقاق، والقاهرة تضم بين أحضانها أربع حضارات ألا وهى الحضارة الفرعونية والرومانية والقبطية والإسلامية.

١١- تمثل القاهرة التاريخية منطقة مميزة وحاضنة للعديد من أمثلة المعمار الإسلامي (الأموى والطولونى والفاطمى والأيوبى والمملوكى والعثمانى) بالاضافة الي الرومانى والقبطى القائم حتى الآن والمتمثل فى ٥٠٨ من المبانى الأثرية التى تم تسجيلها داخل محيط القاهرة التاريخية. هذا بالاضافة الي الحرف التراثية والأنشطة الثقافية والمتاحف.

١٢- إن عمليات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى هى عوامل أساسية لدعم استثمارات التنمية السياحية المستدامة.

١٣- تواجه مدن ومناطق التراث الثقافى الآن العديد من التحديات التى تتمثل فى العولمة وفقد الهوية والتحضر السريع وهجرة المجتمع المحلى والتخطيط العمرانى الغير ملائم والعوامل الطبيعية.

١٤- رغم حماية الآثار فى القاهرة التاريخية بموجب القانون أو من خلال عمليات الترميم إلا أنه مازال البعض منها عرضة للخطر أو الانهيار.

١٥- انخفاض الوعى العام والمجتمعى فى منطقة القاهرة التاريخية مما يؤدى إلى عدم تحمس السكان المحليين لإحداث العديد من التغييرات المطلوبة.

١٦- تحويل العديد من الأماكن السكنية لاستخدامات أخرى مثل أنشطة تجارية أو ورش.

١٧- تمتاز مصفوفة سياحة التراث الثقافى المستدامة بأنها تجمع كافة الحلول المقترحة للتعامل مع كل مشكلة فى إطار معايير سياحة التراث الثقافى المستدامة والتى يمكن من خلالها دراسة البدائل المختلفة وتحديد أولويات التنفيذ واختيار أنسب الحلول التى تتوافق مع الوضع المحلى.

١٨- نظراً لتميز مدينة القاهرة التاريخية عبر التاريخ بشخصيتها المنفردة وطابعها الخاص مما جعلها من أعظم مدن العالم لذلك يمكن أن يكون لها شخصيتها المنفردة وتميزها وبالتالى يمكن صياغة شخصية تسويقية مميزة لها وأن يكون لها City Brand خاص بها (شعار ورمز خاص بها).

١٩- يقوم مفهوم المدن الإبداعية على فكرة أن الثقافة يمكن أن تلعب دوراً مهماً فى التنمية وتجديد المناطق الحضرية.

٢٠- تضم شبكة اليونسكو للمدن الإبداعية ١٨٠ مدينة إبداعية فى ٧٢ دولة من بينها مدينة أسوان ومدينة القاهرة فيما يخص الحرف اليدوية والفنون الشعبية حيث تم إدراج مدينة أسوان كمدينة إبداعية فى سبتمبر ٢٠٠٥ فى حين تم إدراج مدينة القاهرة فى سبتمبر ٢٠١٧ وهذا يعد اعترافاً من اليونسكو بالدور التاريخى والمتميز للقاهرة ولمصر على الساحة الثقافية العالمية.

٢١- بالإضافة إلى انضمام مدينة القاهرة إلى المدن الإبداعية فقد ادرجت اليونسكو فى نوفمبر ٢٠١٨ الأراجوز والدمى (العرائس) اليدوية المصرية فى قائمة التراث العالمى غير المادى وهذا يعد إنجازاً جديداً للجهود الرامية على الحفاظ على الموروثات الشعبية غير الملموسة.

٢٢- تقدم التكنولوجيا الحديثة مثل انترنت الأشياء العديد من الفرص التى يمكن من خلالها تحسين جودة النشاط السياحى فى المناطق التراثية، هذا بالإضافة إلى تناول التكنولوجيات الحديثة إمكانيات متعددة لمختلف أبعاد التنمية وتوفير بيانات أكثر تفصيلاً عن السياحة.

٢٣- تضمنت تقارير مشروع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية (يونسكو ٢٠١٠-٢٠١٤) نطاقاً من المعلومات والبيانات ونتائج المسوح الميدانية التى تبرز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الإحياء والحفاظ على التراث الثقافى بالقاهرة التاريخية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠١٤ هذا بالإضافة إلى العديد من المشاريع الأخرى مثل : مشروع الحفاظ على مدينة القاهرة التاريخية – اليونسكو (١٩٨٠)، ومشروع إعادة تأهيل القاهرة التاريخية، برنامج الأمم لمتحدة الإنمائى (١٩٩٧)، ومشروع وزارة الثقافة إعادة تأهيل القاهرة التاريخية (HCRP) ومشروع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية (يونسكو ٢٠١٠-٢٠١٤) وغيرها من المشاريع الأخرى.

٢٤- على الرغم من تضمين بعض مشروعات الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية التى تمت دراستها على مسوح ميدانية استهدفت التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمناطق التاريخية إلا أن تلك المسوح لم تقترن بوضع أهداف محددة للمشروعات على المستويين الاقتصادى أو الاجتماعى.

٢٥- أشارت العديد من مشاريع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية إلى العديد من المشكلات التى تواجه مدينة القاهرة التاريخية مثل تدهور البنية التحتية وارتفاع أسعار الأراضى وانخفاض معدلات الإيجارات السكنية وسوء أوضاع الأسواق الجديدة والكثافة السكانية وغيرها من المشكلات الأخرى.

٢٦- تضمنت بعض مشاريع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية تجديد بعض المنازل والمحال التجارية وتحسين الخدمات العامة وتطوير المناطق المفتوحة فى الشوارع المحيطة بالمنطقة التراثية.

٢٧- تم إنشاء مركز جديد للصناعات والحرف التقليدية (سوق الفسطاط)، وكذلك إنشاء قرية جديدة للفخار والخزف فى منطقة مصر القديمة.

٢٨- تعدد مناهج تحليل الأثر الاقتصادى لنشاط السياحة الثقافية بالمدن التاريخية والتجارب العالمية المطبقة لها وهى تتمثل فى أربع مناهج أساسية وهى نموذج جداول المدخلات – المخرجات ومصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM)، ونموذج التوازن العام المحسوب (CGE)، والحسابات الفرعية للسياحة (UNWTO).

٢٩- تقتصر بيانات وزارة السياحة الخاصة بجداول الحسابات الفرعية للسياحة والتى يستهدف استخدامها لأغراض التخطيط وقياس الآثار الاقتصادية للنشاط السياحى، على بيانات قطاع السياحة على المستوى القومى، دون تفصيل على مستوى المناطق السياحية أو على أنواع السياحة المختلفة.

٣٠- تتعدد مجالات استخدام بيانات الحسابات الفرعية للسياحة لقياس الأثر الاقتصادى للسياحة الثقافية فى المدن التارخية نذكر منها :

- قياس مساهمة أنشطة السياحة الثقافية بالمنطقة التاريخية فى توليد فرص العمل وزيادة الدخول والتشجيع على تنمية المشروعات الصغيرة المرتبطة بالسياحة فى مختلف مناطق القاهرة التاريخية.
- تقدير حجم الإنفاق السياحى (سياحة وافدة/سياحة محلية).
- قياس توزيع الدخول المتولدة من الأنشطة السياحية المختلفة (الفنادق/شركات السياحة/خدمات الإرشاد السياحى/ النقل السياحى/ الأنشطة التجارية).
- قياس مدى تأثير قطاع السياحة الثقافية على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٣١- إن الإدارة الفعالة لمناطق التراث الثقافى تعمل على الإرتقاء بالنطاقات التراثية والحفاظ على محتواها العمرانى والتاريخى مما يؤكد على ضرورة وجود هيكل أساسى من السياسات والاستراتيجيات القانونية والإدارية والمالية التى تضمن نجاح مشاريع الإرتقاء بالنطاقات الأثرية.

٣٢- لإدارة فعالة لمناطق التراث الثقافى لابد على الممارسين فى حقل التراث الإلمام بالروابط المتعددة القائمة بين التراث والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الأوسع نطاقاً والتى توضح عمليات التفاعل المتبادل بينها.

٣٣- يعتمد نجاح الإدارة الحديثة لمناطق التراث الثقافى على التخطيط السياحى الجيد لهذه المناطق وذلك لأهميتها التاريخية والثقافية والاقتصادية وذلك بالعمل على تطبيق مفهوم التنمية السياحية المستدامة فى مواقع التراث الثقافى.

٣٤- تتكون نظم إدارة مناطق التراث الثقافى من ثلاث عناصر رئيسية ألا وهى الإطار القانونى والإطار المؤسسى والموارد البشرية والفكرية.

٣٥- أن التخطيط السياحى لمواقع التراث الثقافى ما هو إلا نموذج خاص من التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ينفرد باهتمامات تنبثق من طبيعة ودوافع السياحة.

٣٦- لتنفيذ خطط الحفاظ على التراث لابد من توفير الموارد البشرية المؤهلة، كذلك الموارد المالية اللازمة.

٣٧- رغم أن منطقة القاهرة التاريخية مسجلة فى قوائم التراث العالمى منذ عام ١٩٧٩ إلا أنها تفتقد حتى الآن إلى ملف لآليات الإدارة الفعالة لتلك المنطقة.

٣٨- للمناطق التراثية دور أساسى فى التنمية العمرانية والاقتصادية خاصة فى مجال التنمية

السياحية وتنمية المهارات والحرف.

٣٩- تم وضع تصور للخطة الإدارية فى مناطق التراث الثقافى بالقاهرة التاريخية.

تلك كانت أهم النتائج التى توصلنا إليها، والآن نورد بعض **المقترحات** الهامة :

١- لإزدهار ونمو القطاع السياحي لابد من الالتزام بالتخطيط السياحي الشامل وعلاج العديد من المعوقات التى تؤثر علي هذا القطاع مثل ضعف التسويق والترويج السياحي، وعدم جودة العديد من الخدمات السياحية في الكثير من المناطق.

٢- وضع خطة متكاملة لإدارة منطقة القاهرة التاريخية تشتمل على استراتيجية الحفاظ العمرانى والتنمية السياحية وآليات تنفيذها وتحديد المسئوليات الخاصة بكل جوانبها على أن يتم اعتمادها والإلتزام بتنفيذها رسمياً.

٣- تشكيل بناء مؤسسي يتولي عملية التخطيط والادارة والاشراف علي التنفيذ فى مناطق التراث الثقافى مثل (منطقة القاهرة التاريخية) يتضمن ممثلين من كافة الاطراف المعنية (الهيئات الحكومية –المجتمع المدنى–المنظمات غير الحكومية–المجتمع المحلى–القطاع الخاص–المؤسسات المحلية والدولية) على أن يكون له موازنة منفصلة.

٤- تفعيل دور المجلس الأعلى للسياحة فى التنسيق بين الوزارات المعنية على المستويات المختلفة وخاصة التنسيق بين كل من وزارات السياحة والثقافة والآثار فيما يخص الترويج للإكتشافات الأثرية والمهرجانات والمعارض الدولية والمناسبات والحفلات التى تقيمها وزارة الثقافة فى المناطق التراثية فى المحافظات المختلفة.

٥- وضع اطار تشريعى واحد يتضمن كافة جوانب التعامل داخل مناطق التراث الثقافي لتجنب التداخل في القوانين.

٦- إنشاء صندوق خاص بكل منطقة تراثية لتعبيئة كافة الموارد المالية المتاحة وتوجيهها لكافة شئون كل منطقة.

٧- من الأهمية بما كان أن تتضمن مشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى تعاون العديد من الجهات والمؤسسات مثل الأجهزة الحكومية المحلية والمركزية والمؤسسات العاملة فى قطاع السياحة على المستوى القومى ومؤسسات التمويل المحلية والجهات الإقليمية والدولية المانحة والمجتمعات المحلية مثل السكان والمنظمات غير الحكومية.

٨- ضرورة الحد من الجهات المشرفة علي المنشآت السياحية حتى تمكنها من اداء عمليها بدون اى عوائق.

٩- الإهتمام بالنظافة العامة في العديد من الاماكن السياحية وخاصة مناطق التراث الثقافى.

١٠- سياحة التراث الثقافي المستدامة تتطلب أدارة النشاط السياحي في المناطق التراثية بإسلوب علمي يؤدى إلي تلبية كافة المتطلبات الجمالية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمنطقة السياحية مع الحفاظ علي التراث الثقافي والبيئي والبيولوجي الضرورى من اجل الإجيال القادمة.

١١- ان التخطيط السياحي للحفاظ علي الموارد السياحية وكذلك زيارة المناطق التراثية ينبغي ان يضمن حصول السائح علي تجربة قيمة وممتعة لهذه المناطق.

١٢- ضرورة التزام برامج التسويق والدعاية السياحية بحماية الخصائص الطبيعية والثقافية لمناطق التراث الثقافي.

١٣- ضرورة إعداد إطار شامل لمعايير سياحة التراث الثقافى المستدامة والذى يشمل معايير الاستدامة المقترحة من المنظمات المختلفة.

١٤- وضع تخطيط ملائم لمدينة القاهرة التاريخية يكون قائماً على تأكيد شخصية هذه المدينة ابراز مميزاتها مما يجعل سكانها فخورين بالانتماء إليها.

١٥- القيام بعمل حصر شامل لمباني منطقة القاهرة التاريخية وطابعها المعماري وتوثيق هذه المعلومات داخل نظام الكتروني متطور ووضع توصيات لكل منشأة.

١٦- وضع المزيد من الإجراءات القانونية لحماية المبانى التقليدية ذات القيمة المعمارية من الهدم أو الإزالة.

١٧- العمل علي رفع مستوي معيشة السكان المحليين فى منطقة القاهرة التاريخية للعمل علي خفض هجرتهم من المنطقة.

١٨- إيجاد بدائل تمويلية لصيانة وترميم المباني بمنطقة القاهرة التاريخية.

١٩- الاستفادة الكاملة من مراكز الابداع التابعة لوزارة الثقافة في تقديم الدورات التدريبية والانشطة الترفيهية للاطفال في كافة مستويات التعليم من داخل او خارج منطقة القاهرة التاريخية كجزء من النشاط المدرسي.

٢٠- وضع اطار للاستفادة من بعض المباني التراثية كفنادق للسياح لزيادة استفادة المجتمع المحلي من عائد منطقة القاهرة التاريخية.

٢١- تحسين القدرات التقنية والمؤسسية لمنظمات المجتمع المدنى المحلى حتى يكون لها دوراً فى تنمية القاهرة التاريخية بما يسهم فى رفع مستوى المعيشة للسكان المحليين.

٢٢- إنشاء رابطة خاصة بالعاملين بالحرف اليدوية للتعبير عنهم واشراكم في عملية اتخاذ القرار.

٢٣- العمل علي الترويج لمنتجات الحرف التراثية الموجودة داخل منطقة القاهرة التاريخية بالوسائل التكنولوجية الحديثة وعمل معارض دولة ومحلية لها.

٢٤- توفير دورات تدريبية للحرف اليدوية التراثية داخل منطقة القاهرة التاريخية.

٢٥- اهمية دمج السياحة في كافة مخططات التطوير والحفاظ كاحد العناصر الاساسية لمنطقة القاهرة التاريخية.

٢٦- القيام بدراسة للاستفادة من مدخل التميز City branding للترويج لمناطق التراث ومدي تميزها وثرائها.

٢٧- تشجيع سياحة التراث الثقافى وتحسين إمكانية التنقل فى المنطقة التاريخية وتسهيل الوصول إليها.

٢٨- التسويق والترويج لسياحة التراث الثقافى محلياً وعالمياً حيث أنها تمثل مصدراً اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً هاماً للدولة.

٢٩- الاهتمام بأهمية التراث الثقافى فى المقررات والبرامج الدراسية المختلفة فى المدارس والجامعات والمراكز الثقافية وغيرها من المؤسسات التعليمية المختلفة.

٣٠- تصميم شعار عام للقاهرة التاريخية يكون بداية لعمل علامة تجارية لمنطقة القاهرة التاريخية.

٣١- ضرورة إتاحة بيانات جداول الحسابات الفرعية للسياحة على مستوى المناطق السياحية، وكذلك أنواع السياحة المختلفة حتى يمكن تقييم آثار مشروعات تطوير المناطق المختلفة على النشاط السياحى.

٣٢- يقترح أن تستند مشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى والمناطق التاريخية إلى المنهج التالى :

- صياغة خطة التغيير التى يقوم عليها المشروع استناداً إلى تحليل رباعى SWOT ANALYSIS يشارك فى إجرائه كافة شركاء التنمية، ويسفر عنه تحديد واضح لأهداف المشروع بمستوياتها الرئيسية والفرعية.
- إجراء تحليل التكاليف والمنافع.
- حسابات العائد الاقتصادى (نسبة المنافع : التكاليف).
- صياغة خطة للمتابعة والتقييم تتضمن :

– إعداد قائمة بمؤشرات أداء المشروع، ووضع معايير اختيار مؤشرات الأداء، وتنفيذ عمليات المتابعة والتقييم.

- تحديد مصادر البيانات والمعلومات المتصلة بمؤشرات الأداء، ومن بينها: الإحصاءات الرسمية، ونتائج المسوح الاقتصادية والاجتماعية واستطلاعات الرأى القبلية والبعدية.
- تضمين نتائج المتابعة والتقييم فى تقارير الإنجاز الدورية وفى التقرير النهائى للمشروع محل التقييم. ويراعى أن تتضمن النتائج استعراضا للدروس المستفادة والتوصيات بشأن تخطيط وتنفيذ مشروعات تالية فى المدن والمناطق التاريخية المعنية.

٣٣- لقياس الأثر الاقتصادى لنشاط السياحة فى منطقة تراثية يفضل :

- استخدام جداول الحسابات الفرعية للسياحة على مستوى منطقة المشروع محل الدراسة.
- التسجيل القبلى والبعدى لكل من مؤشرات الطلب السياحى والعرض السياحى بمنطقة المشروع.
- تحليل العوامل المؤثرة فى النتائج التى تظهرها عمليات التسجيل، وتصنيفها إلى عوامل داخلية تتصل بالمشروع، وأخرى خارجية (من أمثلتها: اتجاهات السياحة على المستويين القومى والإقليمى).
- إجراء عمليتى مسح – قبلى وبعدى – لغرض التقييم المشروط للآثار الثقافية بمنطقة المشروع محل الدراسة.

٣٤- رفع كفاءة الخدمات والتسهيلات المختلفة المقدمة للسائحين فى المناطق التراثية.

٣٥- العمل على ألا تتعارض الخدمات والتسهيلات السياحية المتوفرة مع طبيعة المنطقة التراثية وعناصر الجذب الأخرى، وأيضا لا تتعارض مع النظم الاجتماعية السائدة وذلك للحفاظ على ما تتمتع به المنطقة من خصائص ومميزات.

وأخيراً يمكن القول أن **سياحة التراث الثقافى المستدامة** تعد أحد المحاور المهمة للتنمية السياحية وذلك نظراً لدورها المهم فى تحقيق أهداف استراتيجية التنمية السياحية ودعم وصون التراث الثقافى بالمناطق التراثية وزيادة العائد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى للمجتمعات المحلية هذا بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الثقافية والشعبية فى هذه المناطق.

لذلك لابد من الاهتمام بسياحة التراث الثقافى المستدامة والعمل على حل التحديات والعقبات التى تواجهها ووضع السياسات والتشريعات المختلفة التى تساعد على صيانة التراث الثقافى فى المناطق التراثية المختلفة.

هذا بالإضافة إلى أهمية وضع رؤية استراتيجية لإدارة وحماية منطقة القاهرة التاريخية والحفاظ عليها وتطورها وتعظيم إمكاناتها والاستفادة منها فى خطط التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية

١. أحمد، أحمد عبد الرازق، "تاريخ وآثار مصر الاسلامية من الفتح العربي حتي نهاية العصر الفاطمي"، دار الفكر العربي،رقم الايداع الدولي ٣-٠٥٨٦-١٠-٩٧٧، القاهرة، ١٩٩٩.

٢. أحمد، أحمد عبد الرازق،" تاريخ وآثار مصر الاسلامية في العصرين الأيوبي والمملوكي"، دار شركة الحرير للطباعة، رقم الايداع ٢٠٠٧/٤٥٤٣، ٢٠٠٧.

٣. البنك المركزى المصرى، التقرير السنوي، اعداد مختلفة.

٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، اعداد مختلفة.

٥. الشرقاوى، يسرا، " أهم ١٠٠ مدينة عالميا- دبى تتصدر المدن العربية، والقاهرة تعود لقائمة الأكثر جذبا للسياحة"، بوابة الاهرام علي الانترنت، ٢٠١٨/١٢/٧.

٦. المنتدى الأوروبى المتوسطى للقطاعات الإبداعية والمجتمع، الأردن، مايو ٢٠١٢.

٧. المنظمة العالمية للسياحة ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، الحسابات الفرعية للسياحة – الإطار المنهجى الموصى به، باريس، ٢٠٠١.

٨. سمان، مازن،"موارد التنمية العمرانية والاستثمار السياحي المستدام لمركز مدينة حلف التاريخي"، رسالة دكتوراة، كلية الهندسة المعمارية، جامعة حلب، سوريا، ٢٠١٣.

٩. سيد، أيمن فؤاد واخروون،"التطور العمراني لمدينة القاهرة منذ إنشائها وحتى الآن"، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1998 .

١٠. سيد، أيمن فؤاد واخروون، " القاهرة، خططها وتطورها العمراني"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.

١١. عنبرة بنت خميس بلال، التأثير الاقتصادى للنشاط السياحى فى المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤- ٢٠١٠ . مركز بحوث الدراسات الإنسانية، جامعة الملك سعود، ٢٠١٥.

١٢. قسيمه، كباشى حسن، "التخطيط السياحى وأثره فى مناطق ومواقع التراث الأثرى"، مجلة جامعة سندى، العدد التاسع، يوليو ٢٠١٠.

١٣. محافظة القاهرة، القاهرة حضارة تاريخ حاضر، ٢٠٠٨

١٤. منظمة اليونسكو – مركز التراث العالمى- إدارة مواقع التراث العالمى فى مصر، مشروع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية-التقرير الأول للإنجازات، ٢٠١٢.

١٥. منظمة اليونسكو،" النصوص الأساسية المتعلقة بإتفاقية التراث العالمى ١٩٧٢"، ٢٠٠٥.

١٦. منظمة اليونسكو، ادارة التراث الثقافي العالمي, سلسة دليل موارد التراث الثقافى العالمى، نوفمبر،٢٠١٦.
١٧. منظمة اليونسكو – مركز التراث العالمى– إدارة مواقع التراث العالمى فى مصر، مشروع الإحياء العمرانى للقاهرة التاريخية – التقرير الثاني الإنجازات ، ٢٠١٤.
١٨. منظمة اليونسكو، وثيقة حماية وتعزيز تنوزع أشكال التعبير الثقافى، ٢٠٠٥.
١٩. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة السادسة عشر، قطر، الدوحة، ابريل ٢٠١٢.
٢٠. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)، المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة"، السياحة المستدامة، جنيف، ٢٠١٣.
٢١. نجيب، عز الدين، موسوعة الحرف التقليدية بمدينة القاهرة التاريخية – جمعية الاصالة لرعاية الفنون التراثية والمعاصرة الجزء الاول،،٢٠٠٣والجزء الثاني، ٢٠٠٥.
٢٢. وزارة الثقافة، الجهاز القومى للتنسيق الحضارى "أسس ومعايير التنسيق الحضارى للمبانى والمناطق التراثية وذات القيمة المتميزة"، الدليل الإرشادى،٢٠١٠.
٢٣. وزارة السياحة، الحسابات الفرعية للسياحة في مصر، ٢٠١٤
٢٤. وزارة السياحة، تطور مؤشرات الأداء السياحى لمصر (٢٠٠٠-٢٠١٦)، وزارة السياحة – وحدة الحسابات الفرعية للسياحة ،٢٠١٧.

ثانيا: المراجع الاجنبية

1. Admin, What is Augmented Reality (AR)? Ultimate Guide to Augmented Reality (AR) Technology, 04 October-2018. Retrieved from https://www.realitytechnologies.com/augmented-rea
2. Aga Khan Award for Architecture, The expanding metropolis: coping with the urban growth of Cairo, Singapore, 1985.
3. Alcock, P, G Craig, P Lawless, S Pearson and D Robinson, Inclusive Regeneration: Local Authorities' Corporate Strategies for Tackling Disadvantage,The Center for Regional Economic and Social Research, Sheffield Hallam University and The Policy Studies Research Center, University of Lincolnshire and Humberside,1998.
4. Amjed, Rula ,Internet of Thing Based Tourism System: Survey and Proposed Solutions,International Journal of Advanced Research in Computer Engineering & Technology (IJARCET) Volume 7, Issue 2, ISSN: 2278 – 1323, 2018.
5. Annemieke M. van de Steeg and Albert E. Steenge , "Integrating the TSA and Input-Output Methodology in Tourism Impact Studies". Paper presented at the Intermediate Input-Output Meeting 2008, Sevilla, Spain, 2008.

6. Antoniou, J., Bianca, S., El-Hakim, S., Lewcock, R., and Welbank, M.,The Conservation of the Old City of Cairo,Programme of participation in the activities of member states for the preservation and presentation of the cultural and natural heritage,UNESCO, Paris, 1985.
7. Bartik, T. ,Economic Development Incentive Wars, Employment Research, Spring 1995. W.E. Upjohn Institute for Employment Research, 1995. http://www.upjohninst.org/publications/newsletter/tjb_595.pdf
8. Bartik, T. ,Evaluating the Impact of Local Economic Development Polices on Local Economic Outcomes: What has been done and what is doable? Upjohn Institute Staff Working Paper No.03-89. 2002. http://www.upjohninstitute.org/publications/wp/03-89.pdf
9. Benhamou, F. ,"Heritage." In Handbook of Cultural Economics, 2nd ed., ed. R. Towse. Cheltenham: Edward Elgar, 2010.
10. Bianca, S., Resources for sustaining cultural identity In Historic cities and sacred sites, cultural roots for urban futures, The World Bank, Washington D.C., 2001.
11. Bingham, Richard D. and Robert Mier, Eds. ,Theories of Local Economic Development: Perspectives From Across the Disciplines, Sage Publications, CA, 1993.
12. Blair, John P. ,Local Economic Development: Analysis and Practice, Sage Publications, Inc. , 1996.
13. Bucci, A., and G. Segre ,"Culture and Human Capital in a Two-Sector Endogenous Growth Mode." Research in Economics 65 (4), 2011.
14. Campbell, M. and Hutchinson, J. ,Working in Partnership: Lessons from the Literature, Policy Research Institute, Leeds Metropolitan University, Research Report 63, Department for Education and Employment , Sheffield, England, June 1998.
15. Campbell, Mike ; Sanderson, Ian & Walton, Fiona. Local Responses to Long Term Unemployment, Joseph Rowntree Foundation , YPS York, 1998. http://www.jrf.org.uk/knowledge/findings/socialpolicy/sprn28.asp
16. Campbell, Mike, The Third System, Employment and Local Development: Volume 1, Synthesis Report, Policy Research Institute, Leeds Metropolitan University for the EU, 1997.
17. Canzanelli, Giancarlo, Overview and Lessons Learnt on Local Economic Development, Human Development, and Decent Work, ILO Universitas Working Paper, 2001. www.ilo.org/public/english/universitas/publi.htm.
18. Cernea, M., Cultural Heritage and Development: A Framework for Action in the Middle East and North Africa, Washington, DC: World Bank, 2001.

19. Chou, C., and Huang, Y. ,Accurately Estimate Tourism Impacts: Tourism Satellite Account and Input-Output Analysis, Travel and Tourism Research Association (TTRA) - University of Massachusetts Amherst, TTRA International Conference, 2011.
20. Council for Urban Economic Development, Local Economic Development in the CEE/NIS Region,Overview Paper, Draft prepared for USAID, February 2000.
21. Council for Urban Economic Development, What Is Economic Development?: A Primer, January 1996.
22. Darche, Benjamin. ,Financing Mechanisms at the Sub-national Level in Emerging Markets: Borrowings and Privatisation/Concessions, Infrastructure Note FM9. Urban Development Unit, World Bank, 1997. http://www.worldbank.org/urban/publicat/rd-fm9.htm
23. Dillinger, William ,Urban Property Tax Reform: Guidelines and Recommendations, Urban Management Program Discussion Paper No. 1. World Bank, 1995.
24. Dupeyras, A. ,Using TSA for Business and Policy, OECD, Fifth UNWTO International Conference on Tourism Statistics, Tourism: an Engine for Employment Creation, Bali, Indonesia, 30 March-2 April, 2009.
25. Dwyer, L., P. Forsyth, and R. Spurr. ,Evaluating tourism's economic effects: new and old approaches,Tourism Management 25, 2004.
26. El Daher, Samir, Specialized Financial Intermediaries for Local Governments: A Marketbased Tool for Local Infrastructure Finance, Infrastructure Note FM8-d. Urban Development Unit, World Bank, 2000. http://www.worldbank.org/urban/publicat/fm8d.pdf
27. El Daher, Samir,The Building Blocks of a Sound Local Government Finance System , Infrastructure Note FM8-e. Urban Development Unit, World Bank, 2001.
28. Elsadi, Zainab Sustainable Cultural Heritage Tourism A proactive approach for introducing sustainability to historical areas of developing countries. Master thesis. Faculty of Urban & Regional Planning, Cairo University, 2011.
29. Empel, C. ,Local Economic Development in Polonnaruwa District, Sri Lanka- A Case Study, International labor Organization (ILO), 2008.
30. Erickcek, G. ,Developing Community Economic Outcomes Measures, Employment Research, W.E. Upjohn Institute for Employment Research, March 1996.

31. ESCWA, Challenges and Opportunities of WTO on Services in Selected ESCWA Member Countries (Tourism). Economic and Social Commission for Western Asia [E/ESCWA/ED/1999/16], 2001.
32. EUROPARC Federation, Guide to Implementation of the Charter by Protected Areas and Evaluation Process, Federation of Nature and National Parks of Europe, 2006.
33. European Commission, Sustainable Urban Development in the European Union: A Framework for Action, 1999.
34. European Commission, Towards an Urban Agenda in the European Union- 'Directions for the Future',Communication from the Commission (COM (97)197), Brussels, 1997. http://europa.eu.int/comm/urban/documents/d004_en.pdf.
35. Goga, S. and Murphy, F. ,Local Development: A Primer – Developing and Implementing Local Economic Development Strategies and Action Plans, A publication of the World Bank in collaboration with Cities of Change and Bertelsmann Stiftung, 2006.
36. Horváth, Endre and Frechtling, Douglas C.,Estimating the Multiplier Effects of Tourism Expenditures on a Local Economy through a Regional Input-Output Model, Journal of Traveo Research vol. 37, no. 4 ,May 1999.
37. Hosagrahar, Jyoti et al, Cultural Heritage, the UN Sustainable Development Goals, and the New Urban Agenda. International Council on Monuments and Sites (ICOMOS), 2016.
38. Iannone, D., Introduction to Economic Development: A Training Course for Economic Development Professionals, Washington, D.C.: National Council for Urban Economic Development, 1997.
39. ICOMOS, The ICOMOS charter on cultural routes. International scientific committee on cultural routes (CIIC) of International Council on Monuments and Sites (ICOMOS), 2007.
40. International cultural tourism charter managing tourism at places of heritage significance, International Council on Monuments and Sites,8TH Draft, for Adoption by ICOMOS at the 12th General Assembly, Mexico, 1999.
41. Jenkins, N. and M. Bennett, "Toward an Empowerment Zone Evaluation" Economic Development Quarterly, Vol. 13 No. 1. Sage Publications, CA, 1999.
42. Kane, J. and Shinka M., Rethinking State Development Policies and Programs. Washington DC. National Governors Association, This article describes the evolution of Local Economic Development, 1994.

43. Kessides, Christine. Cities in transition : World Bank urban and local government strategy (English). Washington, D.C. : The World Bank. 2000.
http://documents.worldbank.org/curated/en/121041468739318219/Cities-in-transition-World-Bank-urban-and-local-government-strategy
44. Libreros M., 2004, Some thoughts about Tourism Value Adde, World Tourism Organisation (WTO), Enzo Paci Papers on measuring the economic significance of tourism Volume 4, Madrid.
45. Lyons, T. and Hamlin, R., Creating an Economic Development Action Plan: A Guide for Development Professionals. Praeger Publishing, 1990.
46. Mahdy, H. ,Approaches to the Conservation of Islamic Cities – the Case of Cairo,ICCROM-Athar, Regional Conservation Centre in Sharjah – Selected Readings no.3. , 2017.
47. Mason, R. ,"Assessing Values in Conservation Planning: Methodological Issues and Choices." In The Heritage Reader, ed. G. Fairclough, Abingdon: Routledge, 2008.
48. Mason, R. ,Economics and Historic Preservation: A Guide and Review of the Literature,Washington, DC: Brookings Institution, 2005.
49. Mazumder, M. N., Al-Mamun, A., Quasem, A., & Mohiuddi, M.. Economic Impact of Tourism - A Review of Literatures on Methodologies and Their Uses: 1969-2011. Visions for Global Tourism Industry - Creating and Sustaining Competitive Strategies.
50. Mergos, G. and Nikolas Patsavos (eds.) ,Cultural Heritage and Sustainable Development: Economic Benefits, Social Opportunities and Policy Challengs,Technical University of Crete, 2017.
51. Mier R and Bingham R. ,Metaphors of Local Economic Development in Theories of Local Economic Development: Perspectives from Across the Disciplines, Sage Publications, CA, 1993.
52. Ministry of International Cooperation, Sustainable Development Goals – Egypt National review Report (for Input to the 2016 High-Level Political Forum – HLPF on Sustainable Development), Ministry of International Cooperation – Egypt , 2016.
53. Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform, Sustainable Development Strategy: Egypt Vision 2030, 2016, MPMAR., 2016.
54. Navrud, S., and R. C. Ready, eds. ,Valuing Cultural Heritage: Applying Environmental Valuation Techniques to Historic Buildings, Monuments and Artifacts,Cheltenham: Edward Elgar, 2002.

55. OECD, Arresting Decline in Urban Areas The OECD Observer No. 210 February/March, OECD, 1998.
56. OECD, Local Economies and Globalisation, LEED Notebook, No. 20. Good for case studies; this LEED Notebook, No 20 provides valuable information about Local Capacity Building, OECD. http://www.oecd.org/tds/bis/leed.htm
57. OECD, Local Management for More Effective Employment Policy, OECD Paris, 1998.
58. OECD, Policy Coherence for Development and Sustainable Development Goals, Concept Note, OECD 2015.
59. OECD, Urban Brownfields, OECD Territorial Development Service, 1999.
60. Oldham, L., El Hadidi, H. & Tamaa, H. ,Informal communities in Cairo,The basis of a typology, In Cairo Papers in Social Science, vol. 10: monograph 4. , 1987.
61. Pagiola, S. ,Economic Analysis of Investments in Cultural Heritage: Insights from Environmental Economics,Environment Department, World Bank, 1996.
62. Pedersen, Arthur, Managing tourism at world heritage sites: a practical manual for world heritage site managers, World Heritage Centre, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2002.
63. Reese, Laura A and David Fasenfest, Key Perspectives on Local Development Policy Evaluation, Economic Development Quarterly, Vol. 13 No. 1 February, 3-7 Sage Publications, 1999.
64. Remah Y. Gharib, Revitalizing Hisotric Cairo: Three Decades of Policy Failure, International Journal of Architectural Research - Archnet-IJAR, Volume 5 - Issue 3 - November 2011.
65. Rizzo, I., and D. Throsby ,"Cultural Heritage: Economic Analysis and Public Policy." In Handbook of the Economics of Art and Culture Vol. 1, ed. V. Ginsburgh and D. Throsby, eds. Amsterdam: Elsevier/North Holland, 2006.
66. Rodriguez-Pose, A. and Sylvia Tijmstra ,Local Economic Development as an Alternative Approach to Economic Development in Sub-Saharan Africa, World Bank, 2005.
67. Ross, S., Donnelly, M., & Dobreva, M. , New technologies for the cultural and scientific heritage sector,Salzburg, Austria,European Commission,2003.
68. SDSN, Getting Started with Sustainable Development Goals, A Guide for Stakeholders, Sustainable Development Solutions Network (SDSN), 2015.

69. Serageldin, I., and J. Martin-Brown, eds. ,Culture in Sustainable Development: Investing in Cultural and Natural Endowments, Washington, DC: World Bank, 1999.
70. Serageldin, I., E. Shluger, and J. Martin-Brown. ,Historic Cities and Sacred Sites, Cultural Roots for the Urban Futures, Washington, DC: World Bank, 2001.
71. Siegel, B. and P. Kwass,Jobs and the Urban Poor. Publicly Initiated Sectoral Strategies,Mt. Auburn Associates Inc., Somerville, MA. ,. November 1995.
72. Stauth, G. ,Gamaliyya: informal economy and social life in a popular quarter of Cairo. In Taylor, J.S. 1983,Cairo papers in social science, Cairo, AUC Press 14(4). London, Commonsense Architecture, 1991.
73. Tadros, H.R., Feteha, M. & Hibbard, A. ,Squatter markets in Cairo, In Cairo papers in social science, vol. 13: Monogram 1. Cairo, AUC Press, 1990.
74. The Aga Khan Historic Cities Programme – Strategies for Urban Regeneration (N.D.)
75. Throsby, D. ,"Seven Questions in the Economics of Cultural Heritage." In Economic Perspectives on Cultural Heritage, ed. Hutter, M. and I. Rizzo. London: Macmillan, 1997.
76. Throsby, D. ,"Sustainability in the Conservation of the Built Environment: An Economist's Perspective." In Managing Change: Sustainable Approaches to the Conservation of the Built Environment, ed. J.-M. Teutonico and F. Matero. Los Angeles: Getty Conservation Institute, 2003.
77. TIAC, Canada's Code of Ethics & Guidelines for Sustainable Tourism,Tourism Industry Association of Canada TIAC, Canada, 2005. www.tiac-aitc.ca/images/CodeofEthics_FINAL.pdf
78. UK Department of the Environment, Transport and the Regions, Urban Development Corporations: Performance and Good Practice, Department of the Environment, Transport and the Regions, Regeneration Research Summary 17, 1998.
79. UN, Charter for sustainable tourism,The World Conference on Sustainable Tourism,Spain, 1995. www.gdrc.org/uem/eco-tour/charter.html
80. UN, Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development." , 2015: A/RES/70/1
81. : UNCTAD, Creative Economy Report : A feasible development option, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Switzerland, 2010

82. UNESCO, World Culture Report: Culture, Creativity, and Markets, Paris, 1998.
83. UNESCO-World Heritage Center – Urban Regeneration of Historical Cairo Project (2012), Study on Frozen Assets – Final Report,2012.
84. UNWTO, The World Charter for Sustainable Tourism, by The World conference on Sustainable Tourism, World Tourism Organization (UNWTO), April 1995.
85. UNWTO, The global importance of tourism,Tourism and sustainable development,Commission on Sustainable Development,World Travel and Tourism Organization and International Hotel and Restaurant Association , 1999.www.un.org/esa/sustdev/csd/wttc.pdf
86. UNWTO, Tourism and Sustainability: An Overview, the Department of Sustainable Development of Tourism of the World Tourism Organization and is partly based on the UNWTO-UNEP publication: "Making Tourism More Sustainable – a Guide for Policy Makers", , 2006.
87. UNWTO, Tourism Satellite Account: Recommended Methodological Framework (TSA-RMF), New York: United Nations World Tourism Organization, European Union, and Organization for Economic Cooperation and Development, 2001.
88. UNWTO and UNEP, Making Tourism More Sustainable - A Guide for Policy Makers, 2005.
89. UNWTO, World Tourism Barometer and Statistical Annex, March 2017.
90. Urquhart, Tony; Busch, Warwick; Parton, Ian [editor]; Urquhart, Tony*Busch, Warwick*Parton, Ian [editor].. Strategic municipal asset management (English). Urban and local government backgound series; no. 5. Municipal finance. S.L.; WorleyInternational Ltd. 2000 http://documents.worldbank.org/curated/en/444051468779698444/Strategic-municipal-asset-management
91. Van Der Borg, J. and A.P. Russo ,The Impacts of Culture on the economic Development of Cities, European Institute for Comparative Urban Research (EURCUR), Erasmus University, Rotterdam, 2005.
92. Veirier, Laure, Culture, Tourism and Development, Second meeting of the UNESCO/UNITWIN network, The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), 2006.
93. Vigier, F., The challenge and the response, In The expanding metropolis: coping with the urban growth of Cairo, proceedings, 11–15 November 1984. Singapore: Concept Media/Aga Khan Award for Architecture, 1985.

94. Vignal, L. & Denis, E. ,Cairo as regional/global economic capital? In Cairo cosmopolitan: politics, culture and urban space in the new globalized Middle East, Cairo, AUC Press, 2006.
95. Wang, X. ,"An Analysis of Optimal Allocation and Accumulation of Cultural Capital." In Departmental Bulletin Paper 2007-08-0, Kyoto: Graduate School of Policy and Management, Doshisha University, 2007.
96. Warburton, N., Transforming the old: Cairo's new medieval city, Middle East Journal 56, 2002.
97. WEF, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2017, World Economic Forum's (WEF), 2017.
98. World Bank, Cultural Heritage in Environmental Assessment, Environmental Assessment Sourcebook Update No.8. Washington: World Bank, Environment Department, 1994.

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

١. الخريطة الثقافية، موقع وزارة الثقافة المصرية، تاريخ التصفح ٢٠١٨/٩/١٩
www.moc.gov.eg/ar/affiliates-list/
٢. الشرقاوى، يسرا. قائمة أهم ١٠٠ مدينة عالميا- دبى تتصدر المدن العربية. والقاهرة تعود لقائمة الأكثر جذبا للسياحة، بوابة الاهرام علي الانترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٨/١٢/٧، www.ahram.org.eg
٣. اليونسكو. 64مدينة جديدة تنضم إلى شبكة اليونسكو للمدن المبدعة. موقع اليونسكو العربي، تاريخ التصفح ٢٠١٧/١٠/٣١.https://ar.unesco.org
٤. اليونسكو. شبكة المدن المبدعة من رايكافيك إلى أسوان. موقع اليونسكو العربي، تاريخ التصفح ٢٠١١/٦/١٨.www.ar.unesco.org
٥. عبد الرؤوف، على، "من الكوكاكولا الي المدينة – مفاهيم في التسويق العمراني والمعماري". موقع مشاهد القاهرة علي الانترنت، تاريخ التصفح ٢٠١٣/٢/٢٣، http://cairobserver.com/post/43795184059/concepts-in-city-branding#.XEONiVwzbIW

١. مساهل، محمد عبد الخالق، "نسعى لإنشاء هيئة مواقع التراث العالمى في مصر"، موقع جريدة المصري اليوم، تاريخ التصفح ٢٠١٨/١٠/٢٠، www.almasryalyoum.com
٢. معتصم الرقاد . اختتام فعاليات المنتدى الأوروبي المتوسطي في البحر الميت. موقع جريدة الغد، تاريخ التصفح ٢٠١٨/١٠/٢٥ .https://alghad.com/
٦. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "التراث الثقافى المادى"، مكتب اليونسكو، القاهرة ، تاريخ التصفح ٢٠١٨/٩/٢، (www.ar.uner co.org/)
٧. موقع وزارة الاثار المصرية. تفاصيل مواقع التراث العالمي"القاهرة التاريخية"، تاريخ التصفح٢٠١٨/١٠/٢٠، www.antiquities.gov.eg

٨. وزارة الثقافة. في افتتاح مهرجان الطبول بالقلعة. موقع وزارة الثقافة المصرية، تاريخ التصفح ٢٠١٨/٩/١٩، www.moc.gov.eg

3. Admin, what is Augmented Reality? Ultimate Guide to Augmented Reality Technology. Retrieved in 4/12/2018, from www.realitytechnologies.com/augmented-reality/
4. Bertelsmann Foundation, Retrieved 11/8/2018, http://www.bertelsmann-stiftung.de/
5. Centre for Local Economic Strategies, Retrieved 8/2/2019, www.cles.org.uk/
6. Cities Alliance, , Retrieved 11/5/2018www.citiesalliance.org/
7. Corporation for Enterprise Development, Retrieved 11/8/2018www.cfed.org/
8. Department for International Development, Retrieved 11/12/2018 http://www.dfid.gov.uk/
9. Department of Housing and Urban Development, Retrieved 12/9/2018 www.hud.gov/
10. Department of Local Government, South Africa, Retrieved 15/7/2018, www.dplg.gov.za/
11. Economic & Social Research Council CITIES Competitiveness and Cohesion Program, Retrieved 12/9/2018, www.cwis.livjm.ac.uk/cities/
12. Economic Developers Association of Canada, Retrieved 8/12/2018, www.edac.ca/
13. Economic Development Administration, Retrieved 8/12/2018, www.doc.gov/eda
14. Environmental Protection Agency, Retrieved 10/1/2019, www.epa.gov/
15. European Association of Development Agencies, Retrieved 8/12/2018, www.eurada.org/
16. European Union, , Retrieved 8/10/2018, www.europa.eu.int/scadplus/leg/en/s24000.htm
17. Ford Foundation, , Retrieved 8/10/2018, www.fordfound.org/
18. German Technical Cooperation, Retrieved 8/10/2018, www.gtz.de/
19. Institution of Economic Development, Retrieved 8/12/2018, www.ied.co.uk/
20. Inter American Development Bank, Retrieved 8/1/2019 www.iadb.org/
21. International City/County Management Association, Retrieved 12/9/2018, www.icma.org/
22. International Council for Local Environmental Initiatives, Retrieved 8/10/2018, www.iclei.org/

23. International Economic Development Council, Retrieved 8/12/2018, www.iedconline.org/
24. International Labor Organization - Enter Growth (Enterpris growth), Retrieved 8/1/2019, www.entergrowth.com
25. International Labor Organization, Retrieved 8/1/2019, www.ilo.org/
26. Organization for Economic Cooperation and Development, Local Economic and Employment Development Program, Retrieved 8/10/2018, www.oecd.org/department/
27. Partnership on Local Economic Development Retrieved 9/1/2019 http://www.parul-led.or.id/
28. The Competitiveness Institute, Retrieved 9/1/2019, www.competitiveness.org/
29. The IFC's SME department, Retrieved 9/1/2019, www.ifc.org
30. The International Union of Local Authorities, Retrieved 8/1/2019, www.iula-acb.org/
31. UNESCO.Creative Cities Network, Retrieved 1/1/2019, www.en.unesco.org/creative-cities/
32. UNESCO, Traditional hand puppetry, retrieved 25/12/2018, https://ich.unesco.org/en/USL/traditional-hand-puppetry-01376
33. World Bank Retrieved 9/1/2019, www.worldbank.org/urban/led/8_links.html

الملاحـــق

ملحق رقم (1)

قائمة تجارب عالمية فى مجال تطبيق مناهج التقييم الاقتصادى لمشروعات الإحياء العمرانى والحفاظ على التراث الثقافى

١. فاس، المغرب

- World Bank, Implementation Completion Report for the FES Medina Rehabilitation Project – Morocco, (2006)..

٢. لبنا

- World Bank, Project Appraisal Document for A Cultural Heritage and Urban Development Project- Lebanon, (2003).
- Rypkema, D., Lebanon Project Is Mitigating the Impact of Urban Upgrading on Housing for Poor Households. In: The Economics of Uniqueness: Investing in Historic City Cores and Cultural Heritage Assets for Sustainable Development. Licciardi, G. and R. Amirtahmasebi (eds.). International Bank for Reconstruction and Development. (2012). p.137

٣. تونس

- World Bank, Project Appraisal Document for A Cultural Heritage Project- Tunisia,(2001).
- Rypkema, D. Urban Upgrading Increases Property Values in the Historic Medina of Tunis. In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.126

٤. الأردن

- Rypkema, D. (2012). Comprehensive Urban Revitalization Strategies Help Conserve Jordan's Historic Cities. In: The Economics of Uniqueness, op.cit, p.123

٥. إريتريا

- Medda, F. R., Simone Caschili, and Marta Modelewska, Rehabilitation of Historic Urban Brownfields Is Part of Nation Building and Economic Development in Eritrea. In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.216

٦. زنجبار، تنزانيا

- Throsby, D., Cost-Benefit Analysis Confirms the Cultural and Economic Value of Conservation in Zanzibar In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.49

٧. صقلية، إيطاليا

- Rizzo, I., and R. Towse, eds., The Economics of Heritage: A Study of the Political Economy of Culture in Sicily. Cheltenham: Edward Elgar, (2002).

٨. لشبونة، البرتغال

- Reibiro, F., Urban Regeneration Economics: the case of Lisbon's Old Downtown. International Journal of Strategic Property Management, (2008).

٩. موستار، البوسنة والهرسك

- Medda, F. R., Simone Caschili, and Marta Modelewska, International Partnerships Promote Regeneration Efforts in Mostar, Bosnia and Herzegovina. In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.221

١٠. جورجيا ومقدونيا

- Throsby, D.,Investment in Urban Heritage: Economic Impacts of Cultural Heritage Projects in Macedonia and Georgia. (2012). Washington DC: World Bank

١١. بحيرة سيفان، أرمينيا

- Nijkamp, P., Contingent Valuation Is Used to Estimate Both the Cultural and Ecological Value of Lake Sevan in Armenia. In: The Economics of Uniqueness, (2012). op.cit, p.86

١٢. باكو، أذربيجان

- Rypkema, D., Responsible Planning and Investments Restore the Walled City of Baku's World Heritage Listing. In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.111

١٣. سبليت، كرواتيا

- Pagiola, S., "Valuing Benefits of Investments in Cultural Heritage: The Historic Core of Split." Paper presented at the International Conference on Economic Valuation of Cultural Heritage, October 19–20, (2001), Cagliari.

١٤. فيلنيوس، ليتوانيا

- Throsby, D., A Comprehensive and Integrated Approach to Urban Regeneration in Vilnius. In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.64

١٥. لاهور، باكستان

- Medda, F. R., Simone Caschili, and Marta Modelewska, Public Investments Act as a Catalyst for Private-Sector Involvement in Urban Regeneration in Lahore. In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.223

١٦. كالكتا، الهند

- Dutta, M., S. Banerjee, and Z. Husain, "Untapped Demand for Heritage: A Contingent Valuation Study of Prinsep Ghat, Calcutta." Tourism Management 28 (1): 83–95. (2007).

١٧. شنغهاى، الصين

- Urban Land Institute – Asia Pacific, Ten Principles for Urban Regeneration Making Shanghai a Better City – Section 9: 9. Integrate Economic Development, (2014).

١٨. كوفو، الصين

- Nijkamp, P., A Variety of Techniques Are Used to Estimate the Benefits of Investments in Confucius' Hometown In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.92

١٩. شاوزينج، الصين

- Rypkema, D., Urban Upgrading and Keeping Residents in Place Conserves Historic Neighborhoods in Shaoxing, China. In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.133

٢٠. جويزو، الصين

- Nijkamp, P., Contingent Valuation Estimates the Willingness to Pay of Both Tourists and Residents in Guizhou, China In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.84

٢١. هندوراس

- Throsby, D., Sites in Honduras Illustrate a Wide Range of Cultural Values. In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.55
- Nijkamp, P., Cost-Benefit Analysis Is Useful in Considering Investments in Conservation and Tourism in Honduras. In: The Economics of Uniqueness, (2012), op.cit, p.80

ملحق رقم (2)

قائمة تجارب عالمية فى مجال قياس الأثر الاقتصادى للسياحة، وفق المناهج المختلفة

أولاً: نموذج المدخلات–المخرجات Input–Output (I–O) Model

١. ميسورى، الولايات المتحدة

Harmston, K. F. The importance of 1967 tourism to Missouri. Business and Government Review, 10(3), (1969), P5-12.

٢. شمال ويلز، المملكة المتحدة

Archer, B. H., & Owen, C. Towards a tourist regional multiplier. Regional Studies, 5, (1971), P289-294.

٣. فيكتوريا، كولومبيا البريطانية، كندا

Liu, J. C., & Var, T., Differential multipliers for the accommodation sector. Tourism Management, 3(3), (1982, P177-187.

٤. تركيا

Liu, J. C., Var, T., & Timur, A., Tourist income multiplier for Turkey. Tourism Management, 5(4), (1984), P280-287.

٥. موريشيوس

Archer, B. H., Tourism in Mauritius: An economic impact study with marketing implications. Tourism Management, 6(1), (1985), P50-54

٦. بورتوريكو

Ruiz, A. L., Tourism and the economy of Puerto Rico: An input-output approach. Tourism Management, 6(1), (1985),p61-65

٧. هاواى

Liu, J. C., Relative economic contributions of visitor groups in Hawaii, Journal of Travel Research, 25(1), (1986), P2-9

٨. شاطئ خليج تكساس

Fesenmaier, D.R., Jones, L., Um, S. & Ozuna Jr, T., Assessing the economic impact of outdoor recreation travel to the Texas gulf coast. Journal of Travel Research, 28(1), (1989), P18–23

٩. سنغافورة

Heng, T. M., & Low, L., Economic impact of tourism in Singapore. Annals of Tourism Research, 17(2), (1990), p246-269

١٠. ماليزيا

Rashid, Z. A., & Bashir, M. S., Economic impacts of changing tourist profile in Malaysia: An inter-industrial analysis. ASEAN Journal on Hospitality and Tourism, 3(1), (2004), P29-39

١١. برمودا

Archer, B., Importance of tourism for the economy of Bermuda. Annals of Tourism Research, 22(4), (1995), P918-930

١٢. سيشيل

Archer, B., & Fletcher, J., The economic impact of tourism in the Seychelles. Annals of Tourism Research, 23, (1996), P32-47

١٣. كورنوول، المملكة المتحدة

Andrew, B. P., Tourism and the economic development of Cornwall. Annals of Tourism Research, 24(3), (1997), P721-735.

١٤. ميتشيجان، الولايات المتحدة

Stynes, D., Nelson, C. R., & Lynch, J. A., State and regional economic impacts of snow-mobiling in Michigan, (1998). [Online]. Available: http://web4.canr.msu.edu/mgm2/econ/index.htm

١٥. استراليا

Mistilis, N., & Dwyer, L., Tourism gateways and regional economies: The distributional impacts of MICE. International Journal of Tourism Research, 1, (1999). P441-457

١٦. واشنطن، دى.سى، الولايات المتحدة

Frechtling, D. C. & Horvath, E., Estimating the multiplier effects of tourism expenditures on a local economy through a regional input-output model. Journal of Travel Research, 37(4), (1999), P324-332

١٧. مصر

Tohamy, S., & Swinscoe,. AThe economic impact of tourism in Egypt (Egyptian Center for Economic Studies Working Paper no. 40), (2000). [online]. Available: www.eces.org.eg/MediaFiles/ Uploaded_Files/%7B6A6D7BB0-D6AC-47E3-9619-8E9BF917B374%7D_ECESWP40e.pdf

١٨. تنزانيا

Kweka, J., Morrissey, O., & Blake, A., Is tourism a key sector in Tanzania? Input-output analysis of income, output, employment and tax Revenue (Christel Dehaan, Tourism and Travel Research Institute discussion paper 2001/1), (2001). [Online]. Available: http://www.Nottingham.ac.uk/ttri

١٩. الصين

Yan, M., & Wall, G., Economic perspectives on tourism in China. Tourism and Hospitality Research, 3(3), (2002), P257-275

٢٠. كارولينا الشمالية، الولايات المتحدة

Chhabra, D., Sills, E., & Cubbage, F. W., The significance of festivals to rural economies: Estimating the economic impacts of Scottish highland games in North Carolina. Journal of Travel Research, 41(4), (2003), P421-427.

٢١. كوريا الجنوبية

Kim, S. S., Chon, K., & Chung, K. Y., Convention industry in South Korea: An economic impact analysis. Tourism Management, 24(5), (2003), P533-541.

٢٢. نيوهامبشاير، الولايات المتحدة

Wiersma, J., Morris, D., & Robertson, R., Variations in economic multipliers of the tourism sector in New Hampshire. Proceedings of the 2004 Northeastern Recreation Research Symposium, NE 326, (2004), P102-108. [online]. Available: www.fs.fed.us/ne/newtown_square/publications/technical_reports/pdfs/2005/326papers/wiersma326.pdf

٢٣. جزر الكنارى، أسبانيا

Martin, R.H., Impact of tourism consumption on GDP. The role of imports (FEEM Working Paper No. 27, (2004) [online]. Available: www.papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=504505

٢٤. السعودية

Albqami, R., Economic Impact of Tourism Sector on Saudi Arabian Economy, (2004). [online]. Available: http://www.iioa.org/pdf/Intermediate-2004/501.pdf

ثانياً: مصفوفة الحسابات الاجتماعية Social Accounting Matrix (SAM)

٢٥. كوينزلاند، استراليا

West, G. R., Economic significance of tourism in Queensland. Annals of Tourism Research, 20(3), (1993), p490-504.

٢٦. بارانا، البرازيل

Wagner, J. E., Estimating the economic impacts of tourism. Annals of Tourism Research, 24(3), (1997), p592-608.

٢٧. كارولينا الجنوبية، الولايات المتحدة

Daniels, M. J., Normans, W. C., & Henry, M. S., Estimating income effects of a sport tourism event. Annals of Tourism Research, 31(1), (2004), p180-199

٢٨. الصين

Oosterhaven, J., & Fan, T., Impact of international tourism on the Chinese economy. International Journal of Tourism Research, 8(5), (2006), p347-354.

ثالثاً: نموذج التوازن العام المحسوب Computable General Equilibrium (CGE) Model

٢٩. استراليا

Adams, P. D., and Parmenter, B. R., An applied general equilibrium analysis of the economic effects of tourism in a quite small, quite open economy. Applied Economics, 27, (1995), p985-994.

٣٠. هاواى

Zhou, D., Yanagida, J. F., Chakravorty, U., & Leung, P., Estimating economic impacts from tourism. Annals of Tourism Research, 24(1), (1997), p76-89.

٣١. أسبانيا

Blake, A., The economic effects of tourism in Spain (Tourism and Travel Research Institute Discussion Paper No. 2000-2). (2000), Nottingham, UK: University of Nottingham

٣٢. جائزة استراليا الكبرى (سباق السيارات)

Dwyer, L., Forsyth, P., & Spurr, R.,Estimating the impacts of special events on an economy. Journal of Travel Research, 43(4),(2005), p351-359.

رابعاً: الحسابات الفرعية للسياحة (Tourism Satellite Account (TSA

٣٣. ألمانيا

Ahlert, G., Estimating the economic impacts of an increase in inbound tourism on the German economy using TSA results. Journal of Travel Research, 47(2), (2008), p225-234.

٣٤. جزيرة آروبا، البحر الكاريبى

Van de Steeg, A.M., 2005, Measuring inbound tourism in the Aruban economy, Central Bureau of Statistics Aruba, National Accounts Working Paper, Oranjestad, Aruba. Annemieke M. van de Steeg and Albert E. Steenge (2008). Integrating the TSA and Input-Output Methodology in Tourism Impact Studies. Paper presented at the Intermediate Input-Output Meeting, July 8-10, p200. Sevilla, Spain

٣٥. السعودية

عنبرة بنت خميس بلال، التأثير الاقتصادى للنشاط السياحى فى المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٤-٢٠١٠، مركز بحوث الدراسات الإنسانية، جامعة الملك سعود. ١٤٣٦ هجرية.

خامساً: عرض تفصيلى لتجربتين فى مجال تقدير الأثر الاقتصادى للسياحة

ملحق رقم (٣)

قرارات تطوير وحماية منطقة القاهرة التاريخية

تم إصدار **القرار الجمهورى رقم ٦٠٤ فى ٢٧ ديسمبر عام ٢٠١٦** والخاص بتكشيل **اللجنة القومية لتطوير وحماية القاهرة التراثية** برئاسة مساعد رئيس الجمهورية للمشروعات القومية والاستراتيجية، وتضم هذه اللجنة فى عضويتها كل من: محافظ القاهرة، ومستشار رئاسة الجمهورية للتخطيط العمرانى، ورئيس الجهاز القومى للتنسيق الحضارى "مقرر اللجنة"، ورئيس هيئة التخطيط العمرانى، ورئيس مجلس إدارة اشركة العاصمة الإدارية الجديدة، والدكتور محمود عبد الله الخبير الدولى فى إعادة هيكلة وإدارة الأصول، ورئيس اتحاد البنوك.

وطبقا لهذا **القرار الجمهورى** تختص هذه **اللجنة** بوضع نظام إدارى متكامل وشامل للقاهرة التاريخية، وكذلك وضع الخطط والسياسات والبرامج لتطوير القاهرة التاريخية كعاصمة تراثية، هذا بالإضافة إلى وضع رؤية استراتيجية متكاملة تراعى الجانب التراثى والتاريخى والاقتصادى وتحديد بدائل تنفيذها.

وتهتم هذه **اللجنة** أيضا باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاختيار الخبراء، والاستشاريين لإعداد التصميمات وبدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والترويج لهذا المشروع محلياً ودولياً، والعمل على توفير الاستثمارات المالية اللازمة لتطوير العاصمة التراثية.

كذلك تهتم **اللجنة** بالتنسيق بين الأطراف المعنية الحكومية والأهلية والدولية للتعامل مع التحديات والمتغيرات التى تواجه أهداف المشروع. هذا بالإضافة إلى اتخاذ كافة الإجراءات للتسويق والترويج لعناصر العاصمة التراثية والعمل على تسجيل منطقة القاهرة الخديوية بقوائم التراث العالمى المعمارى الحديث ومنظمة اليونسكو الدولية.

وقد قامت هذه اللجنة برفع تقريرها عن أعمالها خلال عام ٢٠١٧ واستراتيجية عملها خلال عام ٢٠١٨ إلى رئيس الجمهورية عن الأعمال المنجزة خلال عام ٢٠١٧ فى القاهرة التراثية، وقد تضمن هذا التقرير: إعادة المظهر الحضارى إلى شارع المعز والمشهد الحسينى، وإطلاق مشروع إحياء فنون القاهرة التاريخية، وتطوير شارع الألفى، وشارع سراى الأزبكية وميدان عرابى كمشروع رائد بنطاق القاهرة الخديوية، واستكمال تطوير شارع عماد الدين، وتطوير شارع الشريفين فى منطقة البورصة، وتنظيم احتفالات مرور ١٥٠ عاماً على تخطيط القاهرة الخديوية.

كما تضمن هذا التقرير إنشاء القاعدة المعلوماتية للقاهرة التراثية بالجهاز القومى للتنسيق الحضارى. وعلى المستوى التخطيطى، تضمن التقرير إطلاق الرؤية الاستراتيجية لمشروع تطوير

وحماية القاهرة التراثية بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وإطلاق وثيقة القاهرة التراثية ٢٠٢٥، وكذلك إطلاق مشروع إحياء الحدائق التراثية بالقاهرة. كما شمل هذا التقرير خطة العمل والمستهدف خلال عام ٢٠١٨ حيث تستهدف اللجنة القومية لتطوير وحماية القاهرة التراثية الانتهاء من تعديل القوانين والتشريعات ذات الصلة بمنطقة القاهرة الخديوية، واستكمال إجراءات إدراجها على قائمة التراث العالمى لمنظمة اليونسكو.

وعلى المستوى التخطيطى، تضمن التقرير تحقيق ما يتعلق بالمناطق التراثية فى رؤية الدولة للتنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ من خلال استكمال مشروعات تعزيز القيمة الاقتصادية والاستثمارية للعقارات التراثية بالقاهرة وذلك مساهمة من اللجنة فى تحقيق أهداف محور الثقافة برؤية مصر ٢٠٣٠ والتى تنص على دعم الصناعات الثقافية كمصدر قوة للاقتصاد وحماية وتعزيز التراث بكافة أنواعه.

كذلك تم إصدار القرار الجمهورى رقم (٥٥٠) لسنة ٢٠١٨ فى ١٢ ديسمبر ٢٠١٨ والخاص بتشكيل لجنة لإدارة مواقع التراث العالمى. حيث نص هذا القرار بأن تشكل هذه اللجنة برئاسة مساعد رئيس الجمهورية للمشروعات القومية والاستراتيجية وعضوية كل من: وزراء الآثار والسياحة والتنمية المحلية والبيئة، ومستشار رئيس الجمهورية لشؤون الامن القومى ومستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمرانى وممثلون عن وزارات الدفاع والإسكان والخارجية والداخلية والاستثمار والتعاون الدولى والنقل وممثل لجهاز المخابرات العامة ورئيس الجهاز القومى للتنسيق الحضارى ويكون مقر اللجنة وزارة الآثار.

وتختص اللجنة بوضع رؤية استراتيجية لإدارة وحماية مواقع التراث العالمى والحفاظ عليها وتنميتها وتطويرها وتعظيم إمكاناتها والاستفادة منها فى خطط التنمية المستدامة، والتنسيق مع كافة الجهات المعنية المحلية والدولية داخل وخارج مصر فيما يختص بإدارة وبحماية والحفاظ على مواقع التراث العالمى والبيئة المحيطة بها علي ان ترفع اللجنة تقريرها النهائى وما تنتهى إليه إلى رئيس الجمهورية.

وتعتبر هذه هي المرة الأولي التى تشكل فيها مصر لجنة متكاملة تشمل جميع الوزارات المعنية من أجل وضع استراتيجية متكاملة لإدارة المواقع المصرية المسجلة كتراث عالمي في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

وتهدف هذه اللجنة الي تطوير تلك المناطق ومجابهة الأخطار التى تهددها كذلك ضرورة محاولة العمل علي إدخال المزيد من المواقع ضمن هذه القائمة وتسجيلها اعتماداً علي رؤية جديدة تعتمد علي الفهم العميق للتعقيدات المتعلقة بهذا الأمر.